

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



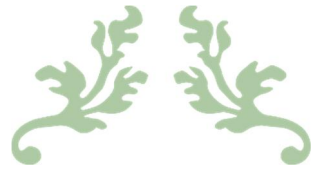
محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي 01

موجهة لطلبة السنة الثانية شعبة المالية والمحاسبة



الدكتورة: زروخي صباح
أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية: 2024-2025

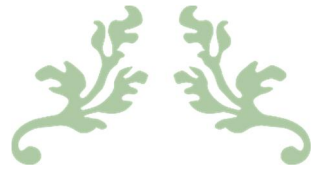


فهرس المحتويات



الصفحة	العنوان
ب	فهرس المحتويات
د	مقدمة المقياس
07	المحور الأول: مفاهيم ومرتكزات أساسية متعلقة بالنظرية الإقتصادية الكلية
08	تمهيد
09	أولا تعريف علم الاقتصاد
11	ثانيا النظرية الاقتصادية Theory Economic
13	ثالثا الفرق بين التحليل الإقتصادي الكلي والتحليل الإقتصادي الجزئي
14	رابعا النموذج الإقتصادي
17	خامسا أهداف السياسة الإقتصادية الكلية
19	سادسا صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي
20	سابعا بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية الأخرى
22	ثامنا تمارين مقترحة
24	المحور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي
25	تمهيد
25	أولا مدخل للنشاط الإقتصادي
45	ثانيا أهمية وصعوبات قياس النشاط الاقتصادي
46	ثالثا الناتج المحلي الإسمي والحقيقي
52	رابعا تمارين مقترحة
56	المحور الثالث: بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي
57	تمهيد
57	أولا مفهوم وإستخدامات المؤشرات الاقتصادية
58	ثانيا بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة وطرق قياسها
62	ثالثا تمارين مقترحة
67	المحور الرابع: النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي العام
68	تمهيد
68	أولا رواد المدرسة الكلاسيكية
71	ثانيا فروض ومبادئ النظرية الكلاسيكية

72	الإنتاج	ثالثا
75	سوق العمل	رابعا
80	توازن سوق السلع والخدمات	خامسا
82	توازن سوق النقد	سادسا
85	التوازن الأني للقطاعين الحقيقي والنقدي	سابعا
86	تقييم النظرية الكلاسيكية	ثامنا
88	تمارين مقترحة	تاسعا
90	المحور الخامس النموذج الكينزي في اقتصاد بسيط (قطاعين)	
91	تمهيد	
91	فرضيات النظرية الكينزية	أولا
92	محددات الطلب الفعال في إقتصاد مغلق مكون من قطاعين (قطاع العائلات، قطاع الاعمال)	ثانيا
101	التوازن في إقتصاد مغلق مكون من قطاعي	ثالثا
107	تمارين مقترحة	رابعا
108	قائمة المراجع	



مقدمة المقياس



مقدمة المقياس

تعتبر دراسة التحليل الاقتصادي الكلي ذات أهمية في إطار النظرية الاقتصادية وذلك لإرتباطها بالقرارات المصيرية في المجتمع، وقد يتبادر لذهن بعض الباحثين أن علم الاقتصاد يعالج الحثيات بطريقة جافة ومعقدة، وهذا أمر منطقي بالنسبة لمن لم يتعمق في دراسة هذا العلم بصورة سليمة تمكنه من الإستيعاب الجيد والفهم السليم لمنطقية وتسلسل الأفكار الاقتصادية وضرورة الترابط الوثيق بينها. وحين يتم الإلمام بالأفكار العلمية تدريجيا لهذا الجزء من علم الاقتصاد تتضح وتتجلى أهمية دراسته والتعمق فيه

ولذا فإن هذه المطبوعة حررت وفق المقرر الوزاري ويهدف الغرض في غمار النظرية الاقتصادية الكلية وعرضها بأسلوب مبسط بعيد عن الإسهاب الممل أو الإختصار المخل من خلال إستعراض المرتكزات الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية لتوضيح مختلف المفاهيم والمصطلحات المهمة التي تخدم بقية المحتوى أما في المحور الثاني فقد تطرقنا لقياس النشاط الاقتصادي من خلال توضيح مختلف العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم التطرق لمؤشرات قياس النشاط الاقتصادي بمختلف أشكالها وطرق تقديرها لنوضح في نهاية المحور الإختلاف بين الناتج الإسمي والحقيقي وتبيان مختلف طرق حساب الأرقام القياسية.

في حين تناولنا في المحور الثالث نماذج لقياس مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي والتي هدفنا من خلالها إلى المقارنة بين عدة دول منها النامية وأخرى متقدمة وتبيان الطرق الرياضية لحساب هذه المؤشرات والتي تمثلت في معدل النمو والمعادلات البطالة والتضخم وكذا ميزان المدفوعات. لنتطرق في المحور الرابع للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية من خلال تبيان مختلف المبادئ والفرضيات التي تقوم عليها ومن ثم عرض التوازن في مختلف الأسواق (السلع والخدمات، العمل والنقود) وفقا للنظرية الكلاسيكية وصولا في نهاية المحور للتوازن الاقتصادي العام في التحليل الكلاسيكي.

وفي الأخير تناولنا في المحور الخامس التوازن وفقا للنظرية الكينزية إنطلاقا من تبيان مختلف الفرضيات والمبادئ التي قام عليها النظرية الكينزية ومن ثم تحديد مكونات الطلب الفعال وفقا لكينز وصولا إلى تحديد حالة التوازن في إقتصاد بسيط مكون من قطاعين (قطاع العائلات وقطاع الأعمال)

وبصفة عامة حتى يتمكن الطالب من فهم مقياس الاقتصاد الكلي 01 يجب ان تكون له خلفية رياضية بالدراجة الأولى ومكتسبات قبلية حول علم الاقتصاد بصفة عامة والإقتصاد الجزئي وتاريخ الوقائع الإقتصادية بصفة خاصة.

ويساعد مقياس الاقتصاد الكلي 01 الطلبة على فهم جوانب النظرية للظواهر الاقتصادية الكلية، كما يمكنهم من استيعاب النمذجة الاقتصادية لهذه الظواهر والسلوك الاقتصادي في بناء عددي رياضي، بالإضافة إلى الإلمام بحد مقبول من التحليل الاقتصادي للنماذج الرياضية التي تجسد الإطار النظري وتربطه بالواقع في ظل أطروحات النظرية الكلاسيكية والكيينزية.

ونأمل في نهاية هذه المطبوعة وبعد دراسة الطالب لهذا المقياس أن يكون قادرا على مايلي:

- ❖ معرفة حسابات المجاميع الاقتصادية الكلية والمؤشرات الاقتصادية وطرق قياسها؛
- ❖ التمييز بين مختلف القطاعات الاقتصادية والأنشط التي تقوم بها على المستوى الكلي؛
- ❖ التحكم في المفاهيم الأساسية للتحليل الاقتصادي من خلال دراسة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكيينزية.



المحور الأول

مفاهيم ومرتكزات أساسية

متعلقة بالنظرية الإقتصادية الكلية



تمهيد:

تتجلى أهمية الإقتصاد من واقعنا المعاش، وذلك كونه العنصر الأكثر أهمية وفعالية في حياة الأمم، فكلما كانت أمة غنية تمتع أبنائها بقدر وافر من الرفاهية والأمن والاستقرار، أما إذا كانت أمة فقيرة، فتوصف عادة بأوصاف منافية لغناها التراثي ومكانتها التاريخية، ويعيش أبنائها تحت مطارق الفقر والجهل وتدني شروط الحياة الإنسانية الكريمة، كما تعيش تحت المديونية والتخلف الإقتصادي والتبعية السياسية والاقتصادية. ويعتبر التحليل الاقتصادي منهج علمي وأسلوب منطقي للدراسات الاقتصادية، من خلاله يمكن تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الاقتصادية، ويمدنا بالأدوات المنطقية المختلفة، التي يتم استخدامها لاستنتاج النظريات الاقتصادية المختلفة، فإن كانت النظرية تمثل الخلاصة، فإن التحليل يمثل منهج البحث. ويمكن تصنيف التحليل الإقتصادي إلى تحليل اقتصادي كلي وتحليل اقتصادي جزئي.

لذا ومن خلال هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على المرتكزات الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلية إنطلاقاً من تبيان مفهوم علم الاقتصاد مروراً بشرح النظرية الاقتصادية والنماذج الاقتصادية ومكوناتها وصولاً إلى أهم المصطلحات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الكلي.

أولاً: تعريف علم الاقتصاد

1. لغة

يرجع الأصل اللغوي لكلمة إقتصاد إلى عصر أرسطو طاليس حيث يوجد الأصل اللغوي لكلمة إقتصاد في الكلمات الإغريقية الثلاث Politkos, nomos, Okos والتي تعني على الترتيب منزل، قانون، إجتماعي وأستخدمت الكلمة لتعني تدير شؤون البيت أو المنزل، ولم يقتصر تطبيق هذه الكلمة على هذا المفهوم الضيق لدى الإغريق بل تعداه ليشمل تدير الشؤون المالية للدولة ومحاولة الإقتصاد في النفقات العامة للدولة.

أما في اللغة العربية فإن كلمة إقتصاد تعني حسن التدبير وعدم الإسراف كما استخدم هذا المعنى في الدولة الإسلامية ليشمل تدير شؤون الدولة وقد أنشأ لهذا الغرض بيت الخراج أو ما يعرف ببيت مال المسلمين، فالمفهوم العام للإقتصاد كان يستخدم في الماضي للدلالة على الاعتدال في الصرف والإنفاق.

2. إصطلاحاً

تعددت تعاريف علم الاقتصاد (Economics) واختلفت من مفكر إلى آخر، ويرجع السبب في اختلاف تعريف هذا العلم إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين والاختلاف في طرق البحث في هذا العلم، وهذا يعني أن علم الاقتصاد لم يكن ساكناً، وإنما مثله مثل باقي العلوم الأخرى التي سبقته في هذا المجال. فمنذ نشأته كان يعرف علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي من خلالها يمكن تجميع الثروة، وهذا التعريف مستمد من كتاب "آدم سميث" Adam Smith (ثروة الأمم).

لقد ظهرت تعاريف متعددة لعلم الاقتصاد منها ما يلي:

عرفه آدم سميث (1776): على أنه العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمم بواسطتها أن تغني مادياً، ف"آدم سميث" يركز على الإنتاج ويعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد كما يتبين من التعريف.

كما عرفه الاقتصادي الإنكليزي "الفريد مارشال" في كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام 1890م: "بأنه ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق في الحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات".

ليعرفه الاقتصادي "بيجو" في كتابه (اقتصاديات الرفاهية) المنشور عام 1920 بأنه: "ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية، التي تعتبر جزء من الرفاهية العامة".

في حين عرّفه "سام ويلسون" بأنه: دراسة الكيفية التي يختارها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وتوزيعها للاستهلاك في الوقت الحاضر وفي المستقبل على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع. وهذا التعريف هو أكثر التعاريف شمولاً لمفهوم علم الاقتصاد .

أما "جون ستيوارت ميل": فقد عرف علم الاقتصاد على أنه "علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه"، أي إنه يركز على جانبي الإنتاج والتوزيع، حيث ذهب أبعد من "آدم سميث" ووسّع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل الإنتاج والتوزيع معاً.

أما "فيكسل": "فعرّف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس كل جهد إنساني منظم يبذل لإشباع الحاجات المادية نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي"، أي إنه يؤكد على إشباع الحاجات والذي يعتبر بدوره مرتبطاً بالإنتاج، فالإنتاج هدفه إشباع الحاجات في الأساس.

وذهب "روبنز" ليعرف علم الاقتصاد على انه العلم الذي يدرس الندرة والاختيار، والندرة هو ندرة السلع والخدمات بالنسبة للطلب عليها، وسبب ندرة الإنتاج يرجع إلى ندرة عوامل الإنتاج أو ما يسمى أيضاً بعناصر الإنتاج وهي: (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم)، والاختيار يقصد به اختيار عوامل الإنتاج بالصورة التي تشبع أكبر قدر ممكن من الحاجات البشرية، أي أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الاستغلال الأفضل والأفضل للموارد الإنتاجية المتوفرة لإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية.

ويمكن القول أن هناك ثلاث اتجاهات رئيسية فكل مفكر يقدم تعريفا يعكس وجهة نظره وهي كالتالي :

الاتجاه الأول: يركز على (الغاية) ويعرف علم الاقتصاد على انه العلم الذي يبحث في تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل مجهود ممكن، ولقد تولد على هذا الإتجاه الفكرة الأساسية الشائعة من أن علم الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات.

الاتجاه الثاني: يبحث في الوسائل والأساليب ويعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي ينظم العلاقة بين إنتاج الثروة وإشباع الحاجة، ويهتم التعريف بالمجتمع ككل ويتضمن البحث عن وسيلة لإشباع الحاجات خاصة المادية منها.

الإتجاه الثالث: يدمج بين الوسيلة والغاية ويرى أن علم الإقتصاد هو علم الندرة والإختيار بين الموارد المحددة والحاجات المتعددة أيا كان نوعها.

وهكذا نجد أن كل تعريف من التعاريف السابقة يعكس وجهة نظر معينة تتأثر بالهدف من إعطاء التعريف وتتأثر كذلك بمجال الدراسة التي يستخدم التعريف من أجلها، أما إذا أردنا الوصول الى جوهر هذه التعريفات جميعها، فسوف نصل إلى مفهوم مشترك وهو: "أن علم الإقتصاد هو دراسة كيفية قيام المجتمعات باستخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع الثمينة وتوزيعها بين مختلف أفراد المجتمع لتلبية حاجاتهم المتعددة ولا متناهية".

ثانيا: النظرية الاقتصادية *Theory Economic*

1. مفهوم النظرية الإقتصادية

النظرية الاقتصادية: *Theory Economic* هي مجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة والتي تكون بمثابة المرشد في اتخاذ القرارات، وذلك في ظل مجموعة من الظروف. ويشتمل بناء النظرية على ما يلي:

❖ شرح مجموعة من التعاريف *Definitions* لتوضيح المقصود بالتعبيرات والمفاهيم الاقتصادية المستخدمة.

❖ وضع مجموعة من الافتراضات الشرطية *Assumptions* التي تحدد الظروف التي لا بد من توافرها لتطبيق النظرية.

❖ وجود أحد الفروض الاحتمالية *Hypotheses* لتوضيح سلوك بعض الظواهر. ولاكتمال النظرية لا بد من اختبار الفروض للتأكد من أن المشاهدات تؤيد هذه الفروض ليتم قبول النظرية، وإلا ترفض النظرية.

2. فروع النظرية الإقتصادية

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين رئيسيين هما: النظرية الاقتصادية الجزئية (التحليل الإقتصادي الجزئي) والنظرية الاقتصادية الكلية (التحليل الإقتصادي الجزئي).

أ- النظرية الإقتصادية الجزئية

هو ذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذي يعالج المشكلة الاقتصادية من خلال دراسة وتحليل سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية والتي تزاوّل نشاطاتها بمعزل عن بقية الوحدات

الاقتصادية الأخرى، فهو يهتم بدراسة سلوك المستهلك، المنتج، والسوق وإن هذه الوحدات تسعى إلى تعظيم منفعتها أو أرباحها من خلال ما يسمى بالسلوك العقلاني فالنظرية الجزئية تتعامل مع مبدأي التعظيم والتقليل للوصول إلى الحالة المثلى.

ويعتمد التحليل الاقتصادي الجزئي على العناصر الأربعة التالية:

❖ المستهلك: والذي يمثل جانب الطلب

❖ المنتج: والذي يمثل جانب العرض.

❖ السعر: والذي يمثل الجانب الذي يتفق عليه العرض والطلب.

❖ السوق: والذي يمثل الآلية التي تجمع البائعين والمشتريين.

هذه العناصر الأربعة تحتاج إلى الدراسة والتحليل بأسلوب جزئي يستخدم هذا التحليل العرض الجدولي والبياني والعرض الرياضي، كما يطلق بعض الاقتصاديين على التحليل الاقتصادي الجزئي اسم "نظرية تحديد السعر حيث تبحث عن آلية تحديد أسعار السلع والموارد الإنتاجية.

ب- النظرية الاقتصادية الكلية

هو ذلك النوع من النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة سلوك القطاعات والأسواق والمتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى التفاعل والتبادل بينها وما يترتب على ذلك من تأثير على سلوك الاقتصاد القومي. كما يعرف بأنه "عبارة عن طريقة تخلق توازنات اقتصادية عن طريق استخدام متغيرات كلية (تجمعية) مثل أسعار الفائدة، الإنفاق الحكومي، التضخم... والتي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية من أجل حل الأزمات (الاختلالات) الاقتصادية الكلية، كما يطلق على النظرية الكلية نظرية "تحديد الدخل" كونها تبحث في تحديد مستوى الدخل مكوناته ومصادره وتغيراته.

إن التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بدراسة المواضيع الأساسية التالية:

❖ المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تعني بقياس مستوى النشاط الاقتصادي كالناتج والدخل

الوطني، المستوى العام للأسعار والأجور، العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار.

❖ تحليل المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والنمو، ميزان المدفوعات... الخ.

❖ دراسة الطلب الكلي والعرض الكلي ومكوناتهما.

❖ دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والنقدية.

❖ النقود والبنوك.

❖ النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة والموارد الاقتصادية.

ثالثاً: الفرق بين التحليل الإقتصادي الكلي والتحليل الإقتصادي الجزئي

يقوم التحليل الاقتصادي الكلي *Macro-economics* بدراسة الاقتصاد ككل أو مكوناته الرئيسية كالأسرة والنشاط التجاري والحكومة. وهو الذي يعالج بعض قضايا الاقتصاد العامة كمستويات الأسعار وإجمالي حجم الإنتاج والعمالة والدخل الوطني. وتحليل عدد من الجوانب الاقتصادية الهامة كإجمالي النفقات الخاصة، وإجمالي الاستثمارات، وإجمالي النفقات الحكومية، وإجمالي الواردات والصادرات من السلع والخدمات المختلفة. ويرمي علم الاقتصاد الكلي إلى تفسير الأسباب المؤدية إلى ظهور بعض المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، بهدف وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة.

أما الاقتصاد الجزئي *Micro-economics* فيتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة *Household* أو المنشأة *Firm* حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات، كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها. وهناك فرق أيضاً بين الاقتصاد الجزئي والكلي من حيث المنهجية، فالإقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان ومن ثم فهو يحاول شرح كيفية تحديد الناتج والأسعار للسلع كل على حدة.

ويقترض التحليل الكلي استقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي عملياً والمستوى العام للأسعار كمتغيرين محاولاً شرح كيفية تحديدهما. ويصعب إدراك هذا الاختلاف بينهما حيث أن التغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة على المتغيرات الكلية والعكس. فارتفاع سعر سلعة كالنفط مثلاً يؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي أو على الأقل النشاط الاقتصادي لدولة معينة، وعليه فإن المشكلة الجزئية تؤثر على الاقتصاد الكلي.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الفروقات بين التحليلين في الجدول التالي:

التحليل الجزئي	التحليل الكلي
دراسة سلوك المستهلك على حده	دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد)
دراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة على حده	دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها واحدة)، بالإضافة إلى ذلك تهتم بقطاع الحكومة والعالم الخارجي
توازن سوق كل سلعة لوحدها وعليه فعدد الأسواق يصبح لانهائياً وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج	التوازنات الكلية حيث عدد الأسواق جد محدود أهمها أربعة: سوق السلع والخدمات، سوق اليد العاملة، سوق رأس المال (الأرصدة النقدية)، سوق النقد.
تهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع	لا تهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار.
تهتم بدراسة عرض السلع، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة، قيد الميزانية، منحنيات السواء.	تهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، تراكم رأس المال، مستوى التشغيل، المستوى العام للأسعار، التضخم

رابعاً: النموذج الإقتصادي

لما كانت الظواهر والعلاقات الاقتصادية تتسم بالتنوع والتشابك والتعقيد وكذا التطور المستمر، لجأ الباحثون إلى تبسيط هذه العلاقات والظواهر الاقتصادية في شكل نماذج اقتصادية محددة ومصغرة حتى تكون سهلة الفهم والتحليل والتركيب.

1. مفهوم النموذج الإقتصادي

يعرف النموذج الإقتصادي على أنه تعبير وتجسيد مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية في صورة رياضية بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر.

2. أنواع النماذج الاقتصادية

يمكن تقسيم النماذج الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع:

❖ **النموذج الوصفي:** يقوم بتحليل وصفي لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية بطريقة كلامية ووصفية دون صياغتها في معادلات رياضية دقيقة.

❖ **النموذج الرياضي:** هذا النموذج يقدم تحليلات للعلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات باستخدام الأساليب الرياضية، أي وضع الصيغ الرياضية التي يمكن من خلالها اشتقاق علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين مختلف المتغيرات مثل العلاقة: $C = C_0 + b Y_d$ تبين تأثير الدخل المتاح Y_d على مستويات الاستهلاك C

❖ **النموذج القياسي:** وذلك باستخدام النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية، وتهدف هذه النماذج إلى قياس العلاقة بين مختلف المتغيرات، كما أنها تقدم أدوات الاختبار للنظرية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن النماذج الاقتصادية تختلف من حيث شكلها الرياضي، حسب طبيعة الظاهرة الاقتصادية والعلاقات التي تفسرها، حيث نجد النماذج الخطية والنماذج اللوغارتمية، النماذج غير الخطية، النماذج ذات العلاقة التبادلية.

3. معادلات النموذج الإقتصادي

يمكن تحديد التقسيم الاقتصادي لمجموعة المعادلات الهيكلية التي تكون النموذج الاقتصادي على النحو الموالي:

أ-المعادلات التعريفية

هي عبارة عن المعادلات التي تعرف المتغير الاقتصادي باستعمال متغيرات أخرى ويطلق عليها أحيانا بالمعادلات الحسابية. مثلا: الدخل = الاستهلاك + الادخار

ب-المعادلات السلوكية

تسمى أيضا بالمعادلات التفسيرية لأنها تفسر وتشرح السلوك الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية مثل سلوك المستهلكين أو المنتجين أو سوق النقود أو سوق العمل، ومن أمثلة المعادلات السلوكية:

$$C = f(y)$$

ج-المعادلات التوازنية

هي المعادلات التي تعبر عن شرط التوازن الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية أي الشروط التي يكون فيها النموذج في حالة التوازن. دالة الطلب ودالة العرض.

د-معادلات التطابق

وهي المعادلات التي يتساوى أو يتطابق الجانبين فيها مثل معادلة التبادل لفيشر.

4.متغيرات النماذج الاقتصادية

تتضمن المعادلات في النماذج الاقتصادية مجموعة من المتغيرات تتمثل فيما يلي:

أ-المتغيرات الداخلية (المتغير التابع)

المتغير التابع أو الداخلي هو ذلك العنصر أو المتغير الاقتصادي الذي يكون تابعا في تغيره لتغير المتغيرات المستقلة، ويسمى المتغير التابع بالمتغير الداخلي لأن قيمته تتحدد من داخل النموذج الاقتصادي أو من داخل المعادلة المحددة. وعادة يتم التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التابعة (الداخلية) والمتغيرات المستقلة (الخارجية). إما في صورة معادلات عامة محددة مثل الإستهلاك دالة في الدخل ويمكن توضيح ذلك بأخذ معادلة الإستهلاك كمثال:

$$C = c_0 + c_1 y$$

ب-المتغيرات الخارجية (المتغير المستقل)

هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع أي أنها تتسبب في تغير قيمة المتغير التابع. وتسمى المتغيرات المستقلة بالمتغيرات الخارجية لأن قيمتها تتحدد من خارج النموذج أو من خارج المعادلة المحددة.

ج-المتغيرات الوسيطة *Paramètre*

بالإضافة إلى المتغيرات المؤثرة هناك ما يعرف بالمتغيرات الوسيطة وهي ثوابت تميز العلاقات السببية.

تجدر الإشارة أن تحديد المتغيرات التي ستعتبر كمتغيرات داخلية أو خارجية ، يتعلق أساسا بما يراد دراسته وإظهاره ، وعليه فالمتغير الداخلي في نموذج ما يمكن أن يصبح متغيرا خارجيا في نموذج آخر والعكس صحيح.

كما يمكن تصنيف المتغيرات وفقا لدورها إلى متغيرات وسيطة وهدفية وذلك كمايلي:

المتغيرات الوسيطة: يشتمل النشاط الاقتصادي على بعض المتغيرات تكون بطبيعتها خاضعة لسيطرة الحكومة، وهذا يمكنها من توجيهها كيفما تشاء.

المتغيرات الهدفية: وهي المتغيرات لاتي يعتبر مستوى تحقيقها المعيار الأساس ي الذي تقيس به درجة الحكومة في تحقيق سياستها الاقتصادية.

5.أنواع تحليل النماذج الاقتصادية: يصنف المختصون التحليل الاقتصادي حسب عدة معايير كمايلي:
أ-حسب معيار الزمن: وفق هذا المعيار يقسم التحليل الاقتصادي إلى نوعان:

❖ التحليل الساكن

يقصد به دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل فرضية تحييد أثر الزمن، حيث يتم التعبير عن المتغيرات الاقتصادية في نفس الفترة، ويتميز هذا التحليل بسهولته وبساطته وأهميته في نفس الوقت باعتباره نقطة انطلاق بالتحليل الاقتصادي إلى مستويات أكثر تعقيدا أو تشابكا.

❖ التحليل الديناميكي

التحليل الديناميكي هو دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل حركتها عبر الزمن، ويلاءم هذا التحليل الحالات التي يكون فيها النموذج أو النظام الاقتصادي في حالة حركة وتغير وتقلب مستمر، وهو بدوره ينقسم إلى نوعين:

التحليل الديناميكي المستمر: في هذا النوع من التحليل الزمن يمر دون انقطاع ، وأن كل متغير يصبح تابع للزمن أي أنه مستمر ويقبل الاشتقاق والتفاضل والتكامل.

التحليل الديناميكي على فترات: هو التحليل الذي يعتبر الزمن كتدفق مقسم إلى فترات متتالية مدتها محددة وثابتة وتؤخذ هذه المدة كوحدة قياس الزمن.

ب- حسب معيار الغرض: وينقسم بدوره الى نوعين:

❖ التحليل القائم على أساس النظرية الوضعية: بحيث يقوم على أساس المبادئ والقواعد والأصول الاقتصادية وذلك بغض النظر عما إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعياً أم لا.

❖ التحليل القائم على أساس اقتصاد الرفاهية: ويهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ومقارنته بمعايير معينة. وتجدر الإشارة أن اقتصاد الرفاهية لم يكن يحظى باهتمام الاقتصاديين من قبل، ذلك ان ساس علم الاقتصاد هو البحث عن كيفية تحقيق أقصى اشباع ممكن في ظل الندرة النسبية لموارد الإنتاج ، إلا أنه مع التطور والتقدم المستمر أصبحت الرفاهية مطلباً أساسياً وتعتبر ضمن الحاجات الرئيسية التي يرغب الأفراد في تحقيقها. ولهذا تعين على الاقتصاديين البحث عن الطرق والسياسات اللازمة لتحقيق الرفاهية واشباع الحاجات الإنسانية باستغلال الموجود من الموارد.

خامساً: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموع القوانين والقرارات التي تضعها الدولة لتسيير مختلفة النشاطات الاقتصادية للبلد، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني وحل المشكلة الاقتصادية بصفة عامة، وذلك عن طريق استخدام الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف معينة.

1-أنواع السياسة الاقتصادية

تنقسم السياسة الاقتصادية إلى:

أ-السياسة المالية

هي البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع، كما تعرف على أنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين.

ب-السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد

بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن: السياسة النقدية هي كلما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومنتزعة، كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام.

وانطلاقاً مما تقدم نستخلص تعريفاً للسياسة النقدية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم، والتأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار واتزان.

ج-السياسة الاقتصادية الدولية:

تحكم هذه السياسة مختلف العلاقات التي تمارسها الدولة مع العالم الخارجي وتنقسم الى نوعان:

❖ **السياسة التجارية:** وتتمثل أدواتها في التعريف الجمركية ونظام الحصص، واعانات الحصص وغيرها من الأدوات التي تهدف الى تأثير في الواردات والصادرات ، ويؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي.

❖ **سياسة الصرف الأجنبي:** وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة أي على الصادرات والواردات ومن ثم على مستوى الطلب الكلي وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

2-أهداف السياسة الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية على تحقيقها فيمايلي:

أ-النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يمثل التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها، وهو من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى إلى تحقيقه كل الدول، وحسب كالدور لا بد أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي

نسبة 6%

ب- التشغيل الكامل

يعني إتاحة فرصة عمل إلى كل شخص يريد عمل وقادر عليه ويبحث عنه ولم يجده أي كل عناصر الانتاج مشغلة في حالة انخفاضه عن التشغيل الكامل ينتج عنه بطالة، وحسب كالدور لا بد أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0% وذلك من خلال استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.

ج- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يمكننا من معرفة مختلف العمليات التي تتم ما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي خلال فترة زمنية معينة، ولا بد أن يتمتع بالتوازن من أجل تجنب المشاكل التي تنجم من خلال عجزه الذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية... الخ.

د- تحقيق استقرار في الأسعار

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث التضخم الذي يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للأفراد وعليه لا بد من الحفاظ على نوع من الاستقرار للأسعار لتجنب انخفاض قيمة مدخرات الأفراد والاستقرار الاقتصادي. وحسب كالدور الأفضل أن تبلغ نسبة التضخم قيم منخفضة.

هـ- عدالة توزيع الدخل

إن وجود اختلال في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يؤثر سلباً على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخلق فروق طبقية في المجتمع مما يولد نوعاً من السخط الاجتماعي والاحساس بعدم الانتماء وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ولهذا يتعين على الحكومة تطبيق بعض الإجراءات في سبيل الحد أو التخفيف من تفوت الدخل بين الأفراد من بينها إجراءات الضمان الاجتماعي، فرض ضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة، تقديم إعانات لأصحاب الدخل المنخفضة.

سادساً: صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي

يعاني التحليل الاقتصادي الكلي من بعض الصعوبات، أهمها:

1. مشكلة التجميع

لا تعبر المجاميع الاقتصادية الكلية بالضرورة عما يجري على المستوى الجزئي أو الودي، فمثلاً: الزيادة في الدخل الوطني لا تعني بالضرورة زيادة الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

2. مشكلة الأوساط الحسابية

غالبا ما يتأثر الوسط الحسابي بالقيم الشادة أو القصى سواء العليا أو الدنيا، ونعلم أن معدلات الأسعار أو الأجور أو معدلات الفائدة يتم احتسابها عن طريق المتوسطات الحسابية، وعليه فإن المتوسطات الحسابية لا تمثل المتغير الاقتصادي تمثيلا دقيقا

3. خطأ التركيب

من المعلوم أن ارتفاع سعر سلعة واحدة له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع دخل شخص واحد له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناتجة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع، كما أن قرار شخص ما في زيادة مدخراته له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن زيادة مدخرات كل الأفراد. ونستنتج من ذلك أن ما يمكن أن يكون صالحا للجزء ليس بالضرورة أن يكون صالحا للكل.

سابعاً: بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية الأخرى

1. متغير الرصيد ومتغير التدفق (التيار)

إن فكرة التدفقات والأرصدة بحد ذاتها ليست معقدة، ولكن قد تسبب صعوبات كثيرة لو أسيء فهمها أو استخدامها، ويكمن الفرق بين المفهومين في كون متغير الرصيد هو متغير كمي يقاس في لحظة زمنية محددة في حين أن متغير التدفق فهو متغير كمي يقاس فقط خلال فترة زمنية محددة، على سبيل المثال نقول أن مقدار الماء في الخزان في يقدر بـ 3000 لتر ومن ناحية أخرى نقول ان حركة الماء من وإلى الخزان قدرت بـ 100 لتر في اليوم.

لذا يمكن تعريف التدفق هو عملية حركية تنطوي على التغير بالزيادة او النقصان خلال فترة زمنية محددة، اما الرصيد فهو كمية ثابتة في لحظة زمنية محددة.

واحسن مثال إقتصادي يمكن أخذه هو مفهوم الدخل والثروة فإذا قلنا أن شخص يمتلك منزلا يدر عليه إجارا شهريا قدره 45000 و.ن فمعنى ذلك ان لدى هذا الشخص دخلا شهريا أي تدفق نقديا قدره 45000 و.ن ولكن لو قلنا ان قيمة المنزل في لحظة زمنية ما هو 2 مليون وحدة نقدية هنا نقول ان لدى الشخص ثروة أو رصيد يقدر بـ 2 مليون و.ن.

2. الثروة والدخل

انطلاقاً من مفهوم التدفق والرصيد نستطيع أيضاً معرفة الفرق بين الثروة والدخل : فالدخل يعني تدفق نقدي يعطي قوة شرائية لدى الفرد، فهو تغير خلال فترة زمنية كالدخل الشهري أو السنوي، أما الثروة فهي رصيد الفرد في لحظة معينة وتمثل ما يملكه من السلع المادية وغير المادية.

3. الضرائب المباشرة وغير المباشرة: تنقسم الضرائب إلى:

الضرائب المباشرة: وهي تلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد مباشرة أي يتم اقتطاعها من طرف الدولة قبل صب الراتب في حساب الموظف.

الضرائب غير المباشرة: وهي تلك الضرائب التي تفرض على المؤسسات الإنتاجية وتسمى غير مباشرة لأن المستهلك في الأخير هو من يقوم بتحملها، لأن المؤسسة تقوم برفع أسعار منتجاتها بغية تغطية قيمة الضرائب المفروضة عليها

4. الطلب الكلي: (*Aggregate Demand*) والعرض الكلي (*Aggregate Supply*)

الطلب الكلي (*Aggregate Demand*) هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشتريين (المستهلكين) في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي. أما العرض الكلي (*Aggregate Supply*) فهو مجموع قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة ويتحدد بالطاقة الإنتاجية للمجتمع والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج بمعنى التوظيف الكامل وهذا يعتمد على مدى التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع.

5. التوازن: (*Equilibrium*)

التوازن هو حالة تساوي قوتين متعارضتين وفي الإقتصاد هو حالة تنعدم فيها الرغبة في التغيير ويتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

6. التغير الحدي

يقوم هذا المفهوم على أساس معرفة حجم تأثير متغير معين "المتغير التابع" بتغير متغير آخر "المتغير المستقل" بوحدة واحدة، ويعتبر هذا المصطلح ضروري في علم الاقتصاد لارتباطه بالكثير من المتغيرات التي تعتمد في حركتها على بعضها البعض وأن الكثير من القرارات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بالأثر الحدي الذي سينعكس على المتغير التابع.

ثامنا: أسئلة المحور الأول

أ- أسئلة نظرية

1- ما هي أهم الفروقات بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية؟ مع تحديد أي من المتغيرات الموالية من موضوعات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

الناتج الوطني الإجمالي، المنفعة الحدية، التوظيف والبطالة، التضخم، دخل أحد المستهلكين، مستوى الواردات، ربح إحدى المؤسسات، الضرائب، الإعانات، الإنفاق الحكومي، المنفعة الكلية. الاستهلاك الكلي، إنتاج إحدى الشركات، مستوى الصادرات، الاستثمار، التكاليف الثابتة.

2- لماذا يطلق الاقتصاديون على الإقتصاد الكلي مصطلح الاقتصاد التجميعي؟

3- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه التحليل الإقتصاد الكلي؟

4- ما هو مفهوم المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية؟

5- قدم مفهوما دقيقا للمعادلات السلوكية والمعادلات التعريفية.

6- اشرح كل من متغيرات التدفق ومتغيرات الرصيد؟ ثم أعطي مثلا عن كل نوع؟

ب- تمارين تطبيقية

التمرين 01

لتكن لديك المعادلات التالية:

01) $Z=a+by$	02) $m=an+by$	03) $d=aj+by$
--------------	---------------	---------------

المطلوب:

1- وضح في كل معادلة ما يلي: المتغير التابع، المتغير المستقل، المعلمات، المعاملات السلوكية.

2- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات؟

التمرين 02

1- حدد نوع المعادلات التالية :

$$01) Y=C+S \quad 02) S=a+(1-b)y_d \quad 03) C=a+by_d \quad D=S$$

2- حدد مكونات المعادلة 03 مع تفسير العلاقة التي تربط المتغيرات.

التمرين 03:

لنفترض أن الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين على السلعة A مرتبطة بسعر هذه السلعة وبدخل المستهلكين مع ثبات العوامل الأخرى، كما أن الكمية المنتجة من هذه السلعة مرتبطة بسعرها وسعر سلعة أخرى B تستخدم كسلعة وسيطية مع افتراض أن الأسعار مرنة.

المطلوب

1- أكتب النموذج الخاص بسوق السلعة A:

2- عرف المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج؛

3- استخرج قيم التوازن لسوق السلعة A.



المحور الثاني

قياس مستوى النشاط الاقتصادي



تمهيد

يتميز النظام الإقتصادي الحديث بتشابك وتداخل العلاقات بين وحداته الإقتصادية ويتمثل ذلك في العلاقات التي تقوم بين المنتجين وبين المستهلكين وبين كل المنتجين والمستهلكين، وتحاول النظرية الإقتصادية الكلية التركيز على دراسة العناصر الأساسية لهذه العلاقات المتشابكة والمتداخلة بالشكل الذي يساعد على شرح وتفسير التطورات الإقتصادية المختلفة والتنبؤ بسلوكها مستقبلا.

أولا: مدخل للنشاط الإقتصادي

1. مفهوم النشاط الإقتصادي

يعرف النشاط الاقتصادي على انه مجموع الاعمال الاقتصادية التي يقوم بها الانسان بغية تلبية حاجاته الأساسية والثانوية وتحقيق الثروة، وتتمثل هذه الاعمال في الإنتاج والاستهلاك وتبادل السلع وتوزيعها. حيث يتم استخدام مجموعة من الموارد المتاحة (راس مال، أرض عمل، تنظيم، تكنولوجيا).. والتي تسمى بعوامل الإنتاج.

ويعرف النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي بأنه مجموع عمليات الإنتاج والاستهلاك وتبادل الموارد الاقتصادية التي تتم بين مختلف الاعوان الاقتصاديين المكونين لهذا الاقتصاد وفق مجموعة من الأنظمة والسياسات التي تحددها الدولة بغية تنظيم وتحقيق التوازنات المختلفة ومعالجة الاختلالات التي تحدث في البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الكلية.

2. أعوان النشاط الإقتصادي

1.2. قطاع العائلات

يتكون من كل عائلات وأفراد المجتمع المدروس، وهو يعد أهم قطاع لاحتوائه على كافة أفراد المجتمع، كما يتميز بالخصائص التالية:

- ❖ المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فهو يتركب من عمال ورأسماليين ومنظمين وملاك الأراضي، حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون.
- ❖ إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، ربح، فوائد، وأرباح.
- ❖ إن النشاط الأساسي لهذا القطاع هو استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، لهذا يطلق عليه في بعض الأحيان بالقطاع الاستهلاكي.

❖ إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو إلا الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يستخدمه في اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

2.2. قطاع الأعمال (قطاع الإنتاج أو المؤسسات)

يتكون من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاج السلع والخدمات المختلفة، ويتميز هذا القطاع بالخصوصيات التالية:

❖ هذا القطاع لا يملك عناصر الإنتاج، ويحصل عليها من طرف قطاع العائلات، ويدفع مقابلها ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج وهي: الأجر بالنسبة لعنصر العمل، الفائدة مقابل رأس المال، الربح مقابل التنظيم، والريع مقابل الأرض والمواد الأولية

❖ ينظم عملية الإنتاج من خلال دمج عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات، لإشباع قطاع الأفراد بالسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، وقطاع الأعمال بالسلع الوسيطة والرأسمالية.

❖ يعمل هذا القطاع على المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها من خلال عملية الاستثمار لتعويض ما أتهلك في العملية الإنتاجية أو الرفع من الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

❖ يسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري

3.2. قطاع الحكومة (قطاع الإدارة أو الدولة)

ويضم كل مؤسسات وهيكل الدولة، التي تقدم خدمات عمومية بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال. كما يقوم القطاع الحكومي بشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال من أجل استهلاكه الخاص، وبالإنفاق على تسيير إدارته. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي والذي يشتمل: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإنفاق الاستثماري الحكومي، والإنفاق الجاري. ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل إنفاقه عن طريق فرض الضرائب التي إن لم تكفي تلجأ الحكومة إلى القرض العام. ويمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانات لقطاع الإنتاج لتشجيع الإنتاج والتأثير على جانب العرض الكلي، أو تقديم إعانات لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والتأثير على جانب الطلب الكلي.

4.2. قطاع العالم الخارجي

لا يوجد بلد في العالم يستطيع أن يغلق أبوابه ويكتفي بإنتاجه، بل إن كل اقتصاد له علاقات مع العالم الخارجي، فالعالم الخارجي هو الوحدات الاقتصادية الأجنبية (عائلات، مؤسسات، حكومات)

التي لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة. وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات. ويتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو "قيمة الصادرات مطروح منها قيمة الواردات"

3. الأسواق التي يلتقي فيها الأعوان

توجد أربع أسواق رئيسية يلتقي فيها مختلف المتعاملون الإقتصاديون وهي:

❖ سوق السلع والخدمات: يتم في هذا السوق تحديد الإنتاج الوطني، الطلب على السلع، مستوى الأسعار.

❖ سوق عوامل الإنتاج: وأهم سوق فيه هو سوق العمل فهو يسمح بتحديد مستوى الأجور.

❖ سوق رأس المال: وفيه يتم تحديد معدل الفائدة.

❖ سوق الصرف: يسمح بتبادل العملة الوطنية والعملات الأجنبية وتحديد معدل الصرف.

4. التدفق الدائري للنشاط الإقتصادي

لتبسيط التحليل سننطلق من إقتصاد بسيط مكون من قطاعين هما قطاع العائلات وقطاع الأعمال ثم تتطور ذلك التحليل إلى أن تتكون لدينا صورة واقعية للنشاط الإقتصادي القائم بالفعل.

1.4. التدفق الدائري في الإقتصاد مبسط مكون من قطاعين

يعتبر الإقتصاد بقطاعين أبسط إقتصاد ويسمى بالإقتصاد الخاص المغلق، حيث نفترض أنه لا يتعامل مع العالم الخارجي ولا يوجد القطاع الحكومي وبالتالي فإن الإقتصاد يحتوي على قطاعين هما قطاع العائلات والقطاع الإنتاجي.

لذا فإن هناك نوعان من العمليات الإقتصادية التي تتم بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال تمثل فما يلي:

❖ يقوم قطاع العائلات ببيع أو تأجير عوامل الإنتاج إلى قطاع الأعمال ويحصل بموجب ذلك على دخل

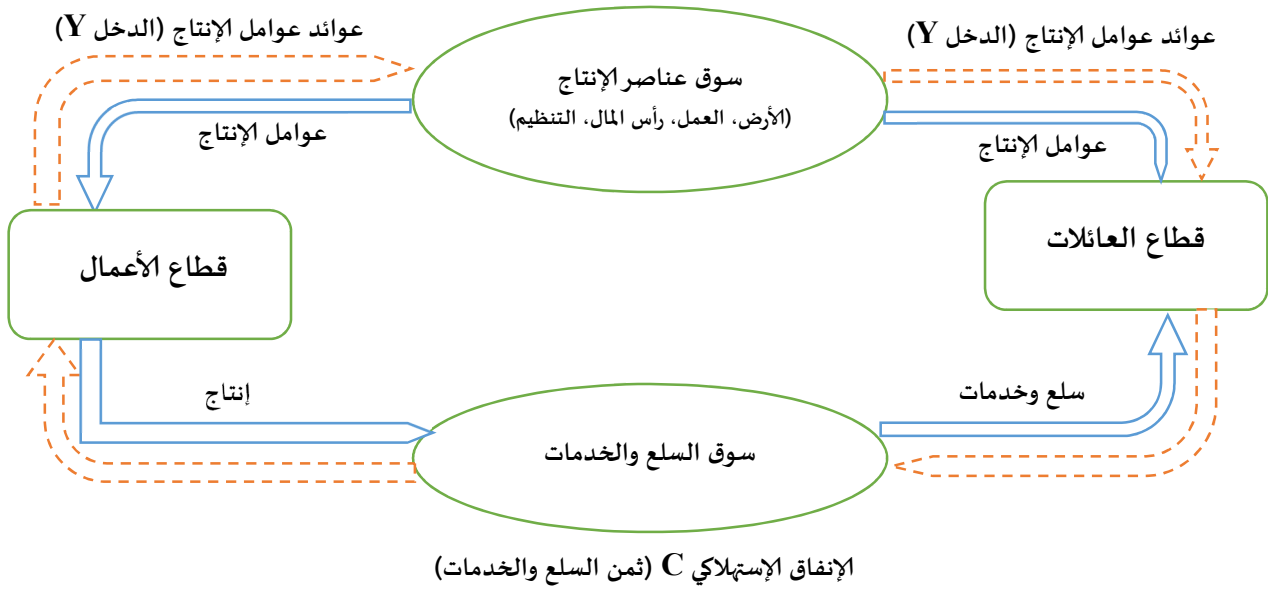
يستخدمه في شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات ويستهلكها لتحقيق أقصى إشباع لحاجاته المختلفة؛

❖ أما قطاع الأعمال فيقوم بشراء أو تأجير عوامل الإنتاج من قطاع العائلات ليستخدمها في إنتاج

السلع والخدمات وبيعها لقطاع العائلات ليحقق أهدافه المتمثلة في تعظيم أرباحه.

الشكل التالي يوضح التدفق الدائري في إقتصاد مكون من قطاعين

الشكل 01: التدفق الدائري في إقتصاد مكون من قطاعين (قطاع العائلات غير مدخر)



نستخلص من الشكل السابق أن هناك نوعان من التدفق الدائري هما:

- ❖ **التدفق العيني (الحقيقي):** يشمل إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال لتستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وإنتقال السلع والخدمات من قطاع الأعمال إلى قطاع العائلات لتستخدم في إشباع الحاجات؛
- ❖ **التدفق النقدي:** يشمل إنتقال عوائد عوامل الإنتاج من قطاع الأعمال إلى قطاع العائلات والذي يمثل دخل العائلات ويرمز له بالرمز (Y)، كما يشمل إنتقال ثمن السلع والخدمات من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال والتي تمثل إيراد قطاع الأعمال ونفس الوقت مقدار الإنفاق الإستهلاكي (C) للقطاع العائلات.

نفترض أن قطاع العائلات يستهلك كل دخله في شكل شراء سلع وخدمات من قطاع الأعمال وان قطاع الأعمال يدفع كل قيمة من مبيعاته دخلا لقطاع العائلات كثمن لعوامل الإنتاج لذلك فإن الدخل (Y) يساوي الإنفاق الإستهلاكي (C).

هنا نستطيع وضع العلاقة التالية:

$$\text{الدخل (Y)} = \text{عوائد عوامل الإنتاج}$$

$$\text{الإنفاق الإستهلاكي (C)} = \text{قيمة الناتج}$$

ومنه نستخلص:

$$\text{الدخل} = \text{الناتج} = \text{الإنفاق}$$

لكن في الواقع أن الإقتصاد المغلق الخاص هو إقتصاد نظري بعيد عن الواقع الذي نعيشه ولهذا يجب الأخذ بعين الإعتبار الحقائق الثلاثة التالية:

- ❖ أن القطاع العائلي لا يقوم بإنفاق كل ما يحصل عليه من دخل على السلع الإستهلاكية ولكن يدخر جزءا منه؛
- ❖ أن القطاع الحكومي يلعب دورا مهما في الإقتصاد الوطني من خلال فرض الضرائب على دخول الأفراد واستخدام حصيلتها لتمويل الإنفاق الحكومي؛
- ❖ أن النشاط الإقتصادي لأي دولة ليس مغلقا في تعامله مع العالم الخارجي فحركة التجارة الخارجية والعمل ورأس المال ن الأمور المألوفة في الواقع الإقتصادي.

هذه الحقائق تميز عالم الواقع سوف نأخذه بعين الإعتبار على النحو التالي:

في حالة حصول قطاع العائلات على دخله (Y) كثمن لعوامل الإنتاج وقام بإنفاق جزء من هذا الدخل على شراء السلع والخدمات (C) ففي هذا الحالة يكون الإنفاق الإستهلاكي أقل من الدخل الذي حصل عليه قطاع العائلات من قطاع الاعمال ومن هنا فإن قطاع الاعمال يدفع لقطاع العائلات أكثر مما يحصل عليه منه.

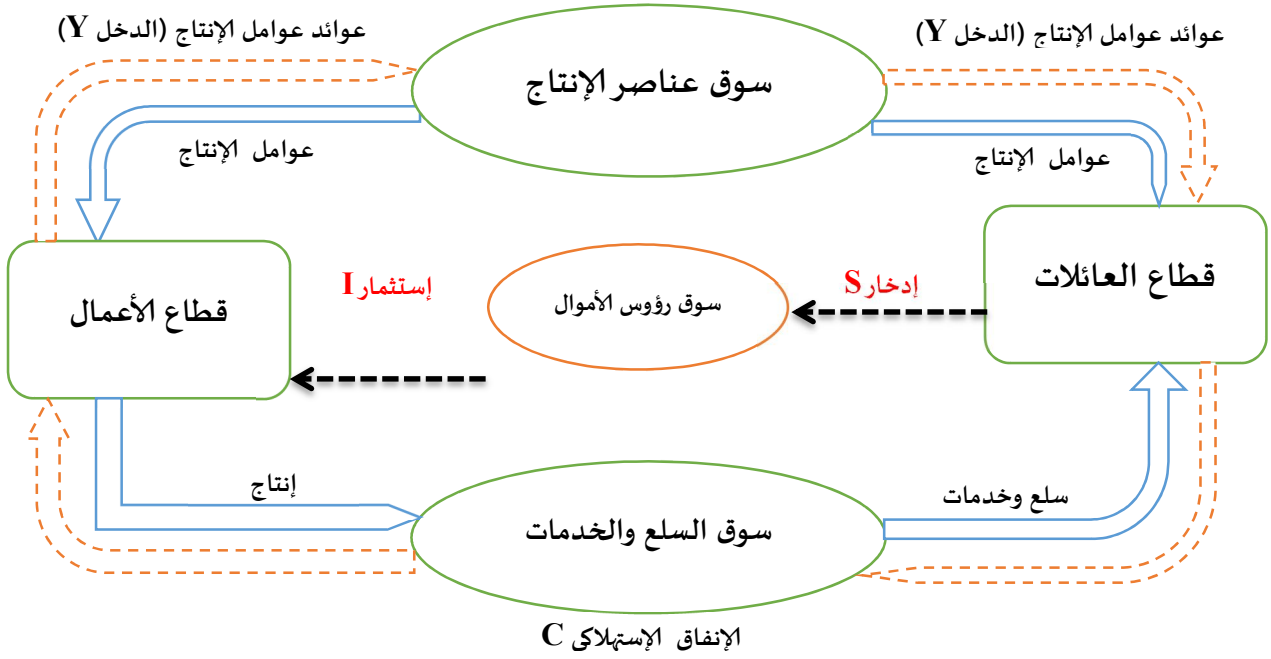
ما مصير الجزء المتبقي من الدخل حتى لا يؤثر على حلقة التدفق الدائري؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب ان نشير إلى أن الجزء من دخل قطاع العائلات الذي لا يوجه للإستهلاك إنما يسمى بالإدخار الشخصي (S) حيث يمر هذا الجزء من الدخل الذي لم يستهلك من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال عن طريق المؤسسات المالية من خلال قناتين رئيسيتين هما:

- ❖ أن يقوم قطاع العائلات بإقتناء أسهم وسندات يصدرها قطاع الأعمال، والحصيلة المالية تستخدم في إستثماراتها التوسعية؛
 - ❖ قيام قطاع العائلات بإيداع الجزء المتبقي في البنوك على شكل مدخرات وفي الغالب تقوم البنوك في إقراض هذه المدخرات لقطاع الأعمال لتمويل إستثماراتها.
- وبغض النظر عن القناة التي يسلكها الجزء المتبقي من دخل قطاع العائلات نحو قطاع الأعمال، فإن النتيجة النهائية هي حصول قطاع الاعمال على الجزء الذي لم يوجهه قطاع العائلات نحو الإستهلاك، مما يؤدي إلى إستمرار التدفق الدائري وحدوث تساوي بين قيمة الناتج وقيمة الإنفاق على الناتج.

والشكل الموالي يوضح التدفق الدائري في حالة إقتصاد مغلق يدخرو يستثمر

الشكل 02: التدفق الدائري لإقتصاد مكون من قطاعين (قطاع العائلات مدخر)



يتضح من الشكل أن الدخل الذي يتحصل عليه قطاع العائلات من قطاع الأعمال كئمن لعوامل الإنتاج يقسم إلى جزئين الاول يوجه للحصول على السلع والخدمات في شكل إنفاق إستهلاكي (C) ويتحول إلى قطاع الأعمال، والثاني يدخر (S) في أسواق رأس المال وينتقل إلى قطاع الأعمال من خلال المؤسسات المالية ويستخدم تلك الاموال في الإستثمار (I).

كما عرفنا سابقا ان قطاع الأعمال يدفع ما يتسلمه بالكامل إلى قطاع العائلات في شكل عوائد لعوامل الإنتاج، ويجب ان يتساوى الدخل الذي يدفعه قطاع الأعمال مع الإنفاق الكلي (E) الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{الدخل (Y)} = \text{الإنفاق الكلي (E)}$$

حيث أن:

$$\text{الإنفاق الكلي (E)} = \text{الإنفاق الإستهلاكي (C)} + \text{الإنفاق الإستثماري (I)} \dots (01)$$

$$\text{الدخل (Y)} = \text{إنفاق إستهلاكي (C)} + \text{الإدخار (S)} \dots (02)$$

بالمساواة بين (01) و(02) نجد:

$$\text{الإنفاق الإستهلاكي (C)} + \text{الإنفاق الإستثماري (I)} = \text{إنفاق إستهلاكي (C)} + \text{الإدخار (S)}$$

$$\text{الإنفاق الإستثماري (I)} = \text{الإدخار (S)}$$

ملاحظة:

يعتبر الإدخار تسرب من تيار التدفق الدخل الذي ينفق على الإستهلاك يتساو مع الإضافة أو الحقن في تيار الإنفاق في شكل إنفاق إستثماري لذلك يستمر التدفق الدائري طالما تحقق شرط التساوي بين الإدخار والإستثمار.

2.4. التدفق الدائري في حالة إقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

تناول التحليل في العناصر السابقة إقتصاد مكون من قطاعين هما قطاع العائلات وقطاع الأعمال، لذا يجب ان نأخذ في الإعتبار حالة إقتصاد أكثر واقعية وذلك بإدخال قطاع ثالث في التحليل ألا وهو القطاع الحكومي .

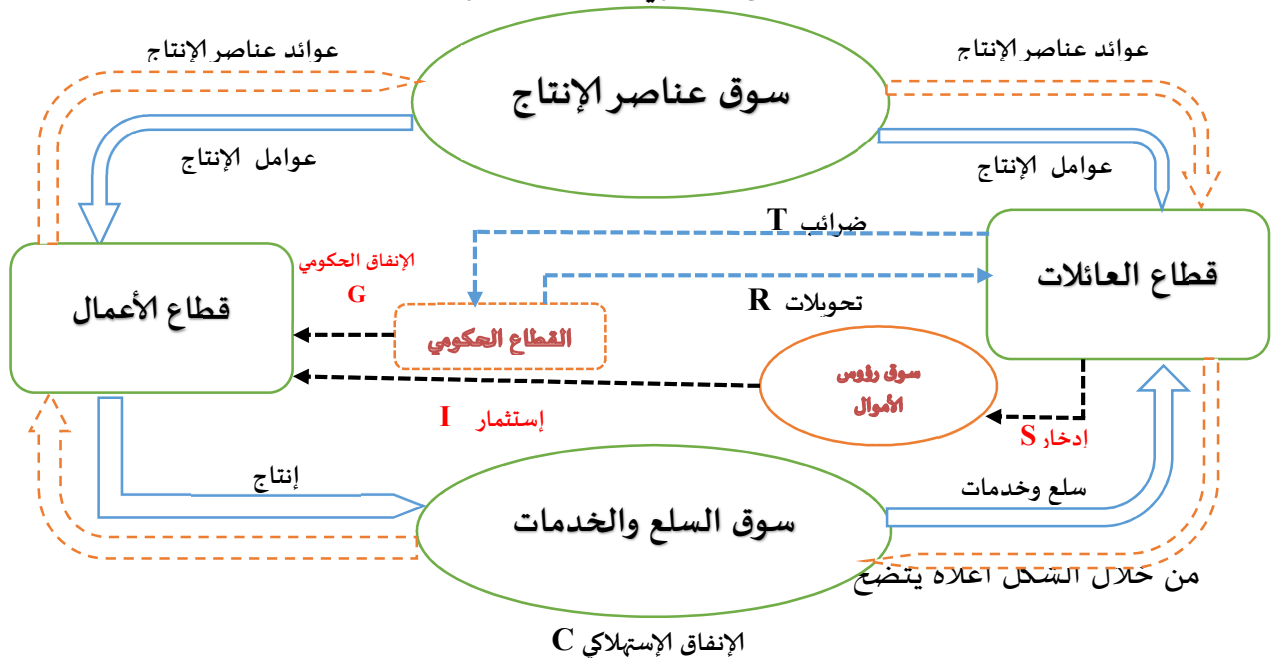
يؤدي القطاع الحكومي دورا مهما في النشاط الإقتصادي حيث يتحصل على الضرائب (T) من قطع العائلات ليقوم بنوعين من الإنفاق:

❖ النوع الأول: يتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من قطاع الـ؟ أعمال ويرمز لها بالرمز (G)

❖ النوع الثاني: وهي مدفوعات مباشرة لقطاع العائلات تتمثل في مدفوعات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة وإعانات العجز، ويطلق على هذه إسم التحويلات ويرمز لها بالرمز (R) وتسمى بالتحويلات لأنها تدفع من طرف الحكومة دون مقابل.

الشكل التالي يوضح التدفق الدائري في إقتصاد مكون من ثلاث قطاعات:

الشكل 03: التدفق الدائري لإقتصاد مكون من ثلاث قطاعات



يحصل قطاع العائلات على الدخل (Y) من قطاع الاعمال كثن لعوامل الإنتاج كما انه يحصل على مدفوعات تحويلية (R) من القطاع الحكومي، فيقوم بإنفاق دخله كالتالي:

جزء يوجه لشراء السلع والخدمات في شكل إنفاق إستهلاكي (C)، وجزء أخريوجه للإدخار الشخصي (S) وجزء يدفع كضرائب إلى قطاع الحكومي (G)، ومن هنا يمكن أن نعتبر المدفوعات التحويلية كضرائب سالبة ومنه ولتبسيط الشرح يمكن أن نعتبر الفرق بين الضرائب والتحويلات ضرائب صافية نرملها بالرمز (T_n)، وعلى هذا الأساس فإن:

$$\text{الدخل (Y) = إنفاق إستهلاكي (C) + الإدخار (S) + صافي الضرائب (Tn) ... (01)}$$

في حين ان القطاع الحكومي يتحصل على الضرائب الصافية وهي قيمة الضرائب المحصلة من قطاع العائلات مطروح منها مدفوعات تحويلية ويقوم بالإنفاق الحكومي (G) حيث يدفع مقابل السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قطاع الأعمال، وعلى هذا الأساس فإن:

$$\text{الإنفاق الكلي (E) = الإنفاق الإستهلاكي (C) + الإنفاق الإستثماري (I) + الإنفاق الحكومي (G) ... (02)}$$

وبالمساواة بين (01) و(02) نجد

$$\text{الدخل (Y) = الإنفاق الكلي (E)}$$

$$(C) + (S) + (Tn) = (C) + (I) + (G)$$

$$(S) + (Tn) = (I) + (G)$$

أي أن:

$$\text{الإستثمار + الإنفاق الحكومي = الإدخار + صافي الضرائب}$$

يعتبر الجانب الأيمن من المساواة على أنها حقن أو إضافات لتيار التدفق الدائري للدخل في حين أن الجانب الايسر من المساواة يعتبر تسربات من التيار الدائري للدخل، وتستمر حلقة التدفق في حالة وجود القطاع الحكومي إذا تحققت المساواة بين مجموع الإضافات (الحقن) ومجموع التسربات.

3.4. التدفق الدائري في حالة إقتصاد مكون من أربعة قطاعات

تعرفنا في العناصر السابقة على دائرة التدفق النقدي في حالة إقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات لا يتعامل مع العالم الخارجي، وعند إضافة القطاع الرابع نكون بذلك قد تعرفنا على إقتصاد واقعي يتعامل مع بقية دول العالم ويأخذ التعامل مع العالم الخارجي صورتين هما الصادرات والواردات،

في حين سنجد تغيراً طفيفاً في ما يخص قطاع الأعمال حيث يوجد سهمان يخرجان من قطاع الأعمال حيث يدفع قطاع الأعمال عوائد عوامل الإنتاج إلى قطاع العائلات (Y) وتدفع لقطاع العالم الخارجي قيمة الواردات (M) في المقابل يتحصل قطاع الأعمال على قيمة الصادرات (X) من قطاع العالم الخارجي، كما تتحصل على قيمة السلع والخدمات التي إشتراها القطاع الحكومي (G) وتتحصل على قيمة السلع الإستهلاكية (C) المشتراة من طرف قطاع العائلات كما يوجد تدفق للأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات تتمثل في الإنفاق الإستثماري (I).

لأخذنا بعين الإعتبار كل التدفقات الداخلة والخارجة من قطاع الأعمال نجد أن:

$$Y = (C) + (I) + (G) + (X) - (M)$$

يمثل الطرف الأيمن من المعادلة مجموع الإنفاق على الناتج المحلي ومن ثم فإن التساوي بين الدخل والإنفاق يبقى كما هو في حالة وجود قطاع العالم الخارجي، فالدخل هو التدفق النقدي من قطاع الأعمال إلى قطاع العائلات في حين أن الإنفاق الكلي (E) هو مجموع الإنفاق الإستهلاكي (C) والإنفاق الإستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات $\{(X) - (M)\}$ ، كما تتساوى قيمة الناتج الوطني مع الدخل الوطني والإنفاق الكلي.

مما سبق يمكن نستنتج مايلي:

$$(I) + (G) + (X) = (S) + (Tn) + (M)$$

حيث أن الطرف الأيمن يتمثل في مجموع التهربات في حين أن الطرف الأيسر يتمثل في مجموع الإضافات أو الحقق، والمساواة بين الطرفين يتمثل في شرط التوازن.

ثانياً: مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي

لتحقيق أهداف التحليل الاقتصادي الكلي يلجأ الباحثون إلى استخدام مؤشرات اقتصادية، لمعرفة مسار الاقتصاد الوطني للبلدان، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي حمايته من الأزمات بمختلف أنواعها، وضمان سيره في الاتجاه الصحيح، وتعد حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، حيث تقدم هذه الأخيرة بياناً واضحاً للتدفقات الاقتصادية بين مختلف الوحدات، أي أن حسابات الدخل الوطني تبين لنا مكونات الدخل الوطني ومصادره، وكذلك استخداماته، خلال فترة زمنية محددة-عادة تكون سنة- ومن أهم حسابات الدخل الوطني ما يلي:

❖ الناتج الداخلي الخام، ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي: GDP (the Gross Domestic Product)

- ❖ الناتج الداخلي الصافي، أو الناتج المحلي الصافي: (the Net Domestic Product) NDP ؛
 - ❖ الناتج الوطني الخام، ويسمى بالناتج الوطني الإجمالي: (the Gross National Product) GNP ؛
 - ❖ الناتج الوطني الصافي، أو القومي الصافي: (the Net National Product) NNP ؛
 - ❖ الدخل الوطني (the National Income : NI)
 - ❖ الدخل الشخصي (the personal Income PI)
 - ❖ الدخل التصرفي: (the Disposable Income DI).
- لذا سنتناول كل هذه العناصر بشيء من التفصيل والشرح .

1. الناتج الوطني الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)

1.1. مفهوم الناتج الوطني الإجمالي

يمكن تعريف الناتج الوطني الإجمالي بأنه "عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الإنتاج الوطنية في هذا البلد". يلاحظ من هذا المفهوم ما يلي:

- ❖ يشمل الناتج الوطني الإجمالي كل السلع والخدمات النهائية فقط ولا يشمل على السلع والخدمات الوسيطة. والهدف من استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، هو تفادي الازدواج الحسابي. ويمكن في الواقع العملي تجنب هذه المشكلة باستخدام ما يسمى بطرية القيمة المضافة، حيث يتم احتساب القيمة التي يتم إضافتها فقط إلى السلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وتعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج ومستلزمات الإنتاج الوسيطة المستخدمة.

- ❖ يتكون الناتج الوطني من قيمة إنتاج السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الفترة الحالية فقط، والتي يجري بصدها التقدير. وعلى هذا فإن الناتج الوطني في سنة معينة يشمل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها فقط خلال هذه السنة، فالناتج الوطني لسنة 2001 لا يشمل على سلع وخدمات تم إنتاجها في سنة 2000 على سبيل المثال.

- ❖ ليس كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للبلد يعتبر إنتاجا وطنيا، فهناك بعض المشاريع الأجنبية التي تقام داخل البلد وتقوم بتحويل صافي العائد من إنتاجها للخارج، كما أن هناك بعض المواطنين أو بعض المشاريع الوطنية التي تعمل في الخارج ولكنها تحول صافي العائد من إنتاجها للداخل. وبذلك الناتج الوطني يحتوي على كل ما يتم إنتاجه من منتجات نهائية باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة

للمواطنين بغض النظر عن مكان تواجدهم. ولذلك فإنه يحتوي على إنتاج المواطنين المقيمين في الخارج ويستبعد إنتاج الأجانب المقيمين في الدخل.

2.1. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: (*the Gross Domestic Product GDP*)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على أنه مجموع قيم السوقية للسلع والخدمات النهائية (الموجهة نحو الاستهلاك النهائي وليس الوسيطي) المنتجة في بلد ما باستخدام عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر هذه الفترة بسنة، ويتم الاعتماد على القيمة النهائية للسلع والخدمات في حساب الناتج المحلي الإجمالي وليس القيمة الوسيطة تفاديا لازدواجية الحساب.

3.1. العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

إن النشاط المحلي أساسه الرقعة الجغرافية بينما النشاط الاقتصادي الوطني أساسه وطني أي جنسية عناصر الإنتاج. وتوجد علاقة متينة بين المجمعين حيث يتوقف الانتقال من أحدهما إلى الآخر على الفرق الحسابي بين دخل عناصر إنتاج أجنبية العاملة بالتراب الوطني والموجه أو المدفوع للخارج (لدولها الأصلية) ودخل عناصر إنتاج وطنية العاملة بالخارج والموجه للداخل والفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يطلق عليه كذلك بصافي دخل ملكية عناصر الإنتاج من وإلى الخارج (صافي دخل الملكية).

$$GNP = GDP + NPI$$

حيث أن

NPI قيمة صافي دخل الملكية: هي الفرق بين عوائد عوامل الإنتاج من الخارج وعوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج.

4.1. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يتم الناتج المحلي الإجمالي بثلاث مراحل تتمثل فيما يلي:

- ❖ مرحلة خلقه وفي هذه المرحلة يطلق عليه تسمية الناتج
- ❖ مرحلة اكتسابه وفي هذه المرحلة يسمى الدخل.
- ❖ مرحلة إنفاقه وفي هذه المرحلة يسمى الإنفاق.

ولهذا السبب يوجد ثلاثة طرق لقياس الناتج أولها طريقة الناتج وثانيها طريقة الدخل وثالثها طريقة الإنفاق.

أ-طريقة الناتج

وفقا لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي هو عبارة عن القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة). ولذلك يجب عدم احتساب قيم السلع الأولية والسلع الوسيطة ضمن إجمالي الناتج المحلي لتفادي التكرار وهنا ك طريقتين هما:

❖ طريقة إضافة المنتجات النهائية

حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المباعة إلى مختلف قطاعات المجتمع، إضافة إلى المخزون من السلع الوسيطة التي لم تستعمل في العملية الإنتاجية.

❖ طريقة القيمة المضافة

يمكن في هذه الطريقة حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق كل ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية، ونأخذ أثناء عملية الحساب كل ما يضاف فقط تجنباً لمشكلة ازدواجية الحساب التي قد تتسبب في تضخيم قيمة السلعة النهائية في حالة ما تؤخذ قيم السلع الوسيطة التي تمثل مدخلات أو استهلاك وسيطي لأجل إنتاج السلعة النهائية ولهذا نقول أن الناتج الداخلي الخام حسب هذه الطريقة هو مجموع القيم المضافة لإنتاج السلع والخدمات، أي أن:

$$\text{القيمة المضافة (VA)} = \text{قيمة الإنتاج النهائي (FP)} - \text{قيمة الإستهلاكات الوسيطة (CI)}$$

بالمقابل إن الناتج المحلي الإجمالي حسب المفهوم المذكور سابقا والذي يمثل القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية، مما يستدعي إضافة مجموع الضرائب المرتبطة بالعملية الإنتاجية (IP) والمتمثلة في الرسم على القيمة المضافة (TVA) كذا الرسوم الجمركية المرتبطة بالإستيراد والمتمثلة في (DD) إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الإنتاج، بالمقابل يجب طرح إعانات الإنتاج (Subv) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر الإنتاج وذلك لأن الهدف من تقديم هذه الإعانات المقدمة من قبل الحكومة إلى المنتجين، هو تخفيض سعر بيع بعض السلع بما يتماشى والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعليه فالناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ويعطي كما يلي:

$$\text{GDP} = \sum_{i=1}^n \text{VA}_i + \text{TVA} + \text{DD} - \text{Subv}_{\text{Impo}}$$

حيث أن:

VA: القيمة المضافة

TVA: الرسم على القيمة المضافة

DD: الرسوم الجمركية

Subv: إعانات الإنتاج

مثال توضيحي 01:

ليكن لديك الجدول التالي:

القيمة المضافة الإجمالية	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج النهائي	مراحل الإنتاج	
550	البرتقال	A
.....	150	600	عصير	B
350	400	مربي	C
200	950	فطائر	D

المطلوب: أحسب القيمة المضافة الإجمالية.

الحل:

القيمة المضافة الإجمالية	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج النهائي	مراحل الإنتاج	
550	///	550	البرتقال	A
450	150	600	عصير	B
350	400	450	مربي	C
200	120	950	فطائر	D

*القيمة المضافة = رقم الاعمال - مستلزمات الإنتاج

مثال توضيحي 02:

نفترض في رقعة جغرافية ما أنه قام تاجر بشراء كمية من الصوف من عند مربي الأغنام والبقر بقيمة 100 وحدة نقدية، وقام هذا التاجر ببيع هذه الكمية من الصوف بعد غسلها وتجفيفها إلى

مصنع يعمل على صناعة خيوط النسيج بسعر قدره 120 وحدة نقدية، وبعد تجهيز هذه الكمية في شكل خيوط تم بيعها لمصنع يعمل في مجال صناعة المنسوجات بقيمة 170 وحدة نقدية، وبعد أن قام بتحويلها هذا الأخير إلى مفروشات وجهت لطالبيها بقيمة 200 وحدة نقدية. ومن عند نفس المرئي اشترت ملبنة 200 لتر من الحليب بسعر بـ800 وحدة نقدية فنتج عن تحويلها لبن وزبدة فباعته اللبن بـ500 وحدة نقدية، والزبدة بـ900 وحدة نقدية.

المطلوب: أحسب القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج والقيمة المضافة الكلية لكل عملية إنتاج مع حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الرقعة الجغرافية؟

الحل

بعد إجراء مختلف الحسابات توصلنا إلى النتائج التالية:

القيمة المضافة	المستلزمات الوسيطة	رقم الأعمال	العملية الإنتاجية	
100	//	100	المزارع	مصنع النسيج
20	100	120	التاجر	
50	120	170	مصنع الخيوط	
30	170	200	مصنع النسيج	
200			القيمة المضافة	
800	//	800	المزارع	الملبنة
600	800	1400	الملبنة	
1400			القيمة المضافة	
1600 و.ن			الناتج المحلي الإجمالي	

ب-طريقة الدخل (عوائد عوامل الإنتاج)

حسب هذه الطريقة يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفق عوائد عوامل الإنتاج التي ساهمت في إيجاد هذا الناتج، أين تتمثل عوامل الإنتاج في كل من (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) وعوائدها هي:

❖ الأجرور (W): وتشمل الأجرور والمرتببات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما، وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة، ويتم حساب كل هذه العوائد قبل خصم الضرائب والاقتطاعات دون حساب التحويلات الحكومية.

❖ الربيع (R): ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية أو معدنية أو غيرها.

❖ الفوائد (i): وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي.

❖ الأرباح (P): وتشمل جميع أرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي والجمعيات التعاونية وتقسّم الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى جانبين أساسيين هما:

دخل الملاك : ويمثل الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة، أرباح الشركات : وهي الأرباح المحققة من قبل الشركات المساهمة ويتم توزيعها كما يلي:

ضرائب دخل الشركات: الأرباح التي تدفعها الشركات للحكومة في صورة ضرائب و أرباح الأسهم: تتمثل في الأرباح التي توزع على الملاك الأصليين للشركة، الأرباح المحتجزة: المخصصة لمواجهة الالتزامات.

وعليه الأرباح = دخل الملاك + أرباح الشركات

وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل يعطى كما يلي:

$$GDP = W + R + i + P$$

ج-طريقة الإنفاق

لا يهتم الاقتصاديون ومنتخذي القرار فقط بالإنتاج الإجمالي من مختلف السلع والخدمات في اقتصاد ما، لكن بحجم استخدام هذا الناتج من قبل مختلف الأعوان الاقتصادية (عائلات، مؤسسات اقتصادية حكومية وعالم خارجي)، وفي هذا الصدد تقسم المحاسبة الوطنية الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أقسام للإنفاق وهي: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، الإنفاق الاستثماري الخاص (I)، الإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (NX)

وعليه تعطى عبارة الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة كما يلي:

$$GDP = C + I + G + NX$$

لذا سيتم شرح كل جزء من الإنفاق في العناصر التالية:

❖ **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** يمثل مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصي، وهو أكبر مجموعة إنفاقية في الناتج المحلي الإجمالي لدى جميع أقطار العالم، حيث تنقسم هذه السلع والخدمات إلى:

سلع الاستهلاك الدائم: وتسمى بالمعمرة وهي التي يمكن أن تستخدم لفترات طويلة نسبياً تصل إلى ما يزيد على عشر سنوات كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية،... الخ

سلع الاستهلاك الجاري: وهي السلع التي تستهلك يوميا وخلال فترات زمنية قصيرة كالغذاء والدواء،... الخ
الخدمات الاستهلاكية: وتشمل خدمات الصحة والتعليم، النقل والاتصالات،... الخ

❖ **الإنفاق الاستثماري الخاص:** يعتبر الاستثمار في علم الاقتصاد الإنفاق الذي يقصد به زيادة وسائل الإنتاج أو رأس المال، إذ يعبر هذا الأخير عن وسائل الإنتاج المنتجة في عملية إنتاجية سابقة وينقسم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاثة أجزاء وهي:
المصانع والآلات والمعدات بأنواعها.

المنشآت السكنية باعتبارها موجودات إنتاجية تستخدم لأغراض مولدة للدخل مستقبلاً.

التغير في المخزون ΔS : ويعبر عن كل زيادة أو نقصان في السلع التي تخزن، حيث تتمثل هذه السلع في المواد الأولية، والسلع النهائية والنصف مصنعة، لأن الخدمات لا تخزن. فالزيادة في المخزون تعتبر استثماراً في حين يمثل النقصان في قيمة المخزون تراجعاً في الاستثمار.

حيث أن التغير في المخزون $\Delta S =$ المدخلات من المخزون - المخرجات من المخزون

❖ **الإنفاق الحكومي:** يشمل الإنفاق الحكومي جميع ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات سواء كان الغرض منها الاستهلاك النهائي أو الاستثمار (كبناء الطرق والجسور،... الخ) بالمقابل لا تدخل بعض النفقات الحكومية في حساب الناتج المحلي الإجمالي كنفقات التحويلات، وذلك لأنها لا يقابلها إنتاج سلعة أو خدمة كتعويضات الضمان الاجتماعي، منح ضحايا الإرهاب، منح البطالة... الخ. للإشارة تعتبر التحويلات الحكومية إعادة لتوزيع الدخل لذا لا تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **صافي الصادرات:** هو عبارة عن الفرق بين مجموع قيمة الصادرات ومجموع قيمة الواردات فما يصدر سنوياً هو جزء من الناتج المحلي الإجمالي لأنه يمثل سلع وخدمات منتجة محلياً ومطلوبة من قبل العالم الخارجي. أما الواردات فهي لا تنتج محلياً وتطرح من الناتج المحلي الإجمالي لأن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي يشمل سلعاً وخدمات مستوردة، ويجب طرحها من مجموع

الإنفاق الكلي، ولسهولة تنفيذ ذلك يطرح إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات بدلا من طرح الجزء المستورد من كل مجموعة إنفاقية.

2. بعض أشكال الناتج

1.2. الناتج الوطني الصافي (*Net National Product*)

إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام آلات ومعدات ومباني والتي تفقد قيمتها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت وهو ما يعرف باستهلاك رأس المال (الاهتلاك) مما يستوجب تخصيص ذلك المبلغ سواء للصيانة أو تعويض ما اهتلك خلال العملية الإنتاجية وعند خصم هذه القيمة المخصصة لاهتلاك رأس المال من إجمالي الناتج الوطني نتحصل على الصافي حيث يتمثل الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (NNP_{MP}) في قيمة الناتج الوطني الإجمالي (GNP) مطروحا منها قيمة الإهلاك ($Depreciation$) وهو ما يعبر عليه بالعلاقة التالية:

$$NNP_{MP} = GNP - DEP$$

بحيث:

$$DEP = \text{إجمالي الاستثمارات } (I_G) - \text{صافي الاستثمارات } (I_N)$$

وبصيغة أخرى

$$NNP = NDP + NPI$$

حيث أن:

صافي دخل الملكية	الإهلاك: DEP	الناتج الوطني الصافي
	الناتج المحلي الصافي	الناتج الوطني الإجمالي

ملاحظة:

يتم طرح قيمة الإهلاك من الناتج إجمالي الناتج الوطني لسببين وهما:

- ❖ أن الآلات والمعدات المستعملة في العملية الإنتاجية لم تؤخذ في الحسبان كاستهلاك وسيطي، وعليه لإعطاء صورة حقيقية لمستوى النشاط الاقتصادي، يجب طرح مخصصات الإهلاك لهذه الاستثمارات (آلات ومعدات)؛
- ❖ تسمح معرفة قيمة الإهلاك سنويا بتجديد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد ومنه على الأقل الحفاظ على ثروة الاقتصاد الوطني.

* يمثل الإهلاك (*Amortissement*) قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو التطور التكنولوجي.

2.2. الدخل الوطني (NI) (الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج NNP_F)

إن المجمعات المتحصل عليها سابقا كلها محملة بمختلف الضرائب غير المباشرة وأخذنا بعين الاعتبار إعانات الإنتاج فإذا تم حذف صافي الضرائب غير المباشرة فإن المجموع المحصل عليه ما هو إلا الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بالدخل الوطني.

يمثل الدخل الوطني مجموع عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتولدة خلال العملية الإنتاجية وعليه يوزع الدخل الوطني على كافة عوامل الإنتاج وبما أن الضرائب غير المباشرة هي مبالغ مالية تقتطع من هذه العوائد قبل توزيعها على عوامل الإنتاج وإعانات الاستغلال هي مبالغ نقدية تمنح من قبل الحكومة لصالح القائمين على عملية الإنتاج، فهي إذ ترفع من مستوى الدخل الذي سيوزع لاحقا على كافة عوامل الإنتاج، ومنه تعطى عبارة الدخل الوطني (NI) كما يلي:

$$NI(NNP_F) = NNP_{MP} - IT + Subv$$

حيث:

NI: الدخل الوطني؛	NNP_{MP} : الناتج الوطني الصافي بسعر السوق؛
IT: الضرائب غير مباشرة؛	NNP_F : الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة؛
Subv: إعانات الإنتاج.	

3.2. الدخل الشخصي (*Personal Income*)

يمثل الدخل الشخصي ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي سيوزع على قطاع العائلات أو الأفراد، ونظرا لوجود ضرائب على أرباح الشركات، واقتطاعات الضمان الاجتماعي أي ما يستقطع من دخول الأفراد لقاء خدمات الضمان الاجتماعي والأرباح غير الموزعة، فإن الدخل الشخصي الذي سيخصص للأفراد يكون أقل من الدخل الوطني لأن كل هذه الاقتطاعات سوف تطرح من الدخل الوطني بالمقابل هناك تحويلات حكومية تمنح لقطاع العائلات سوف ترفع من قيمة الدخل الشخصي، وبعبارة أخرى يتمثل الدخل الشخصي (*PI*) في قيمة الدخل الوطني (*NI*) مستبعد منها كل من الأرباح غير الموزعة (*RP*) والضرائب على الأرباح (*TCP*) وأقساط التأمين (إقتطاعات الضمان الاجتماعي) (*SIP*) مضافا لذلك قيمة التحويلات الموجهة للأشخاص (*TR*)، وبالتالي يمكن كتابة العلاقة التي تسمح بحساب الدخل الشخصي على النحو التالي:

$$PI = NI - RP - TCP - SIP + TR$$

حيث أن:

PI: الدخل الشخصي	RP: الأرباح غير موزعة♦	SIP: أقساط التأمين^
------------------	------------------------	---------------------

* RP : RETAINED PROFITS
^ SIP : INSURANCE PREMIUMS

NI: الدخل الوطني	TCP: الضرائب على الأرباح*	TR: التحويلات الموجهة للأشخاص
------------------	---------------------------	-------------------------------

4.2. الدخل الشخصي المتاح (*Personal Disposable Income*)

يتمثل الدخل الشخصي المتاح في الدخل المتاح للتصرف فيه من قبل الافراد وهو الدخل الشخصي منزوعا منه قيمة الضرائب المباشرة (*Direct Taxes*) ويرمز له بالرمز (*PDI*)، أي:

$$PDI = PI - DT$$

كما يمثل الدخل الشخصي المتاح الدخل الوطني مسددا منه قيمة الضرائب (*Taxes*) ومضافا إليه قيمة التحويلات (*Transfers*) التي تقدمها الحكومة للأفراد أو العائلات، وبالتالي تكون طريقة حسابه كالتالي:

$$PDI = NI - TA + TR$$

إذن بعد خصم أو تسديد الضرائب من قيمة الدخل الوطني وإضافة لذلك قيمة التحويلات يصبح هذا الدخل متاحا للأشخاص للتصرف فيه سواء في شكل ادخار *Saving* أو استهلاك *Consumption* ونعبر على ذلك رياضيا في القانون التالي:

$$PDI(Y_d) = C + S$$

ويمكن تلخيص هذه العلاقات في الجدول التالي:

النتاج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة	VA	القيمة المضافة الكلية	
	TVA	الرسم على القيمة المضافة	+
	DD	الرسوم الجمركية	+
	Subvimp	إعانات الإستهتراد	-
	GDP _{MP}	النتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق	=
عوائد عوامل الإنتاج من الخارج - عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج	NPI	صافي دخل الملكية	+
	GNP _{MP}	النتاج الوطني الإجمالي بسعر السوق	=
	DEP	الإهلاك	-
	NNP _{MP}	النتاج الوطني الصافي بسعر السوق	=
	IT	الضرائب غير مباشرة	-
	Subv	إعانات الإنتاج	+
النتاج الوطني الصافي بسعر التكلفة NNP _F	NI	الدخل الوطني	=
الدخل المكتسبة غير المحصلة	RP	الأرباح غير موزعة	-
	TCP	الضرائب على الأرباح	-
	SIP	أقساط التأمين	-
الدخل المحصلة غير المكتسبة (مدفوعات تحويلية، مساعدات وهبات)	TR	التحويلات الموجهة للأفراد	+
	PI	الدخل الشخصي	=
	DT	الضرائب المباشرة على الدخل	-
	TR ⁻	تحويلات الافراد نحو الخارج	-
	PDI (Y _d)	الدخل الشخصي المتاح	=
	C	الإنفاق الإستهلاكي	-
	S	الإدخار الشخصي	=

* TCP : TAX ON CAPITAL PROFITS

ثالثاً: أهمية وصعوبات قياس النشاط الاقتصادي

1. أهمية قياس النشاط الاقتصادي

يعد قياس النشاط الاقتصادي (حسابات الناتج) أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة في تتبع تطور النشاط الإنتاجي في البلد، حيث تكمن أهميته في النقاط التالية:

❖ يعتبر كمؤشر أساسي لقياس تطور المجتمعات المختلفة إذ به نستطيع معرفة النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني.

❖ يسمح بتحديد السياسات الاقتصادية المستقبلية، وبذلك يتم تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية بشكل صحيح وحسب الاحتياجات الوطنية.

❖ يسمح بترشيد وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تدعيم قطاعات وفرض ضرائب على أخرى لتحقيق نوع من التوازن.

❖ يتيح ويسمح بتوقع المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة وتباطؤ معدلات النمو، وبالتالي تحديد السياسات الملائمة لعلاجها؛

❖ يستخدم في تقدير مستوى التنمية الاقتصادية؛

❖ يوضح مساهمة كل قطاع في حجم الناتج وبالتالي التعرف على أكثر القطاعات المنتجة ودعم القطاعات الأخرى وتشجيعها؛

❖ يعكس مدى استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد؛

❖ التعرف على نمط توزيع الدخل بين الافراد وبالتالي تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع

2. صعوبات قياس النشاط الاقتصادي

رغم أهمية تحديد قيمة النشاط الاقتصادي في تقييم مستوى الأداء الوطني وفي تحديد مستوى النمو الاقتصادي إلا ان هذه القيمة تبقى تقديرية وليست دقيقة نتيجة للعديد من العقبات والصعوبات التي تحول دون ذلك بالرغم من وجود ثلاث طرق مختلفة لحسابه، حيث يمكن تقديم بعض الصعوبات على سبيل المثال لا الحصر:

❖ نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية وجميع المنتجات.

❖ مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتتجلى عند حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة بالنسبة للسلع الوسيطة.

- ❖ عدم امكانية قياس بعض المنتجات التي يستهلكها منتجوها بحيث لا تمر عبر السوق.
- ❖ اهمال بعض النشاطات الاقتصادية لعدم القدرة على قياسها كالخدمات الشخصية التجارية
- ❖ خدمات ربات البيوت واعمال الترميم والإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي وكل الاعمال غير المصرح بها مما يؤدي الى الحصول على ناتج اقل من الحقيقي.
- ❖ تذبذب وتغلب مستوى الأسعار من سنة إلى أخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج الداخلي واختلاف معدلاته، وهذا يؤدي إلى ضرورة احتساب الناتج الحقيقي بدلا من الناتج الاسمي.
- ❖ صعوبة القدرة على تقدير اهتلاك رأس المال، وبالتالي عدم إمكانية الحصول على الناتج الصافي الصحيح.

- ❖ صعوبات تقدير نشاطات السوق الموازية (الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية) وما تلحقه من اضرار على الاقتصاد الوطني.
- ❖ صعوبة تقدير حجم الانفاق العسكري لأنه انتاج لا يباع في الأسواق وبالتالي ليست له قيمة سوقية، لهذا يلجأ الى تحديد قيمته بتكلفته الإنتاجية فقط
- ❖ رابعا: الناتج المحلي الإسمي والحقيقي

سبق أن عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمكننا إيجاده عن طريق مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها، لذا بسبب تغير الأسعار من فترة إلى أخرى فإن الناتج المحلي بدوره سيتغير هو الآخر من فترة إلى أخرى حتى مع ثبات الكميات المنتجة.

لو افترضنا أن إقتصاد ينتج سلعة واحدة فقط وأنه خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج 100 وحدة كل سنة، وتم بيع الوحدة الواحدة في السنة الأولى بـ 02 و.ن وفي السنة الثانية إرتفعت الأسعار لتصبح 2.25 و.ن للوحدة الواحدة، وعليه سيكون الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى 200 و.ن وفي السنة الثانية 225 و.ن.

هنا نتسأل هل يعبر هذا الإرتفاع عن زيادة حقيقية في الإقتصاد؟

لذلك يجب التفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما:

1. الناتج المحلي الإسمي (Nominal GDP) الناتج بالأسعار الجارية

يعرف الناتج المحلي الإسمي بأنه مجموع قيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة والمقيمة بالأسعار الجارية (الحالية) أو أسعار السوق، وهو كمحصلة لمجموع إجمالي كميات الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الإقتصاد المحلي مضروباً في الأسعار الخاصة

بكل منها أو ما يعرف بالأسعار الجارية، من ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاعتبار التغيرات المستمرة في الأسعار التي تحدث نتيجة التقلبات التي تطرأ على الأسواق. لذلك لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الإسمي التغير الحقيقي في الناتج، لأنه ببساطة عند ارتفاع الأسعار (حدوث تضخم في الأسعار)، سوف يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة في الأسعار وليس بسبب زيادة ما تم إنتاجه محلياً من سلع وخدمات، ويعطى بالقانون التالي:

$$GDP_N = \sum_{i=1}^{i=n} P_i Q_i$$

2. الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP) الناتج بالأسعار الثابتة

يشير إلى إجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات نهائية منتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم احتسابه وفقاً لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي لدولة ما، وتسمى (سنة الأساس)، ومنه يعرف الناتج المحلي الحقيقي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة والمقيمة بأسعار سنة الأساس، أي بعد إستبعاد تأثير التغير في الأسعار وهو حاصل قسمة الناتج المحلي الإسمي على الرقم القياسي للأسعار المستهلك.

3. مقاييس التغير في المستوى العام للأسعار

لقياس التغير في المستوى العام للأسعار يمكن إستخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائياً مصطلح الأرقام القياسية وأهمها:

❖ **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:**

❖ **الرقم القياسي لأسعار المستهلك.**

وفيما يلي نبين طرق إحتساب كلاهما:

1.3 المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي

هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب إجمالي الناتج المحلي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحسب بالطريقة التالية:

المخفض الضمني لناتج المحلي الإجمالي = (الناتج المحلي الإسمي / لناتج المحلي الحقيقي) في 100

2.3. الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index

في كثير من الحالات ينصب الإهتمام على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لإرتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي للأسعار المستهلك والذي يمكن إحتسابه بعدة طرق أهمها:

أ- الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في السن السابقة وتسمى سنة الأساس وذلك وفق القانون التالي:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = (\text{مجموع أسعار لسنة الجارية} / \text{مجموع أسعار سنة الأساس}) * 100$$

ويعبر عن النتيجة كنسبة مئوية كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية بوجه عام. وبالرغم من سهولة هذ الطريقة إلا أن تطبيقها يكتنفه عيبان يجعلان من استخدامها عملية غير مرغوبة الأول أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية للسلع المختلفة، فهي تعطي جميع السلع أوزانا متساوية في الأهمية، الثاني أنها لا تعير اهتماما للوحدات المستخدمة في تمييز السعر مثل الغرام والكيلوغرام وغيرها من الوحدات الكمية وهو ما يؤثر على قيمة الرقم القياسي.

ب-الأرقام القياسية المرجحة

للتغلب على مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة، نقوم بترجيح أسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل معين. ويستخدم عادة كمية السلعة المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو فترة المقارنة أو سنة نموذجية (قد تكون متوسط عدد من السنوات). وهذه الأوزان تشير إلى الأهمية النسبية للسلعة، وهناك ثالث صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا سنستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو المقارنة أو السنة النموذجية

❖ الرقم القياسي للاسبير IL

رقم لاسبير هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس. وهناك صيغتان لهذا الرقم الصيغة الأولى هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار، وتكون كما يلي:

$$IL_p = \left(\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \right) * 100$$

في هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس الكميات من السلع مهم تغيرت الأسعار.

أما الصيغة الثانية فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي:

$$IL_Q = \left(\frac{\sum Q_1 P_0}{\sum Q_0 P_0} \right) * 100$$

يفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة بين الفترتين.

❖ الرقم القياسي لباش IP

رقم باش هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة. وهناك صيغتان لهذا الرقم الصيغة الأولى هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار، وتكون كما يلي:

$$IP_P = \left(\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \right) * 100$$

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في فترة المقارنة مرجحة بأسعار فترة المقارنة وأسعار فترة الأساس. وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار، وهو فرض غير مقبول. أما الصيغة الثانية فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي:

$$IP_Q = \left(\frac{\sum Q_1 P_1}{\sum Q_0 P_1} \right) * 100$$

في هذه الصيغة يفتر أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة، وهو فرض غير جائز أيضا.

❖ الرقم القياسي الأمثل أو الرقم القياسي لفيشر IF

يتضح مما سبق أن رقم لاسبير يجعل صيغة الرقم القياسي متحيزة إلى أعلى بالنظر إلى أنه مبني على الترجيح بأوزان فترة الأساس، على عكس رقم باش الذي يستند على الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع صيغة الرقم إلى أسفل. وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجيحين، وقد كانت صيغة فيشر أهمها، حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسيا أمثلا، ولتأخذ صيغة الوسط الهندسي للصيغتين السابقتين وذلك كما يلي:

الرقم القياسي الأمثل للأسعار

$$IF_P = \sqrt{IL_P * IP_P}$$

الرقم القياسي الأمثل للكميات

$$IF_Q = \sqrt{IL_Q * IP_Q}$$

ملاحظة:

❖ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100% فهذا يعني ان الأسعار قد ارتفعت بمقدار الفارق من 100%.

❖ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100% فهذا يعني ان الأسعار قد انخفضت بمقدار الفارق من 100%.

❖ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100% فهذا يعني ان الأسعار لم تتغير.

مثال توضيحي:

الجدول التالي يوضح حالة إقتصاد ينتج ثلاث سلع فقط، حيث بلغت كميات الإنتاج والأسعار في عامي 2021 و2023 كما يلي:

عام 2022		عام 2021		
سعر الوحدة P_1 وحدة نقدية	الكمية Q_1 طن	سعر الوحدة P_0 وحدة نقدية	الكمية Q_0 طن	
12	120	10	100	A
80	70	70	50	B
23	100	20	80	C

المطلوب:

- ❖ أحسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛
- ❖ أحسب المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي؛
- ❖ احسب مختلف الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

الحل:

1- حساب الناتج المحلي الإسمي والحقيقي

الناتج المحلي الحقيقي		الناتج المحلي الإسمي		
2022 P_0Q_1	2021 P_0Q_0	2022 P_1Q_1	2021 P_0Q_0	
1200	1000	1440	1000	A
4900	3500	5600	3500	B
2000	1600	2300	1600	C
8100	6100	9340	6100	المجموع

2- حساب المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي

المخفض الضمني لناتج المحلي الإجمالي = (الناتج المحلي الإجمالي / الناتج المحلي الحقيقي) في 100

$$100 * (8100 / 9340) =$$

$$115.30\%$$

3- حساب مختلف الأرقام القياسية

				عام 2022 سنة المقارنة		عام 2021 سنة الأساس		
P_1Q_1	P_0Q_1	P_0Q_0	P_1Q_0	سعر الوحدة P_1	الكمية Q_1	سعر الوحدة P_0	الكمية Q_0	
1440	1200	1000	1200	12	120	10	100	A
5600	4900	3500	4000	80	70	70	50	B
2300	2000	1600	1840	23	100	20	80	C
9340	8100	6100	7040					0

$IL_P = \left(\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \right) * 100$ $IL_P = \left(\frac{7040}{6100} \right) * 100$ $IL_P = 115.40\%$	الرقم القياسي التجميعي للأسعار	1- الرقم القياسي للاسبير IL
$IL_Q = \left(\frac{\sum Q_1 P_0}{\sum Q_0 P_0} \right) * 100$ $IL_Q = \left(\frac{8100}{6100} \right) * 100$ $IL_Q = 132.79\%$	الرقم القياسي التجميعي للكميات	
$IP_P = \left(\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \right) * 100$ $IP_P = \left(\frac{9340}{8100} \right) * 100$ $IP_P = 115.30\%$	الرقم القياسي التجميعي للأسعار	2- الرقم القياسي لباش IP
$IP_Q = \left(\frac{\sum Q_1 P_1}{\sum Q_0 P_1} \right) * 100$ $IP_Q = \left(\frac{9340}{7040} \right) * 100$ $IP_Q = 132.67\%$	الرقم القياسي التجميعي للكميات	
$IF_P = \sqrt{IL_P * IP_P}$ $IF_P = \sqrt{115.40 * 115.30}$ $IF_P = 115.35\%$	الرقم القياسي الأمثل للأسعار	3- الرقم القياسي لفيشر IF
$IF_Q = \sqrt{IL_Q * IP_Q}$ $IF_Q = \sqrt{132.79 * 132.67}$ $IF_Q = 132.72\%$	الرقم القياسي الأمثل للكميات	

خامسا: تمارين مقترحة

أ- الأسئلة النظرية

أجب على مايلي:

1- ما هو المقصود بالنتاج المحلي الإجمالي والنتاج الوطني الإجمالي؟ وما الفرق بينهما؟

2- يقوم المتعاملون الاقتصاديون بالمعاملات الاقتصادية فيما بينهم في أربع أسواق رئيسية، ماهي؟

3- يتم عادة تصنيف المتعاملين الإقتصاديين إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تتمثل في القطاع العائلي، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة بالإضافة إلى قطاع مفترض يتمثل في القطاع الخارجي، فماذا يتضمن كل قطاع؟

4- أذكر طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي وماهي أحسن طريقة لتقديره ولماذا؟

5- ما هي العناصر التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل وبطريقة الإنفاق؟

ب- الأسئلة التطبيقية

التمرين 01:

بافتراض إقتصاد مكون من قطاعين فقط قطاع العائلات وقطاع الأعمال بحيث ينتج قطاع الأعمال سلع وخدمات بقيمة 1000 و.ن تباع كلها.

1-وضح في مخطط مختلف العلاقات والمبادلات بين القطاعات مينا التدفق الحقيقي والتدفق النقدي؛ إذا كانت العائلات توزع دخلها بين الإنفاق الإستهلاكي والإدخار حيث تدخر ما مقداره 250 و.ن.

2-ما مصير المبلغ المدخر؟ وضح مختلف العلاقات والمبادلات في مخطط جديد.

في حالة تدخل الدولة من خلال فرض الضرائب على العائلات بقيمة 150 و.ن كما تقوم بشراء سلع وخدمات للمشاريع العامة بمقدار 100 و.ن كما تدفع 50 و.ن كمدفوعات تحويلية للأفراد.

3-وضح في مخطط العلاقات والمبادلات بين مختلف القطاعات؛

4-حدد في هذه الحالة التسريبات والإضافات (الحقن) وهل حلقة التدفق في حالة توازن.

التمرين 02

بافتراض أن دورة إقتصادية تتكون من قطاعين قطاع العائلات وقطاع المؤسسات:

1- أرسم نموذجاً مبسطاً للتدفق الدائري للدخل يبين المتعاملين والأسواق مع توضيح التدفقات الحقيقية و التدفقات النقدية

إذا علمت أن مجموع الدخل المدفوعة من قبل المؤسسات هو **1000** ون ، و بافتراض أن الانتاج يباع بأكمله، بافتراض وجود نوعين فقط من الدخل هما الأجر **W** والأرباح **P**.

2- ما هي نوعية الخدمات التي يشملها كلا الدخلين؟

3- أحسب قيم كل من الانتاج **Y** الاستهلاك **C** الأرباح **P** إذا كانت الأجر المدفوعة مساوية إلى **830** ون.

التمرين 03

نفترض ان هناك إقتصاد مكون من قطاعين ينتج 05 سلع، تعيين السلع والمعطيات الخاصة بإنتاجها وبيعها ملخصة في الجدول التالي:

السلعة	المنتج	المشتري	رقم الأعمال	إستهلاكات وسيطة	القيمة المضافة	الطلب النهائي	عوائد عوامل الإنتاج	
الخشب	الحطاب	النجار	1500	0	---	---	---	
الرفوف	النجار	المخبزة	2500	---	---	---	---	
القمح	المزارع	المطحنة	---	0	---	---	---	
الدقيق	المطحنة	المخبزة	---	1000	---	---	---	
الخبز	المخبزة	العائلات	4500	---	3000	---	---	
الناتج المحلي الإجمالي							---	---

المطلوب:

1- أكمل الجدول ثم عرف الناتج من خلاله؛

2- أرسم حلقة التدفق النقدي لهذا الإقتصاد مبينا التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية بين قطاعاته في الحالتين التاليتين:

❖ توزيع كل الأرباح ؛

❖ توزيع 75 % من الأرباح.

التمرين 04

إقتصاد ما يتكون من ثلاث مؤسسات إنتاجية **A** و **B** و **C** حيث أن المؤسسة **A** تقوم بإستخراج مواد أولية قيمتها الإجمالية **40** مليون و.ن تباع ما قيمته **15** مليون و.ن للمؤسسة **B** ما قيمته **20** مليون و.ن للمؤسسة **C** وتخزن الباقي.

بعد البيع توزع الدخل على عناصر الإنتاج حيث استأجرت خدمات العمل **25** مليون و.ن ووزعت ما تبقى من دخلها على أصحاب رؤوس الأموال.

في حين أن المؤسسة **B** أنتجت ما قيمته **70** مليون و.ن منها **30** مليون و.ن كمواد نصف مصنعة موجهة للمؤسسة **C** والباقي سلع نهائية موجهة للمستهلكين، حيث وزعت الدخل المتحصل عليه بين الأجور والأرباح بنسبة **80%** و **20%** على التوالي.

أما المؤسسة **C** فقد أنتجت ما قيمته **85** مليون و.ن منها **35** مليون و.ن كسلع إستهلاكية **50** مليون و.ن كسلع إستثمارية كما وزعت القيمة المضافة بين الأجور والأرباح بالنسب التالية **60%** و **40%** على التوالي.

المطلوب:

1- أحسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاث ماذا تستنتج؟

2- أحسب نسبي توزيع القيمة المضافة الإجمالية بين الأجور والأرباح.

التمرين 05

أنتج مجتمع حديد خام بلغت قيمته **3** مليون دينار، أدخل في صناعة الحديد والصلب فبلغت قيمة إنتاج المصنع هذا الأخير **4.5** مليون، باع ما قيمته **1.5** مليون لمصنع الآلات، وما قيمته **2** مليون لمصنع السيارات، والباقي بيع في الأسواق، فإذا قام مصنع الآلات ببيع إنتاجه بمبلغ **3** مليون، وباع مصنع السيارات إنتاجه بمبلغ **6** مليون، أحسب الناتج الوطني الإجمالي لهذا المجتمع مستخدماً أسلوب القيمة المضافة والمنتج النهائي.

التمرين 06

في دولة تقوم على إنتاج سلعة واحدة فقط كانت بيانات حسابات الدخل الوطني على النحو التالي (بالمليون وحدة نقدية)

120	صادرات	30	إعانات الإنتاج	5	كمية الإنتاج (مليون وحدة)
100	واردات	50	أرباح محتجزة	120	سعر الوحدة (الدينار)
90	ربح	20	ضرائب الأرباح	200	إنفاق العائلات
70	فائدة	80	أرباح الأسهم	170	أجور ومرتببات
90	دخل الملاك	200	نفقات الحكومة	180	إستثمار إجمالي
		20	إهلاك رأس المال	40	ضرائب غير مباشرة

المطلوب: حساب الناتج الوطني الإجمالي:

أ- بطريقة الناتج ب- بطريقة الإنفاق ج- بطريقة الدخل

التمرين 07

في الجدول التالي معلومات مستخلصة من المجمعات الإحصائية لبلد ما (بالمليون وحدة نقدية):

90	الإدخار الخاص	600	تحويلات كإعانات من العالم الخارجي للأفراد
30	الإستهلاك الخاص	1000	تحويلات من الأفراد إلى العالم الخارجي
40	إهلاك رأس المال	500	ضرائب على دخل الشركات
30	إعانات حكومية إنتاجية	120	أرباح محتجزة
80	ضرائب غير مباشرة	70	ضرائب مباشرة على الأفراد
20	تحويلات من الحكومة إلى الأفراد	70	عوائد غير المقيمين

المطلوب: أحسب مايلي:

- 1- الدخل المتاح
- 2- الدخل الشخصي
- 3- الدخل الوطني
- 4- صافي الناتج الوطني بسعر السوق
- 5- إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق
- 6- إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

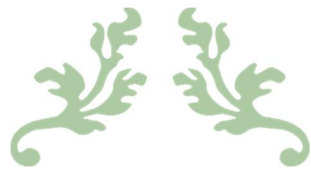
التمرين 08

نفترض أن الدخل يتكون من أربع أنواع من السلع تم إنتاجها محليا كما انه لا يوجد صادرات أو مداخل محولة من أو إلى العالم الخارجي وذلك على النحو التالي:

أنواع السلع	Q ₂₀₁₅	Q ₂₀₂₀	P ₂₀₁₅	P ₂₀₂₀
1	6	5	14	32
2	12	10	10	18
3	20	20	4	5
4	25	24	8	9

المطلوب:

- 1- حساب الدخل الوطني بالأسعار الجارية؛
- 2- حساب الدخل الوطني بالأسعار الثابتة؛
- 3- حساب المكش الضمني للأسعار لسنة 2020
- 4- حساب الرقم القياسي للكميات وفقا لصيغة لاسبير وباش؛
- 5- ما هي نسب الإرتفاع أو الإنخفاض في الدخل الوطني الحقيقي؟



المحور الثالث

بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد
الكلي الوطني والعالمي



تمهيد

لا يكاد يخلو تقرير أو نشرة اقتصادية أو مالية أو إحصاءات حكومية من ذكر المؤشرات الاقتصادية وتطورها عبر الزمن وذلك للدلالة على أن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية تتغير بين فترة وأخرى وأصبح من المهم إدراك المؤشرات الاقتصادية وكيفية قياسها بقصد معرفة تطوراتها ومسار نموها والتنبؤ بمساراتها المستقبلية ولضرورة الالمام بأهمية المؤشرات الاقتصادية وطرق قياسها .

أولاً: مفهوم وإستخدامات المؤشرات الاقتصادية

1. مفهوم المؤشر الاقتصادي

يعد المؤشر الاقتصادي مقياساً مباشراً للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية والتي لها تأثير على الاقتصاد الكلي والمجتمع بصورة عامة مما يعطينا أساس لفهم وتحليل منطق النظرية الاقتصادية لذلك فإن المؤشر الاقتصادي عبارة عن بيانات رقمية وإشارة كمية للمتغيرات الاقتصادية فمثلاً متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يعطينا إشارة واضحة عن حصة الفرد الواحد من الدخل الوطني.

2. إستخدامات المؤشرات الإقتصادية

تستخدم المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية لمتابعة الأداء الاقتصادي في المجتمع، وذلك لأجل التعرف على مستوى الأداء الكلي للإقتصاد الوطني، ويستعين بها صناع السياسة الاقتصادية في وضع وتصميم السياسات والخطط الاقتصادية. وتعتمد المؤشرات الاقتصادية على البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية التي تقدمها لجهات المسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات. ونستطيع أن نقول ان المؤشرات الاقتصادية هي ضرورة قصوى لجميع الاقتصاديات لتقييم الوضع الحالي ووضع الخطط المستقبلية.

كما تستخدم المؤشرات الاقتصادية لإعطاء صورة كمية واضحة عن المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني كما تستخدم لعدة أغراض منها:

❖ الإشارة أو الإنذار بمعنى عند حدوث تغير في أحد المتغيرات الاقتصادية فإن هناك تغير سيحدث في متغيرات أخرى فمثلاً عند حدوث تغير في سعر سلعة معينة فإن الكميات من هذه السلعة ستتغير حتماً.

❖ تأكيد أدوات التحليل الاقتصادي وذلك من أجل تفسير صحة النظرية الاقتصادية فمثل هناك علاقة طردية بين ارتفاع سعر سلعة معينة وزيادة العرض من نفس السلعة مع ثبات العوامل الأخرى.

❖ تستخدم للتنبؤ بالمستقبل فكثير من المؤشرات الاقتصادية تهدف الى متابعة سير اتجاه المتغير في الحاضر والمستقبل فمثل التنبؤ بمقدار الكميات المستهلكة من سلعة معينة في المستقبل.

ثانيا: بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة وطرق قياسها

1.الميزانية العامة

هي قائمة تضم الايرادات التي تم الحصول عليها فعليا والايادات المستحقة التي كان واجب الحصول عليها و المصروفات التي تم صرفها فعليا والمصروفات المستحقة التي كان واجبا صرفها أما بالنسبة للمنشأة فإن الميزانية العامة عبارة عن كشف بالمركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة زمنية معينة، وتحتوي على موجودات و مطلوبات الشركة في تاريخ معين.الميزانية تكون فعلية وهي توضح المركز المالي للدولة أو المنشأة لحظة اعدادها والميزانية غالبا ما تكون في نهاية العام. أما الموازنة العامة فهي خطة مالية تتضمن تقد لنفقات الدولة وإيراداتها خلل سنة قادمة ويتم إعداد الموازنة لغرض تحقيق اهداف (اقتصادية واجتماعية وسياسية).ويمكن الحصول على الميزانية العامة من خلل القانون التالي:

الميزانية العامة=الإيرادات - النفقات

2.معدل البطالة

تعرف البطالة بانها عدد العاطلين عن العمل بشرط ان يكون لديهم الرغبة في العمل كذلك يمكن تعريف معدل البطالة بانه عدد الأفراد العاطلين عن العمل لكل (100) فرد من القوى العاملة. ويمكن الحصول على معدل البطالة من خلل القانون التالي:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{القوة العاملة}) * 100$$

وتعرف القوة العاملة على أنها مجموع الأشخاص الذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر في مجتمع ما للفئة العمرية ما بين (15 سنة -60 سنة) أي مرحلة سن العمل حيث لا تحسب ضمن القوى العاملة كل من ربات البيوت وطلبة المدارس والجامعات والعاطلين الذين لا يبحثون عن عمل والمعاقين ونزلاء السجون . ويمكن الحصول على القوى العاملة من خلل القانون التالي:

$$\text{القوة العاملة} = \text{مجموع السكان العاملين} + \text{مجموع السكان العاطلين}$$

كما تعرف العمالة النشطة على انها العمال المشتغلين فع ل بالإضافة إلى الأفراد العاطلين الذين يبحثون عن عمل أو انهم يرغبون بالعمل . ويمكن الحصول على العمالة النشطة من خلل القانون التالي:

العاملية النشطة=القوة العاملة-العمالة غير النشطة

أما نسبة السكان المشتغلين فهي عبارة عن نسبة العمال المشتغلين فع ل الى مجموع السكان ممن هم في سن العمل للفئة العمرية (15- 60) ويمكن الحصول على نسبة السكان المشتغلين من خلل القانون التالي:

$$\text{نسبة المشتغلين} = (\text{عدد المشتغلين} / \text{حجم السكان}) * 100$$

3.الميزان التجاري

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة ، ويشكل رصيد الميزان التجاري ، بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، ويمكن الحصول على الميزان التجاري من خلل القانون التالي:

$$\text{الميزان التجاري} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

4.معدل التضخم

يعني الارتفاع المستمر في الأسعار و هو مصطلح يستخدم للحالة الاقتصادية التي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات مع انخفاض في القدرة الشرائية للنقود في اقتصاد ما خلل فترة معينة ويمكن الحصول على معدل التضخم من خلل القانون التالي:

$$\text{معدل التضخم} = (\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس} - \text{المستوى العام للأسعار في سنة}$$

$$\text{المقارنة}) / (\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة}) * 100$$

5.متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يقيس حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول على متوسط نصيب الفرد من أي مؤشر اقتصادي من خلل قسمة المؤشر المعني على حجم السكان أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن الحصول عليه من خلل القانون التالي:

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الناتج المحلي الإجمالي} / \text{عدد السكان})$$

6.نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

تقاس نسبة مساهمة اي مؤشر اقتصادي على مؤشر اخر من خلل قسمة المؤشر الأول على المؤشر الثاني مضروب في (100) فنسبة مساهمة اي قطاع في الناتج المحلي الاجمالي يمكن الحصول عليها من خلل قسمة القطاع المعني على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في (100) فيمكن الحصول على نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي من خلل القانون التالي:

$$\text{مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{إيرادات القطاع النفطي} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}) * 100$$

7.الفجوة بين الصادرات والواردات (فجوة الموارد الخارجية)

تعتبر عن الفرق بين الصادرات والواردات وتنعكس الفجوة السالبة بين الصادرات والواردات بصورة عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويمكن الحصول على فجوة الموارد الخارجية من خلل القانون التالي :

$$\text{فجوة الموارد الخارجية} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

8.فجوة الموارد الداخلية (الفجوة بين الإستثمار والإدخار)

تعتبر عن الفرق بين الاستثمارات والإدخارات ويمكن الحصول على فجوة الموارد الداخلية وبعض القوانين المرتبطة به من خلال القوانين التالية:

$$\text{فجوة الموارد الداخلية} = \text{الإستثمار} - \text{الإدخار}$$

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الإستثمار} + \text{الإستهلاك}$$

$$\text{العرض الكلي} = \text{الدخل المحلي} + \text{الواردات} - \text{الصادرات}$$

مثال توضيحي:

ليكن لديك بيانات عن دولة ما موضحة في الجدول التالي:

الرقم القياسي للأسعار	إجمالي القوة العاملة	عدد العاطلين	عدد السكان	الناتج المحلي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	
1871	79991	9982	3881	1848	7982	9873	2021
1882	78230	6320	2020	1932	1042	8832	2022
1987	72370	7221	2881	2090	1152	8231	2023
1999	73387	8001	2990	1531	8411	1200	2024

المطلوب: أحسب مايلي:

1-رصيد الميزانية العامة لسنة 2022؛

2-نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2024؛

3-معدل التضخم لسنة 2023؛

4- معدل البطالة لسنة 2024.

حل المثال التوضيحي

1-حساب رصيد الميزانية العامة لسنة 2022

الميزانية العامة=الإيرادات - النفقات

$$7790 = 8832 - 1042 =$$

2-حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2024

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = (الناتج المحلي الإجمالي/عدد السكان)

$$0.51 = 100 * (2990 / 1531) = \text{مليون}$$

3- حساب معدل التضخم لسنة 2023

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار في سنة الأساس - المستوى العام للأسعار في سنة

المقارنة) / (المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة) * 100

$$100 * 1999 / (1999 - 1987) =$$

$$= 0.60\%$$

4. حساب معدل البطالة لسنة 2024

معدل البطالة = (عدد العاطلين / القوة العاملة) * 100

$$100 * (73387 / 8001) =$$

$$= 10.9\%$$

ثالثاً: تمارين مقترحة

أ. أسئلة نظرية

1- عرف المؤشر الاقتصادي؛

2- ما هي استخدامات المؤشرات الاقتصادية؟

3- ماذا يقصد بالقوة العاطلة؟

4- عرف فجوة الموارد الخارجية وفجوة الموارد الداخلية؟

ب- الأسئلة التطبيقية

التمرين 01

ليكن لديك بيانات عن دولة ما موضحة في الجدول التالي:

الرقم القياسي للأسعار	إجمالي القوة العاملة	عدد العاطلين	عدد السكان	الناتج المحلي	الإيرادات العامة	التنفقات العامة	
23	233	23	123	234	236	234	2021
34	345	54	345	321	543	345	2022
12	213	43	567	657	675	443	2023
55	234	56	678	876	787	456	2024

المطلوب: أحسب مايلي:

1-رصيد الميزانية العامة لسنة 2021؛

2- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2024؛

3- معدل التضخم لسنة 2023 إذا علمت ان سنة الأساس هي 2022؛

4- معدل البطالة لسنة 2022.

التمرين 02

ليكن لديك بيانات عن دولة ما موضحة في الجدول التالي:

مستوى الأسعار	الأجر الاسمي	عدد المشتغلين	حجم السكان	عماله غير نشطة	مجموع السكان العاملين	مجموع السكان العاطلين	
10	110	4501	2222	2222	11212	45450	2020
10	115	2012	3333	3201	21111	44320	2021
10	120	3110	4444	1213	15150	22320	2022

المطلوب:

1- تقدير القوة العاملة؛

2- تقدير العمالة النشطة؛

3- تقدير نسبة المشتغلين في سنة 2021؛

4- تقدير الأجر الحقيقي في سنة 2022؛

التمرين 03

ليكن لديك بيانات عن دولة ما موضحة في الجدول التالي:

الواردات	الصادرات	إجمالي القوة العاملة	عدد العاطلين	الناتج المحلي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	
1128	1388	9191	981	6919	4981	3891	2020
1529	1466	1012	581	7917	4813	4921	2021
1625	1355	1113	971	8911	6912	6992	2022
1726	1466	1215	817	9923	6111	7911	2023
1421	1516	1316	815	8933	7231	8112	2024

لمطلوب ما يأتي:-

1- رصيد الميزانية العامة لعام 2022؛

2- معدل البطالة لسنة 2020؛

3- رصيد الميزان التجاري لسنة 2024.

التمرين 04

لو افترضنا توفر البيانات التالية :

1- الاستهلاك $C = 1800$

1- الدخل المحلي الصافي $Y = 2000$

4- الادخار $S = 200$

3- الاستثمار $I = 400$

6- الواردات $M = 200$

5- الصادرات $X = 500$

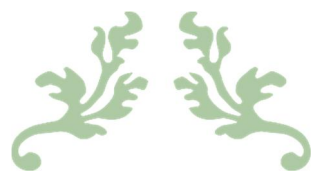
المطلوب: أحسب مايلي:

1- فجوة الموارد المحلية؛

2- فجوة التجارة الخارجية؛

3- الطلب الكلي؛

4- العرض الكلي.



المحور الرابع

النموذج الكلاسيكي في التوازن الإقتصادي
العام



تمهيد

سادت النظرية الإقتصادية الكلاسيكية خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر حتى ثلاثينات القرن الماضي، وبدأت بشكل منظم مع كتاب آدم سميث سنة 1776 م "ثروة الأمم"، والذي يبحث في طبيعة الثروة وأسباب زيادتها وكيفية الحصول عليها وطريقة توزيعها، ثم تبع ذلك مساهمات الكثير من العلماء أمثال ديفيد ريكاردو، جون ستيورت ميل، مالتس وآخرين.

وقد تعرضت هذه النظرية لنقد شديد من طرف الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز وذلك إبان أزمة الكساد العظيم الذي هيمن على الإقتصاديات الرأسمالية بعد إنهيار السوق المالية الأمريكية سنة 1929م.

إلا أن النظرية الكلاسيكية تتمتع بأهمية في علم الإقتصاد بكونها الأساس الذي قامت عليه العديد من النظريات الإقتصادية التي ظهرت بعد الثورة الكينزية التي حاولت معالجة نقاط الضعف في النظرية الكلاسيكية.

لذا من الأحسن أن نستعرض ونوضح آراء النظرية الكلاسيكية وفق العناصر التالية:

أولاً: رواد المدرسة الكلاسيكية

1. آدم سميث (1723-1790)

ولد آدم سميث في اسكتلندا عام 1723 من عائلة متواضعة حيث كان أبوه يعمل في الجمارك، تعلم في جامعة غلاسكو ثم في جامعة أكسفورد وعاد من جديد إلى اسكتلندا ليلتقي بالاقتصادي المشهور دافيد هيوم الذي كان يطرح آراء حول نظرية المنفعة الشخصية أو المنفعة الفردية، ابتداءً حياته العلمية بتعيينه أستاذاً لعلم المنطق بجامعة غلاسكو سنة 1752. سافر إلى فرنسا في سنة 1766 واتصل هناك بأصحاب المذهب الفيزيوقراطي، واطلع على آخر التطورات الاقتصادية التي ساعدته على إنجاز مؤلفه الكبير في الاقتصاد السياسي الذي كان بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" والذي نشره في عام 1776.

ويعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ الاقتصاد كعلم، لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي. وعلى عكس فكره ومؤلفاته، لم يكن بارعا في عالم الأعمال لذا قضى حياته المتواضعة يعمل في إدارة الجمارك الأسكتلندية حتى توفي عام 1790.

2. جون ستيوارت ميل (1806-1873)

جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير (جيمس ميل)، وقد ثقفه والده منذ الصغر، وكان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده، والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا سان سيمون. حاول ميل الموافقة بين أطروحات "القوانين الطبيعية" التي شرحها رواد المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها الممثلة في اتجاه التدخل الحكومي.

هو صاحب كاتب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 وقد حاول ميل أن يوفق بين التشاؤم والتفاؤل من جهة وبين صرامة الليبرالية والطموح الاجتماعي من جهة أخرى. وإسهام ميل في النظرية الليبرالية يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية.

3. جان باتيست ساي (1767-1832)

هو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي: الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك. وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض، العمل رأس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال والتنظيم.

كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فائض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه إما التبادل فيجب أن يكون حرا. ومن الواضح أن أفكار ساي يطبعها شيء من التفاؤل على عكس ريكاردو ومالتس.

4. دافيد ريكاردو (1772-1824)

ولد دافيد ريكاردو في لندن عام 1772، عمل ولم يتجاوز الرابعة عشر مع والده الصيرفي، ثم ترك عائلته بعد اعتناقه المسيحية. في عام 1792 بدأ يقوم بعمليات في البورصات لوحده حتى أصبح مليونيرا، وبعدها انسحب من عالم الأعمال في عام 1814 واشترى ملكية كبيرة حيث نشر مؤلفه الرئيسي عام 1817 بعنوان "أسس الاقتصاد السياسي والضرائب"، وهو المؤلف الذي جعل من ريكاردو أكبر اسم بعد آدم سميث، بل إن شمولية ذلك الكتاب وطريقته في التحليل والتجريد جعلته يفوق مؤلف سميث "ثروة الأمم". وفي عام 1819 انتخب عضوا في مجلس العموم البريطاني حيث أخذ يشارك في الأعمال البرلمانية.

دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن حلول للمشاكل المطروحة في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع أسعار الذهب، والتي كانت تعاني منها إنجلترا، لقد درس ريكاردو المشاكل التي أهملها آدم سميث وخصوصا مشاكل القيمة والنقد والتجارة الخارجية، ووجه موضوع الدراسة بشكل خاص إلى دراسة توزيع الدخل، توفي ريكاردو عام 1823 وهو في ذروة نشاطه العلمي والاجتماعي.

إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ومن أهمها:

- ❖ نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس؛
 - ❖ نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك؛
 - ❖ نظرية التكاليف النسبية المقارنة في مجال التجارة الخارجية؛
 - ❖ مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الحاجات الضرورية)؛
5. توماس روبرت مالتوس (1766-1836)

ولد مالتوس من أسرة انجليزية مثقفة، درس مالتوس الأفكار الفلسفية والإقتصادية الجديدة التي كانت منتشرة في أوروبا، ثم تخصص في علم اللاهوت في جامعة كامبردج وأصبح مدرسا فيها. وفي عام 1807 صار أستاذ اللاهوت في جامعة هايلبري وبقي في مركزه حتى وفاته.

ويمكن إيجاز سيرة كل إقتصادي من النظرية الكلاسيكية في الجدول التالي:

أهم رواد المدرسة	تاريخ الميلاد	أهم المؤلفات أو النظريات
1. آدم سميث	إقتصادي أسكتلندي (1790-1723)	كتاب ثروة الأمم سنة 1776
2. جون ستيوارت ميل	إقتصادي بريطاني (1873-1806)	مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1848
3. جان باتيست ساي	إقتصادي فرنسي (1832-1767)	دروس في الاقتصاد السياسي سنة 1803 قانون المنافذ للأسواق
4. دافيد ريكاردو	إقتصادي إنجليزي (1824-1772)	أسس الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817
5. توماس مالتوس	إقتصادي إنجليزي (1834-1766)	مقالة حول مبدأ السكان سنة 1798 نظرية السكان

ثانياً: فروض ومبادئ النظرية الكلاسيكية

1. سياسة الحرية الاقتصادية

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيث ينحصر دورها في توفير الدفاع والأمن أو ما يطلق عليها بالدولة الحارسة، وتدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي.

2. قانون ساي للأسواق (قانون المنافذ)

العرض يخلق الطلب المساوي له أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإن الطلب تابع له وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج ويكون هناك توازن دقيق بين العرض والطلب، إن الطريقة التي اتبعها الكلاسيك في تحليلهم هي ميكرواقتصادية أنها جزئية عندما يهتم بدراسة الأسعار والسوق لكنها تظهر كلية لما ينشغل الكلاسيك بتوزيع الدخل الإجمالي على مختلف الطبقات الاجتماعية، كما أن طريقتهم تعتبر تجريبية واستنباطية فهي تجريبية عند ريكاردو الذي يتعد عن الواقع الاجتماعي ليتعمق في تحليله التجريدي وهي استنباطية لأنهم يستنتجون القوانين العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي من مبدأ عام هو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة بأدنى تكلفة ممكنة (الرجل الاقتصادي)

3. التوظيف الكامل

أي أن العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداماً كاملاً وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع وأن سيادة البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الوقوع وهي بطالة جزئية وإن وجدت البطالة فتكون إما بطالة اختيارية أو موسمية.

4. كل الأسواق (سوق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة

حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي.

5. نظرية النقود

يعتبر الكلاسيكيون أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم ولا تؤثر في النشاطات الاقتصادية، فهي إذن في نظرهم مجرد ستار يحجب الحقيقة الاقتصادية.

6. قانون تناقص الغلة لعناصر الإنتاج

بمعنى تناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدة إضافية جديدة بشرط ثبات العناصر الأخرى للإنتاج.

7. حدوث التوازن في الاقتصاد يكون تلقائياً (التصحيح الذاتي أو اليد الخفية)

ثالثاً: الإنتاج

قبل دراسة مختلف الأسواق وفق النظرية الكلاسيكية لا بد من التعرض إلى دالة الإنتاج، حيث إعتبرت النظرية الكلاسيكية أن الإنتاج دالة في استخدام عوامل الإنتاج، وبالتالي فإن الزيادة في الإنتاج الوطني أي العرض الكلي يرتبط في الأجل القصير بالزيادة في استخدام عوامل الإنتاج وسوف نتعرض في ذلك للعناصر التالية:

1- دالة الإنتاج وحجم الإنتاج

تعرف دالة الإنتاج أنها العلاقة بين الكمية المنتجة (Y) والكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج المختلفة، وتكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = F(K, L, O, \dots)$$

للتوضيح نفترض أن الإنتاج يعتمد على توظيف عاملي إنتاج فقط هما رأس المال (K) واليد العاملة (L) بحيث نفترض بغرض التبسيط أن لدينا قوة عمل متجانسة أي متساوية التأهيل والمهارة، ودالة الإنتاج في هذه الحالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = F(\bar{K}, L)$$

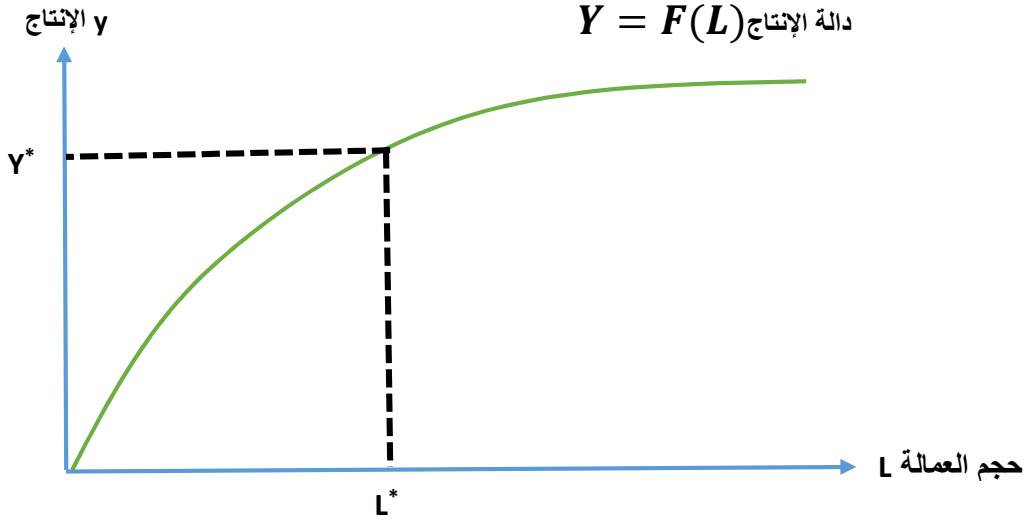
كما نفترض أن العلاقة موجبة بين عاملي الإنتاج (K, L) والكمية المنتجة Y ، أي كلما زاد حجم توظيف العنصر الإنتاجي كلما ارتفعت الكمية المنتجة مع إفتراض ثبات رأس المال والمستوى التقني المستخدمان في العملية الإنتاجية وثبات عدد السكان، يبقى العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير هو عنصر العمل (L)، وعلى هذا الأساس بإمكان المؤسسة التغيير في حجم إنتاجها بتغيير حجم توظيف اليد العاملة فقط.

ومنه فإن دالة الإنتاج في المدى القصير هي دالة لعنصر العمل وتكتب كمايلي:

$$Y = F(L)$$

حيث أن المشتقة الأولى موجبة لدالة الإنتاج: $\dot{F}(L) > 0$ مما يدل على وجود علاقة طردية بين الإنتاج والعمل، في حين أن المشتقة الثانية للدالة: $\ddot{F}(L) < 0$ مما يدل أن الإنتاج يتزايد بمعدلات متناقصة (قانون تناقص الغلة)، وعليه يمكن تمثيل دالة الإنتاج من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 04: دالة الإنتاج



لتوضيح ذلك نرد الجدول التالي يوضح العلاقة بين حجم توظيف عنصر العمل والكمية المنتجة من قبل إحدى المؤسسات وطبيعة الزيادة في حجم الإنتاج في ظل ثبات حجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية:

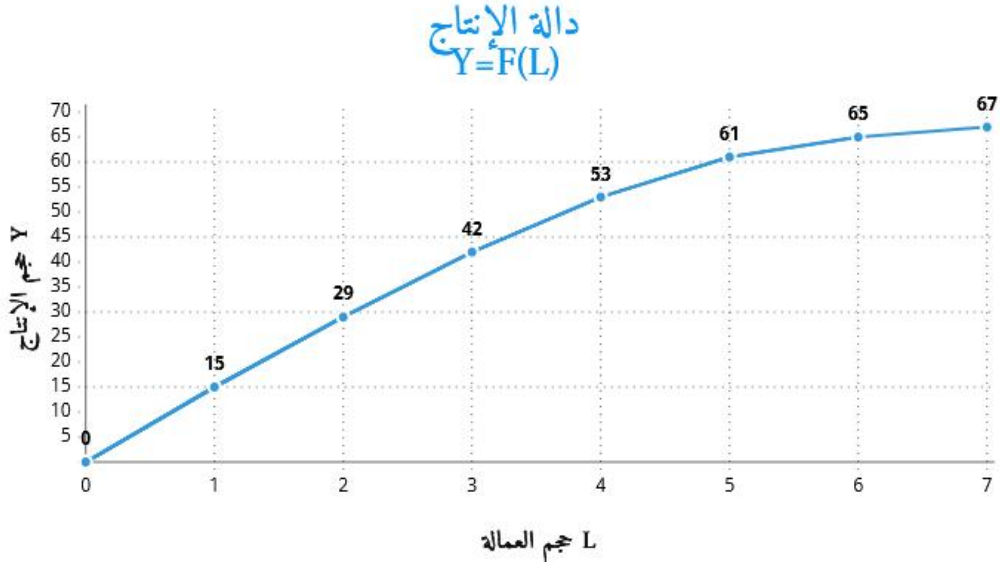
L	0	1	2	3	4	5	6	7
Y	0	15	29	42	53	61	65	67
MPL	--	15	14	13	11	08	04	02

من الجدول نلاحظ أنه عندما لا يتم توظيف أي وحدة عمل يكون حجم الإنتاج مساوي للصفر لتزايد الكمية المنتجة مع تزايد وحدات العمل الموظفة، إلا أنه يلاحظ أن الإنتاج الإضافي وأو الناتج الحدي للعمل (MPL) لوحدة العمل الأولى كان 15 وحدة إنتاجية ولكن مع كل وحدة عمل إضافية يتم توظيفها يقل هذا الناتج وهذه الظاهرة تسمى بقانون تناقص الغلة أو تناقص الناتج الحدي للعنصر الإنتاجي المتغير.

وربما فإن الناتج الحدي للعمل لا يعدو أن يكون المشتقة الجزئية الأولى لدالة الإنتاج $Y = F(\bar{K}, L)$ بالنسبة لعنصر العمل (L) أي أن :

$$MPL = \frac{\partial F(\bar{K}, L)}{\partial L}$$

أما بياننا نلاحظ الشكلين التاليين:



نلاحظ من خلال الشكل الأول أن دالة الإنتاج تتزايد مع زيادة حجم العمالة إلا أنه بسبب تناقص الناتج الحدي فإن تزايد الإنتاج يتم بمعدلات متناقصة ما يعكسه إنخفاض حدة ميل منحنى الإنتاج مع تزايد حجم العمالة في الشكل الأول، وهذا التناقص في الميل الحدي لدالة الإنتاج يملئ أن يكون منحنى الناتج الحدي للعمل سالب الميل، أي ينحدر كلما أتجهنا يمينا كما هو واضح في الشكل الثاني.

أما رياضيا فإن المشتقة الأولى لأي دالة تقيس ميلها فإن الناتج الحدي للعمل لا يعدوان يكون ميل دالة الإنتاج ويعطى بالعلاقة التالية: $MPL = \frac{\Delta Y}{\Delta L}$ أي التغير في المحور العيّنات مقسوما على التغير في محور السينات في الشكل الأول.

رابعاً: سوق العمل

إفترضنا سابقاً أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير والمؤثر في العملية الإنتاجية مما يجعلنا في حاجة إلى تحليل توازن سوق العمل وفق المنظور الكلاسيكي.

1-دالة الطلب على العمل L_D

إن المؤسسات الانتاجية من خلال توظيفها للأفراد فهي التي تقوم بالطلب على العمل، ويرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الأجر الحقيقية أي كلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمالة من طرف المؤسسات.

في ظل افتراض أن حجم رأس المال (K) المستخدم في العملية الإنتاجية ثابت فإن المؤسسة تعمل على زيادة حجم إنتاجها بزيادة عنصر العمل المتغير وهو العمل (L)، كما نفترض ان المؤسسة تنشط في سوق منافسة كاملة وعليه فإن سعر السلعة المنتجة (P) مستوى الأجور الذي تدفعه للعمال (W) محدد من خلال قوى السوق ولا تستطيع المؤسسة التأثير عليهما.

من خلال النظرية الجزئية توصلنا ان المؤسسة التنافسية التي تسعى إلى تعظيم أرباحها يتزايد من حجم العنصر الإنتاجي المتغير إلى الحد الذي تكون عنده التكلفة الحدية لأخر وحدة تم توظيفها مساوية لإيرادها الحدي.

كون العمل هو العنصر الإنتاجي المتغير فإن التكلفة الحدية لعنصر العمل هي الأجر (W) بالمقابل فإن الإيراد الحدي لوحدة العمل سيكون عدد الوحدات التي أنتجتها الوحدة المضافة (MPL) مضروباً في سعر الوحدة المنتجة (P).

ومنه فإن شرط توازن المؤسسة الذي يحقق أعلى الأرباح لها هو أن تقوم بزيادة وحدات العمل التي يقوم بتوظيفها إلى الحد الذي يتساوى عنده العائد الحدي لأخر وحدة عمل مع التكلفة الحدية لتلك الوحدة، ويصاغ رياضياً كما يلي:

$$P * MPL = W \Rightarrow MPL = \frac{W}{P}$$

حيث:

الناتج الحدي للعمل	MPL
المستوى العام للأسعار أو سعر بيع الوحدة	P
الأجر الحقيقي	$\frac{W}{P}$
الأجر الإسمي (النقدي)	W

أ- اشتقاق دالة الطلب على العمل L_D

لإشتقاق دالة الطلب على العمل هناك طريقتين هما:

❖ الطريقة الأولى: تتمثل في المساواة بين الناتج الحدي للعمل المشتقة الأولى لدالة الإنتاج مع الأجر الحقيقي وتصاغ رياضيا كمايلي:

$$MPL = \left(\frac{\partial(\bar{K}, L)}{\partial L} \right) = \left(\frac{W}{P} \right)$$

بمعنى ان المؤسسة تستمر في طلب اليد العاملة إلى أن يصبح الناتج الحدي للعامل الإضافي مساويا لتكلفته الحدية والمتمثلة في الأجر الحقيقي المدفوع.

❖ الطريقة الثانية: طريقة الربح الأعظمي

تعتمد هذه الطريقة على دالة الربح والمتمثلة في الصيغة الرياضية التالية:

$$\pi = (P Y) - (W L)$$

في حالة يكون الربح أعظمي تتوقف المؤسسة على طلب اليد العاملة أما رياضيا فنتحصل على دالة الطلب على العمل إنطلاقا من دالة الربح عندما تكون المشتقة الأولى لدالة الربح مساوية للصفر، ويعبر عنها رياضيا كمايلي:

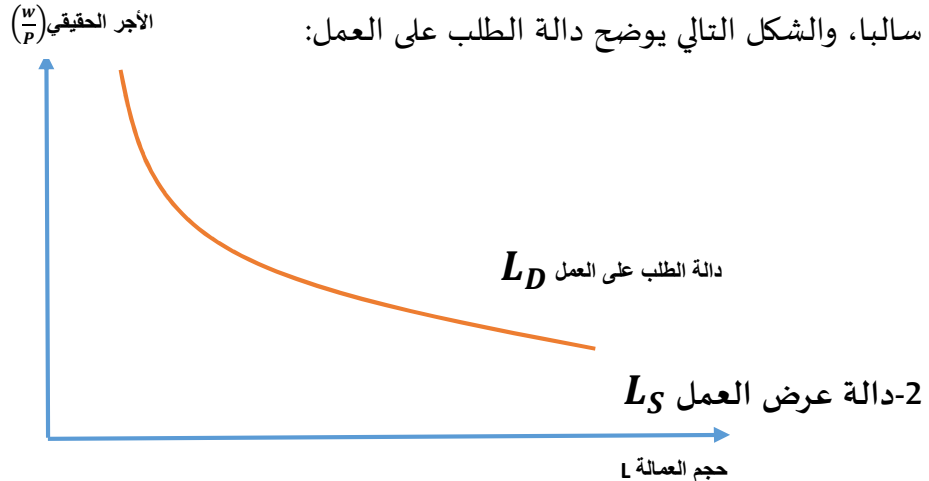
$$MAX \pi \Leftrightarrow \frac{\partial \pi}{\partial L} = 0$$

وفقا للطريقتين السابقتين يتبين أن الطلب على العمل له علاقة بالأجر الحقيقي وعليه تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$L_D = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) < 0$$

ب- التمثيل البياني لدالة الطلب على العمل L_D

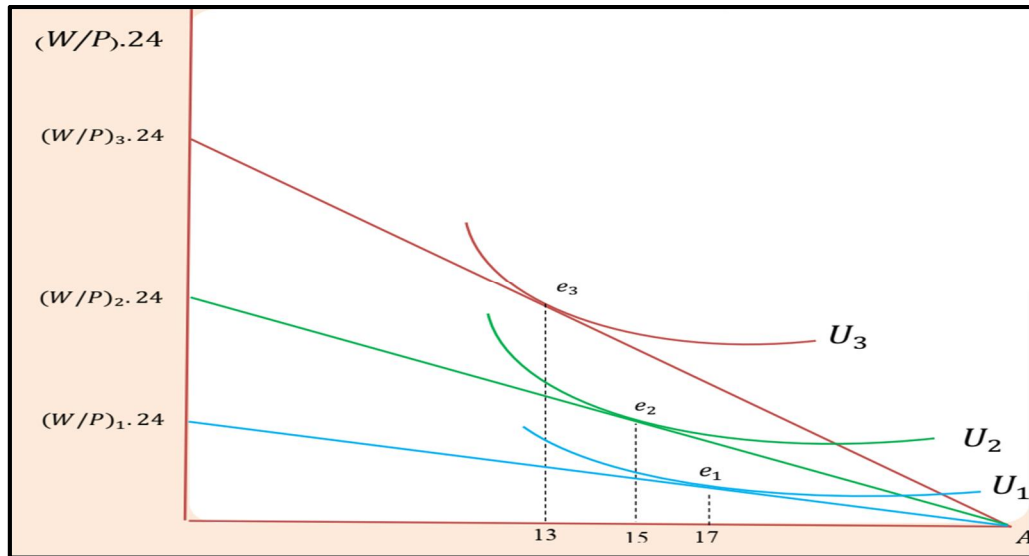
بما أن العلاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي فإن ميل دالة الطلب سيكون سالبا، والشكل التالي يوضح دالة الطلب على العمل:



لتحديد عرض العمل وفق النظرية الكلاسيكية فإننا نحتاج إلى الإستعانة بمفهوم تعظيم المنفعة الكلية من النظرية الإقتصادية الجزئية، فعلى إفتراض ان الفرد يستهلك سلعتين فقط ويوزع دخله على المتاح بينهما فإن المزيج إستهلاك السلعتين الذي يحقق أعلى منفعة ممكنة لهذا المستهلك يتحقق عند تماس خط الميزانية مع منحنى السواء، حيث يحدد خط الميزانية المعدل الذي يستطيع به المستهلك مقايضة سلعة بأخرى في ظل سعرهما ومستوى دخله، في حين ان منحنى السواء يحدد المعدل الذي يستطيع به مقايضة سلعة بأخرى دون أن تتغير منفعته الكلية.

أ-إشتقاق منحنى عرض العمل

بالنسبة لسوق العمل نفترض ان الفرد J يسعى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وقته من خلال توزيعه بين العمل ووقت الفراغ والراحة، حيث يقايس بين دخل العمل والمتمثل في الأجر الحقيقي لساعة العمل $\left(\frac{W}{P}\right)$ الذي يمول به مشترياته من السلع والخدمات المختلفة وبين المتعة والراحة التي يحققها له وقت الفراغ والذي يود الحصول على أكبر قدر منه، هذه المقايضة يمكن إيضاحها في الشكل التالي:



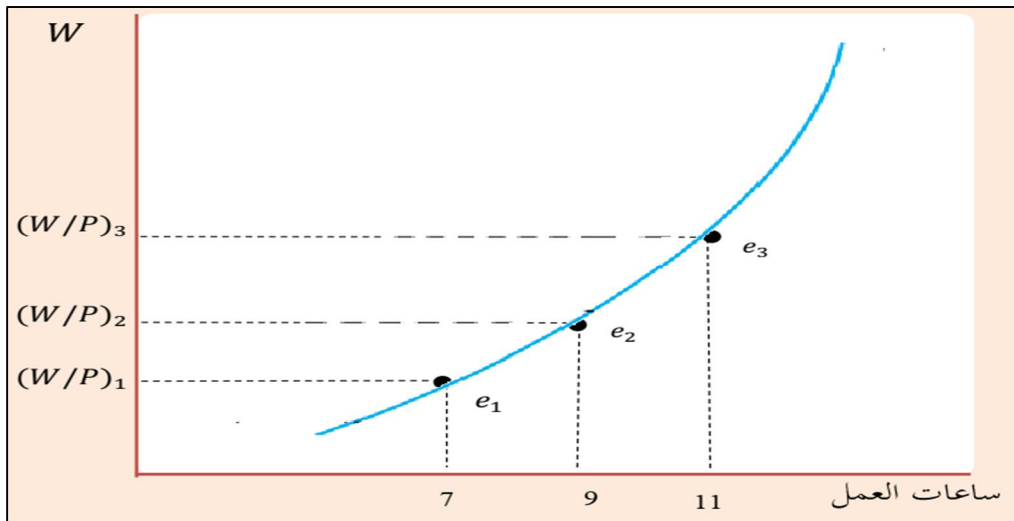
من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان المحور العمودي يمثل الأجر الحقيقي الإجمالي مقابل العمل لمدة 24 ساعة في اليوم أي أجر الساعة الواحدة مضروب في عدد ساعات اليوم وأي نقطة على هذا المحور تعني ان الفرد قد إختار العمل لمدة 24 ساعة وعدم الاستمتاع بأي وقت فراغ، أما المحور الأفقي فيمثل وقت الفراغ المتاح لهذا الفرد في اليوم الواحد والذي يبلغ أقصى مدة له عند النقطة A وعند هذه النقطة يكون الفرد قد إختار أن لا يعمل مطلقا وبالتالي لا يحصل على أي دخل.

الخط الذي يربط بين أي نقطة في المحور العمودي والنقطة A يمثل خط الميزانية الذي يعرض خيارات المقايضة للفرد J بين ساعات الفراغ وأجر العمل.

أما المنحنيات U_1 و U_2 و U_3 فتمثل منحنيات السواء حيث تتزايد المنفعة الكلية كلما إبتعدنا عن نقطة الأصل، في حين أن توازن المستهلك يتحقق عند نقطة تماس بين خطوط الميزانية والمنحنيات السواء فإن النقاط e_1 و e_2 و e_3 تمثل بتتابع نقاط توازن التي يحققها عندها الفرد J أعلى منفعة كلية ممكنة في ظل مستويات متزايدة من الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.

نلاحظ من خلال الشكل أن إرتفاع الأجر الحقيقي من $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_2$ أدى بالفرد إلى تخفيض وقت فراغه من 17 سا إلى 15 سا بمعنى أن الفرد قد قام بمقايضة ساعات فراغه بأجر أعلى من السابق وكلما إرتفع الأجر الحقيقي كلما كان الفرد مستعدا للتنازل عن ساعات فراغه، حيث لإذا ارتفع الأجر الحقيقي مرة أخرى إلى مستوى $\left(\frac{W}{P}\right)_3$ ستخفض ساعات الفراغ من 15 سا إلى 13 سا.

كما يتضح من الشكل السابق فإنه مع إرتفاع الأجر الحقيقي يصبح هناك حافزا أكبر للفرد لمقايضة زقت الفراغ بالأجر، بعبارة أخرى عرض المزيد من ساعات العمل مقابل إرتفاع الأجر الحقيقي حيث أن نقاط التوازن e_1 و e_2 و e_3 تعكينا بالتتابع ساعات فراغ أقل وبالتالي ساعات عمل أكثر مع تزايد الأجر الحقيقي من $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_2$ إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_3$.



المنحنى السابق يمثل منحنى عرض العمل L_S حيث نجد على المحور العمودي الأجر الحقيقي وعلى المحور الأفقي حجم العمالة (ساعات العمل المعروضة)، نلاحظ أن ميل المنحنى موجب يبين العلاقة الطردية بين الأجر الحقيقي وحجم العمالة المعروضة.

وعلى هذا الأساس وفق النظرية الكلاسيكية فإن عرض الأفراد للعمل هو أيضا كما هو الحال بالنسبة للطلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ ولا يعتمد على الأجر النقدي وهذه العلاقة يمكن تعميمها للحصول على عرض العمل الإجمالي في الإقتصاد وذلك على النحو التالي:

$$L_S = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) > 0$$

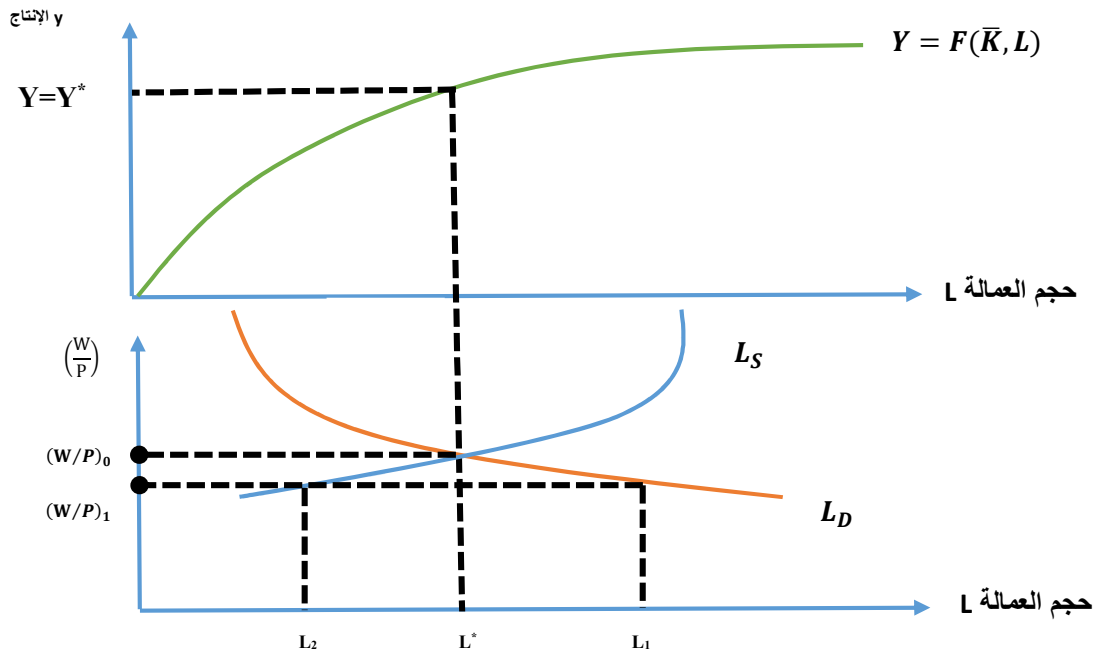
وتدل إيجابية المشتقة الأولى لهذه الدالة بالنسبة للأجر الحقيقي على العلاقة الطردية التي تربط عرض العمل والأجر الحقيقي.

3- توازن سوق العمل $L_D = L_S$ ومستوى الإنتاج

على ضوء ما تم تناوله سابقا يمكن بناء نموذج متكامل لتوازن سوق العمل وانعكاسات ذلك على الإنتاج أو الدخل الوطني، ويتكون النموذج من المعادلات التالي:

$Y = F(\bar{K}, L)$	1-دالة الإنتاج الكلي: التي توضح العلاقة بين حجم الإنتاج وعنصري الإنتاج رأس المال والعمل.
$L_D = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) < 0$	2- دالة الطلب الكلي على العمل: التي تبين العلاقة العكسية بين الطلب على العمل L_D والأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.
$L_S = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) > 0$	3-دالة العرض الكلي للعمل: التي تبين العلاقة الطردية بين العرض على العمل L_S والأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.

في هذا النموذج ثلاث متغيرات داخلية وهي: الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ وحجم العمالة L وحجم الإنتاج Y أما المتغيرات الخارجية التي يتعامل النموذج كقيم معطاة فتشمل رصيد رأس المال K والمستوى التقني وعدد السكان وتفضيل الأفراد للراحة مقابل العمل.



خامسا: توازن سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي انطلاقا من قانون ساي للمنافذ الذي ينص بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له ويتكون

❖ الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي بالإضافة إلى الطلب الاستثماري؛

❖ العرض الكلي فيتكون من الدخل الوطني الذي يقسم بين الاستهلاك والادخار.

$$\text{الطلب الكلي} = \text{العرض الكلي}$$

$$\text{أي: الاستهلاك (C) + الاستثمار (I) = الاستهلاك (C) + الادخار (S)}$$

$$\text{أي: الادخار (S) = الاستثمار (I)}$$

وعليه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين الإدخار والاستثمار، أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار. وعليه سنقوم بدراسة دالة الاستثمار ودالة الادخار ثم حالة التوازن. وحسب الكلاسيك الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات هو سعر الفائدة الحقيقي.

1.1 الادخار

يرتبط السلوك الادخاري للأفراد بمستويات معدلات الفائدة، فكلما ارتفع معدل الفائدة إرتفع العائد من توظيف الأموال ويرتفع الادخار ارتباطا بذلك، وعليه فإن المحدد الرئيسي للإدخار هو معدلات الفائدة الحقيقية.

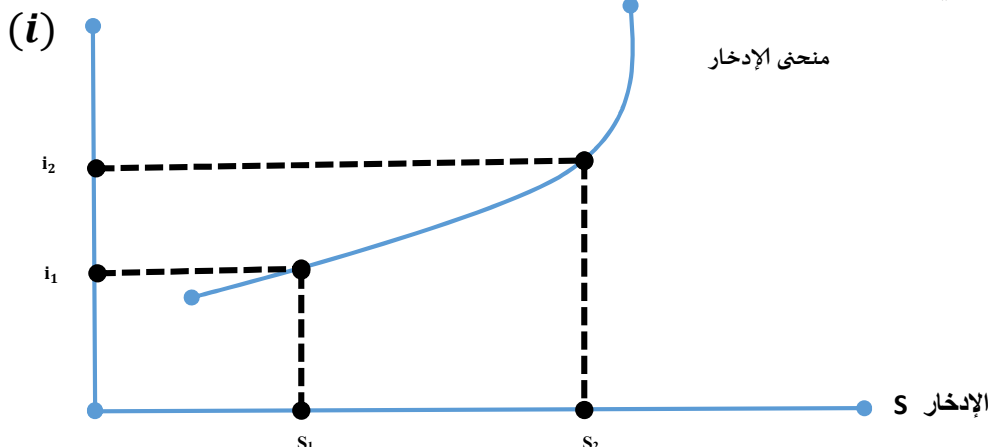
فإذا رمزنا للادخار بـ (S) ولمعدل الفائدة بـ (i) فيمكن كتابة المعادلة السلوكية للادخار من الشكل:

$$S = F(i)$$

$$\dot{F}(i) > 0$$

المشتقة الاولى أكبر من الصفر يعني أن العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة علاقة طردية.

والشكل الموالي يوضح منحنى دالة الإدخار:

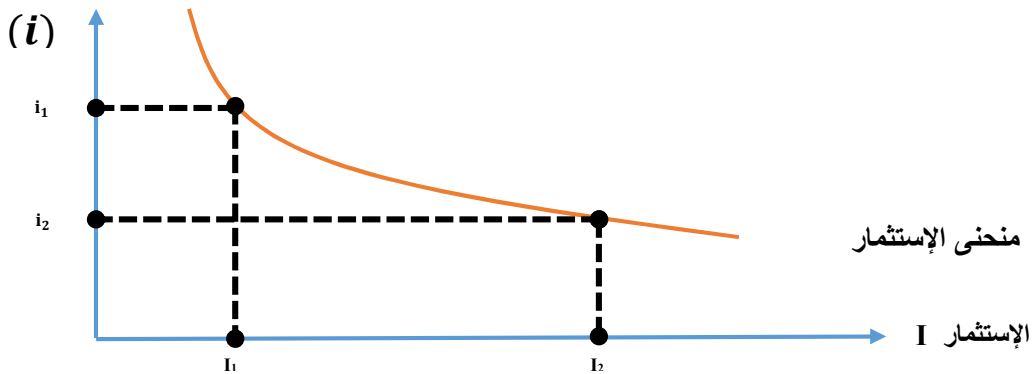


2-الاستثمار

إذا كان الادخار يمثل عرضاً للموارد النقدية، فإن الاستثمار ما هو إلا الطلب على هذه الموارد، ويرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقية، حيث كلما انخفض سعر الفائدة زاد إقبال قطاع الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح. فإذا رمزنا للاستثمار بـ (I) ولمعدل الفائدة بـ (i) فيمكن كتابة المعادلة السلوكية للاستثمار من الشكل

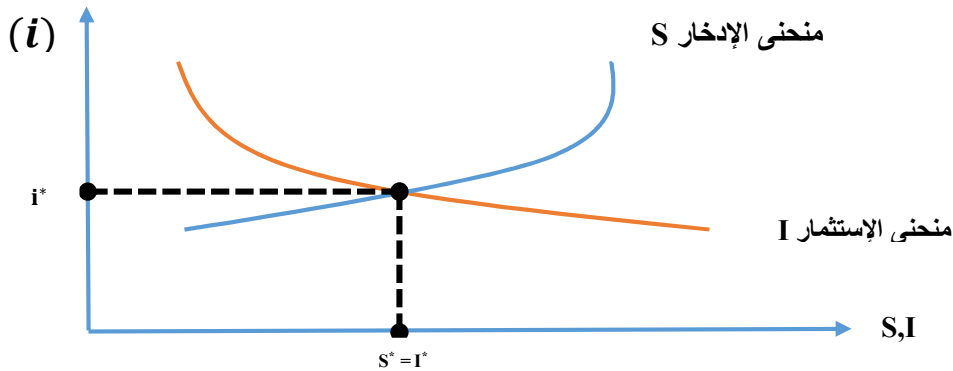
$$I = F(i) \quad \dot{F}(i) < 0$$

والشكل الموالي يوضح منحنى دالة الإستثمار:



3-التوازن

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك عندما تتحقق المساواة بين الإيدار والاستثمار، أي $(S = I)$ ونحصل على سعر الفائدة (i^*) التوازني والإيدار (S^*) والاستثمار (I^*) التوازيين. والشكل التالي يوضح التوازن في سوق السلع والخدمات بياناً



نلاحظ من الشكل السابق أن هناك علاقة طردية بين سعلا الفائدة والإيدار حيث نلاحظ أن المنحنى ذو ميل موجب في حين أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والإستثمار حيث أن ميل المنحنى سالب.

من الشكل في حالة أي قيمة لسعر الفائدة أكبر من القيمة التوازنية i^* يكون حجم الإيدار أكبر من حجم الإستثمار أي ان عرض الأموال أكبر من الطلب عليها، سوف يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة مما يجعل الإيدار يميل للإخفاض بالمقابل تحدث زيادة في الإستثمار ويستمر الأمر حتى الوصول لنقطة التوازن حيث يتساوى الإيدار والإستثمار عند سعر الفائدة التوازني.

سادسا: توازن سوق النقد

في النظرية الكلاسيكية يتحدد الطلب الكلي بناء على كمية النقود في الإقتصاد أو عرض النقود M_S ولكي نتمكن من اشتقاق منحنى الطلب الكلي وفق المنظور الكلاسيكي وتحديد المتغيرات المؤثرة عليه، لذا سنتناول بالدراسة العلاقة بين كمية النقود في الإقتصاد والمستوى العام للأسعار وهي النظرية الكمية للنقود، بالمقابل تحدد السلطة النقدية المعروض من النقود M_S في حين أن الطلب على النقود محدد وفق النظرية الكلاسيكية بكمية النقود التي يرغب الأفراد بالإحتفاظ بها ضمن مجموع أصولهم المالية. حسب النظرية الكلاسيكية للأفراد خيارين فقط في استخدام أصولهم المالية يتمثلان فيمايلي:

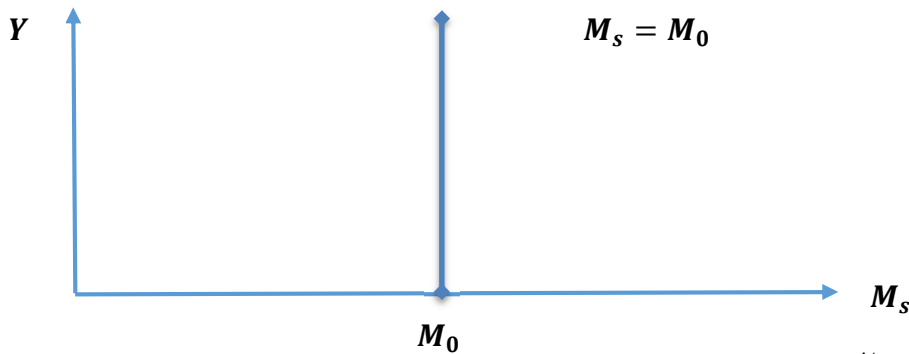
❖ الإحتفاظ بها نقدا لمواجهة إحتياجاتهم اليومية ودفع قيمة مشترياتهم من السلع والخدمات وفي هذه الحالة لا تحقق أي عائد؛

❖ إستثمارها في السندات والتي تحقق يتمثل في الفائدة (i)، فبالتالي كلما إرتفع سعر الفائدة كلما كان للأفراد حافز أكبر للإحتفاظ بكمية أقل من النقود.

1- عرض النقود

في التحليل الكلاسيكي يعتبر عرض النقود متغير خارجي (مستقل) أي أنه يمثل الكمية الموجودة من النقد التي تحددها السلطة النقدية المتمثل في البنك المركزي، أي ان عرض النقود قيمة عددية ثابتة وتعطى كمايلي:

$$M_S = \bar{M}_0$$



2- الطلب على النقود

يعتبر الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي، ويتمشى الطلب على النقد مع متطلبات واحتياجات المتعاملين الاقتصاديين بما يضمن تبادل منتجاتهم في السوق، وترتكز تأصيلات المدرسة الكلاسيكية على فرضية حيادية النقود، بمعنى أن النقود لا تطلب لذاتها لأنها ليست مخزنا للقيمة بل تطلب إما لشراء المنتجات الاستهلاكية أو الاستثمارية كما تعتبر أيضا مقياس للقيمة، ولدراسة الطلب على النقود لابد أولا من دراسة النظرية الكمية للنقود وبعدها معادلة كامبردج.

أ- النظرية الكمية للنقود

إن أول من صاغ نظرية كمية للنقود هو الاقتصادي الأمريكي *Irving Fisher* والتي قدمها في كتابه الشهير " القوة الشرائية للنقود " سنة 1911، حيث تحدد معادلة كمية النقود العلاقة بين قيمة المعاملات التي تتم في الإقتصاد وكمية النقود على النحو التالي:

$$M.V = P.T$$

كمية النقود في الإقتصاد	M
معدل دوران النقود	V
سعر معاملة قياسية	P
عدد المعاملات في الإقتصاد	T

معدل دوران النقود: هو متوسط عدد مرات إنتقال وحدة النقد من يد لأخرى خلال فترة زمنية معينة، أو هو متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها ورقة نقدية معينة في إتمام معاملات في السوق خلال فترة معينة، ويتحدد معدل دوران النقود بحسب بيئة وعادات الدفع في المجتمع.

وفق النظرية الكلاسيكية معدل دوران النقود محدد مسبقا من خلال عوامل مؤسسية ويعتبر ثابتا في المدى القصير.

وبإختصار فمعادلة كمية النقود تتضمن أن كمية النقود في الإقتصاد مضروبة في معدل دورانها يجب أن يتساوى مع عدد المعاملات التي تتم مضروبة في سعرها وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. على سبيل المثال إذا تم بيع 40 وحدة من سلعة ما خلال سنة وكان سعر الوحدة 02 و.ن هذا يعني أن قيمة ان قيمة المعاملات التي تمت تتمثل في كمية السلعة التي تم تبادلها مضروبا في سعرها أي 80 و.ن، وإذا افترضنا ان كمية النقود في الإقتصاد 20 و.ن فإننا نقول ان معدل دوران النقود اللازم لإتمام كل المعاملات هو 4.

إلا ان عدم واقعية إفتراض أن هناك معاملة قياسية يمكن استخدام سعرها لتقدير القيمة الإجمالية لما تم من معاملات في الإقتصاد خلال فترة معينة، لذا نحتاج إلى صيغة بديلة لمعادلة كمية النقود وذلك بإستبدال عدد المعاملات T بالدخل او الناتج الكلي Y بحيث يصبح لدينا العلاقة التالية:

$$M.V = P.Y$$

المستوى العام للأسعار	P	كمية النقود في الإقتصاد	M
الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي	Y	معدل دوران النقود	V

تفترض النظرية الكلاسيكية ان الإنتاج الكلي ثابت عند مستوى التوظيف الكامل وان معدل دوران النقود ثابت ومحدد وعليه فإن معادلة كمية النقود تأخذ الشكل التالي:

$$M.\bar{V} = P.\bar{Y}$$

وعلى هذا الأساس فإن المستوى العام للأسعار له علاقة مباشرة بكمية النقود المعروضة حيث إذا ارتفع عرض النقود بنسبة معينة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بالنسبة نفسها.

ب-معادلة كامبردج

ظهرت على يد كل من Marshall و Pigou اللذان اعتبرا أن الافراد يحتفظون بجزء من الأموال السائلة للقيام بالمعاملات وبالتالي أصبح للنقود وظيفتين أساسيتين: وسيط لتبادل (مثلما اعتبرها فيشر)، ومخزن للقيمة.

$$M_d = KP\bar{Y}$$

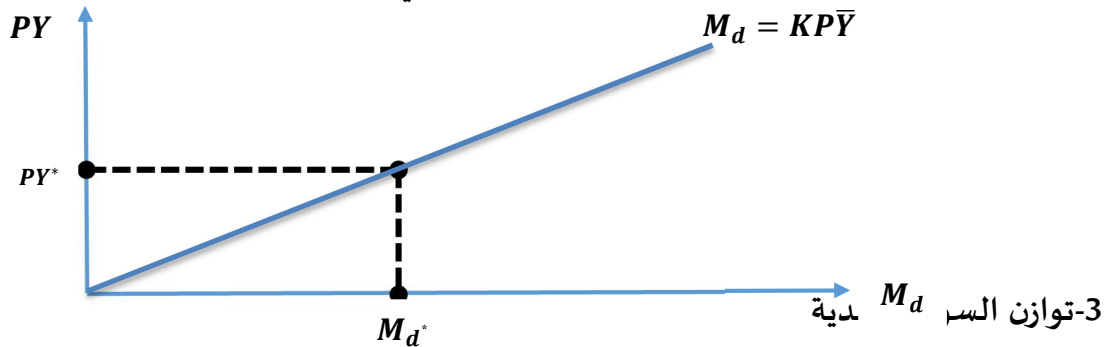
M_d	كمية الطلب على النقود
K	نسبة ثابتة من الدخل النقدي، حيث تساوي مقلوب سرعة دوران النقود $\frac{1}{V}$
P	المستوى العام للأسعار
Y	الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي

فحسب نظرية Cambridge كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات وإنما بمعدل الدخل النقدي مما سوف يؤثر على حجم الإنتاج ومستوى الأسعار من خلال الأرصدة النقدية التي احتفظ بها الأفراد في شكل سائل. فبالرغم من تشابه معادلة فيشر ونظرية كامبردج إلا أن نظرية كامبردج تسمح بالتغير في قيمة K حسب رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالأموال مما يرتبط مباشرة مع سعر الفائدة وبالتالي فالعلاقة عكسية ما بين سعر الفائدة والطلب النقدي من خلال النسبة K أي زيادة تكلفة الاحتفاظ بالنقود يخفض من نسبة K ومنه نستنتج أن:

❖ نظرية فيشر اعتبرت أن نقود مجرد وسيط للتبادل بينما كامبردج اعتبرها وسيط للتبادل ومخزن للقيمة.

❖ نظرية فيشر اعتمدت على جانب العرض بينما نظرية كامبردج اعتمدت على جانب الطلب. وبالتالي يمكن تمثيل

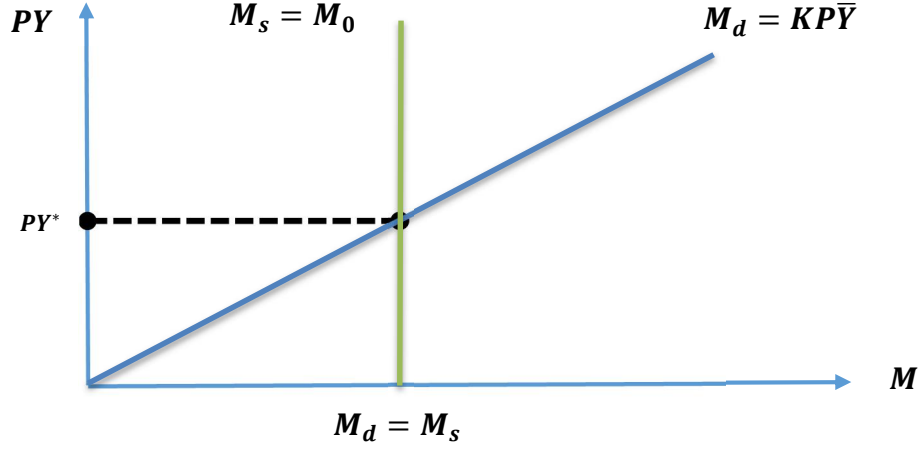
❖ الطلب على النقود وفقا لنظرية الأرصدة النقدية كالآتي:



يتحقق التوازن في السوق النقدية عندما يتساوى كمية العرض من النقود المحددة خارجيا من قبل البنك المركزي مع الطلب على النقود وفق معادلة النظرية الكمية لنقود وذلك وفق مايلي:

$$M_s = M_d = KP\bar{Y}$$

$$\Rightarrow M_0 = KP\bar{Y}$$



ومنه لابد من تحديد العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وفقا لفرضية الكلاسيك (الفترة القصيرة الأجل) وعليه:

$$M_d = KP\bar{Y}$$

$$\Rightarrow P = \frac{1}{K\bar{Y}} M$$

ولدينا سابقا كلا من (\bar{K}) و (\bar{Y}) عبارة عن ثوابت وعليه ترتبط كل من (P) و (M) بشكل مباشر.

سابعا: التوازن الأني للقطاعين الحقيقي والنقدي

يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي وذلك بعد دراسة كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات، حيث أصبح لدينا نموذج لهذا القطاع يحتوي على كل العلاقات اللازمة لحلها أي تحديد القيم التوازنية الحقيقية الداخلية أي حجم العمل حجم الدخل الحقيقي معدل الأجر الحقيقي معدل الفائدة أحجام الإدخار والإستثمار وكذلك الإستهلاك ويمكن تلخيص العلاقات الأساسية في الجدول التالي:

$Y = F(\bar{K}, L)$	1-دالة الإنتاج الكلي: التي توضح العلاقة بين حجم الإنتاج وعنصري الإنتاج رأس المال والعمل.	الإنتاج
$L_D = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) < 0$	2- دالة الطلب الكلي على العمل: التي تبين العلاقة العكسية بين الطلب على العمل D والأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.	سوق العمل
$L_S = F\left(\frac{W}{P}\right) \quad \dot{F}\left(\frac{W}{P}\right) > 0$	3-دالة العرض الكلي للعمل: التي تبين العلاقة الطردية بين العرض على العمل L_S والأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$.	
$S = F(i) \quad \dot{F}(i) > 0$	4- دالة الإدخار	سوق السلع والخدمات

$I = F(i)$	$\dot{F}(i) < 0$	5- دالة الإستثمار	سوق النقد
$M_S = \bar{M}_0$		6- دالة عرض النقود	
$M_d = KP\bar{Y}$		7- دالة الطلب على النقود	

ثامنا: تقييم النظرية الكلاسيكية

ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي سائدا حتى سنة 1930 وحدث الكساد العظيم والذي استمر لسنوات وكانت نتائجه وخيمة على كل المستويات، فقد أدى الى تسريح حوالي 13 مليون شخص من العمل في الولايات المتحدة أي حوالي 25 % من القوة العاملة فيها. وقد كان هذا الكساد غير متوقعا ومتناقضا مع فكرة الكلاسيك، وقد حاول بعض الاقتصاديون تفسير هذه الازمة على أساس أنها نتيجة لتصرفات الافراد وليست نتيجة خطأ في النظرية في حد ذاتها. إلا ان كل محاولات انقاذ النظرية باءت بالفشل وانهار الفكر الكلاسيكي خاصة مع ظهور أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز الذي انتقد مبادئ النظرية الكلاسيكية انتقادا لاذعا سواء من ناحية فرضياتها أو من ناحية عملها وتحليلها لمختلف الظواهر والتقلبات الاقتصادية.

وفيما يلي أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

1- عدم واقعية فرضية التشغيل التام

من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة تشغيل تام دائما، بل على العكس فكينز يرى بأن التشغيل الناقص (غير الكامل) هو الحالة الأكثر شيوعا وواقعية. فعلى سبيل المثال نلاحظ وجود بطالة اجبارية ناتجة عن نقص فرص العمل نتيجة التكنولوجيا وإحلال الآلة محل العامل إضافة الى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتداخلة.

2- عدم واقعية المرونة التامة للأسعار

فبالنسبة للأجور، فإن القوانين التي تفرضها الحكومات ووجود نقابات عمالية ضاغطة لن تسمح بانخفاض الأجور تحت حد معين (الحد الأدنى للأجور SMIG)، أما بالنسبة لسعر الفائدة فإن رفعه بشكل كبير باعتباره حافز لزيادة الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار سيؤدي الى نتائج عكسية؛ ذلك أن زيادة سعر الفائدة سيشجع الأفراد على الإدخار وذلك عن طريق الامتناع عن الاستهلاك أو تخفيضه إلى أقصى حد ممكن، وهذا سيساهم في تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي مما يقلل من أرباح قطاع الأعمال ويقل تبعاً لذلك الحافز على الاستثمار.

3-عدم واقعية قانون ساي للأسواق

إن فكرة العرض يخلق طلبه الخاص انتقدها كينز بشدة واستدل على ذلك بأنه ليس بالضرورة على الافراد أن ينفقوا ويوزعوا كل دخولهم على الاستهلاك والادخار، فقد يرغبون باكتناز جزء من دخلهم كاحتياط لمواجهة استهلاك مستقبلي أو توسيع ممتلكاتهم الفردية، وبالتالي فإن ذلك الجزء من الإنتاج الذي لم ينفق عليه سيصبح فائضا، وهنا لن يتحقق قانون ساي.

4-عدم واقعية سيادة المنافسة التامة في الأسواق

يقول كينز أن ما يسود عمليا في أسواق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج هو سوق المنافسة غير التامة؛ لأن السلع غير متجانسة ولا يمكن أن يكون سعرها موحدًا.

5-انتقاد فكرة حيادية النقود

حيث تنظر النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط للتبادل لا غير، وهي لا تأخذ في الاعتبار وظيفة النقود بوصفها مستودعا للقيمة، فالنظرية تفرض أن الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك لا بد بالضرورة أن ينفق الاستثمار أي أنه لا وجود للاكتناز وهذا أمر غير واقعي وغير قابل للتطبيق في ظل اقتصاد حيوي متحرك

6-عدم واقعية التوازن الدائم بين العرض الكلي والطلب الكلي

إن عدم واقعية مرونة الأجور (والتي يتحدد من خلالها التوازن في سوق العمل) وعدم واقعية مرونة قانون ساي (كل عرض يخلق طلب مقابل ومساو له في القيمة) يجعل من استدامة التوازن الكلي أمرا مستحيلا وغير واقعيًا.

تاسعا: تمارين مقترحة

1-الأسئلة النظرية

1-ما هي أهم فرضيات النظرية الكلاسيكية؛

2-ما هو مفهوم الناتج الحدي للعمل؟

3-إشرح قانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو؛

4-إشرح قانون المنافذ لجون باتيست ساي.

2-الأسئلة التطبيقية

التمرين 01

لنفترض أن مؤسسة بإمكانها بيع منتوجها بسعر 20 و.ن. للوحدة، وأنه يتوجب عليها منح أجور لعمالها تقدر ب120 و.ن.، ولنفترض أن دالة الإنتاج قصيرة الأجل لهذه المؤسسة معرفة كمايلي:

عدد العمال L	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
حجم الإنتاج Y	7	18	27	35	41	46	50	53	55	56

المطلوب:

1-أحسب الإنتاجية الحدية لكل عامل (MPL)؟

2-أرسم دالة الإنتاج قصيرة الأجل؟

3-ما هو الأجر الحقيقي المدفوع؟ ومستوى الإنتاج والتشغيل الأكثر ربحية لهذه المؤسسة؟

4-في حالة إضطرار المؤسسة لتخفيض سعر منتوجها إلى 15 و.ن. ما هو مستوى التوازن الجديد لحجمي التشغيل والإنتاج؟

5-ماذا يحدث للتوازن إذا ارتفعت الأسعار إلى 30 و.ن.؟

6- ماذا يحدث للتوازن إذا ارتفعت الأجور إلى 180 و.ن.؟

التمرين 02

ليكن لديك النموذج الكلاسيكي التالي:

$$\dot{L} = 70 + 4 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$\dot{L} = 130 - 6 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$Y = 80 L - 0.02 L^2$$

المطلوب:

1-ميز دالة طلب العمل من دالة عرض العمل مع التبرير؛

2-حساب الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P} \right)^*$ وحجم العمل التوازني L^* ؛

3-حساب حجم الإنتاج المرافق.

التمرين 03

ليكن لديك معطيات لإقتصاد كلاسيكي كالآتي:

$$L_S = 3000 + 50 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$Y = 100L - 0.01L^2$$

دالة عرض العمل

دالة الإنتاج

المطلوب:

- 1- أوجد دالة طلب العمل بطريقتين؛
- 2- حساب الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P} \right)^*$ وحجم العمل التوازني L^* ؛
- 3- حساب حجم الإنتاج المرافق.

التمرين 04

لتكن لدينا المعطيات التالية المتعلقة بإقتصاد كلاسيكي في ظل سوق عمل لديها الخصائص التالية:

$$L_S = 30 + 4 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$L_D = 70 - 6 \left(\frac{W}{P} \right)$$

$$Y = 4L$$

$$M = 276$$

$$M = \frac{1}{2} Y P$$

دالة عرض العمل

دالة طلب العمل

دالة الإنتاج الكلية

الكتلة النقدية

العلاقة بين المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج

المطلوب:

- 1- حساب قيمة الأجر الحقيقي، عدد العمال، الناتج الحقيقي التوازني؛
- 2- حساب قيمة كلا من المستوى العام للأسعار والأجر الإسمي؛.

التمرين 05

ليكن لديك معطيات لإقتصاد كلاسيكي كالآتي:

$$L_S = 112 + 6.5 \left(\frac{W}{P} \right)$$

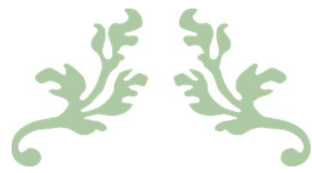
$$L_D = 195.3 - 17.3 \left(\frac{W}{P} \right)$$

دالة عرض العمل

دالة طلب العمل

المطلوب:

- 1- بإفتراض ان الأجر الإسمي لوحدة العمل هو 6.25 ون وأن المستوى العام للأسعار هو 2.5 ون. هل حالة سوق العمل تمثل وضع التوازن أم لا؟ مع التبرير؛ وما هو نوع البطالة السائدة؟
- 2- ماذا يستوجب لتحقيق وضعية التوازن؟
- 3- ما هو الأجر الحقيقي للتوازن؟، وضح الحاليتين بيانياً.
- 4- بإفتراض أن الأجر النقدي يرتفع ليصبح 10.5 ون لوحدة العمل وأن مستوى الأسعار هو 03 وضح ماذا يحدث لعرض العمل ولماذا



المحور الخامس

النموذج الكينيزي في اقتصاد بسيط

(مكون من قطاعين)



تمهيد

تعتبر أزمة "الكساد الكبير" في الثلاثينات من القرن العشرين وامتدادها لفترة طويلة سببا في فقدان الثقة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. فقد تمخضت هذه الأزمة عن نقص في الطلب بطريقة واضحة، أعقبه هبوط في مستوى الإنتاج والدخل الوطني واضمحلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتفشي البطالة. وقد استمر هذا الركود في الظروف الاقتصادية عقدا من الزمن، ولم يؤد انخفاض الأجور إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت أفكار "جون مينارد كينز" مستندة بصفة أساسية على ظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد العظيم.

أولا: فرضيات النظرية الكينزية

أسست النظرية الكينزية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

1. تحقيق التوازن العام دون مستوى التشغيل الكامل

يعتبر كينز أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية اللازمة والقادرة على ضمان تحقيق التشغيل الكامل بصفة دائمة، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل الى حالة التوازن رغم وجود بطالة شديدة أو تضخم شديد أي دون مستوى التشغيل الكامل. فحالة التشغيل الكامل والمصاحب للاستقرار النسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

2. عدم الربط بين خطط الاستثمار وخطط الادخار

يرفض كينز قانون ساي بتشكيكه في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بزيادة في الاستثمار المقدمة من رجال الأعمال ، فإن نظرية كينز الحديثة تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. وهذا ما يؤدي الى تخفيض الحافز على الاستثمار ؛ فمن غير المتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات. كما يؤكد كينز هذه الفكرة بقوله أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة . فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل ، الاحتياط لأي ظروف طارئة لضمان مستقبل الأبناء، حبًا في المال.. إلخ) تختلف تمامًا عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح ، توسيع المشاريع..).

3. سعر الفائدة

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد المؤثر في حجم الاستثمار بل يضيف كينز مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال وهو سعر الخصم الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

4. عدم مرونة الأسعار والأجور

ينكر كينز وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التشغيل الكامل في حالة حدوث انخفاض في الإنفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظام مشوها بعدم كمال السوق ومقيدا بعقبات عملية وسياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية التي تفرض وتحدد الحد الأدنى من الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية.

ثانياً: محددات الطلب الفعال في إقتصاد مغلق مكون من قطاعين (قطاع العائلات، قطاع الأعمال)

1-الإستهلاك ودالة الإستهلاك

1.1. مفهوم الإستهلاك

يعرف الإستهلاك على أنه مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، سواء تلك التي تستهلك مرة واحدة "كالمواد الغذائية" أو على دفعات "السلع المعمرة"

وهناك نوعين من الاستهلاك:

- ❖ الاستهلاك المستقل: الاستهلاك المستقل عن الدخل أي ذلك الجزء من الاستهلاك التي لا يتغير مع الدخل (الإستهلاك عندما يكون مستوى الدخل مساويا للصفر).
- ❖ الاستهلاك التابع للدخل أو المتغير: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل يرتفع مع ارتفاع الدخل وينخفض بانخفاضه.

2.1. العوامل المؤثرة في الإستهلاك

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الإستهلاك فمنها الموضوعية وأخرى ذاتية نوجزها فيمايلي:

أ-العوامل الموضوعية

❖ كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع

النسبة من الدخل المتاح التي يستخدمها الفرد العادي للإنفاق الاستهلاكي تتوقف جزئيا على حجم دخله فالأسر ذات الدخل المرتفع نسبيا من الواضح أنها تدخر جزءا كبيرا من دخولها أكبر من الأسر ذات الدخل المنخفضة وبالتالي هناك جزء كبير من دخل المجتمع المتاح سيتجه نحو الادخار ومنه سيقبل الاستهلاك الكلي.

❖ مستوى الأسعار

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك والعكس صحيح.

❖ التغير في سعر الفائدة

يؤثر سعر الفائدة على الرغبة في الادخار فكلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما شجع ذلك على الادخار وبالتالي التقليل من الاستهلاك.

❖ أهمية الثروة

لنفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما وسندات فعند ارتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أن ثروته زادت، وبالتالي تزداد نسبة الدخل المخصص للاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح.

❖ التوقعات

فإذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا، وهذا يعني انتقال منحى الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح. بالإضافة إلى هذه العوامل فهناك عوامل شخصية تتمثل أساسا في العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، تطور المستوى الثقافي والحضاري، تطور المستوى العلمي، جاذبية السلع وأسلوب الإشهار.

ب-العوامل الذاتية

يرى كينز أن هناك حوافز رئيسية تجعل الأفراد يقللون من أنفاقهم الاستهلاكي، وهذه العوامل تختلف من شخص لأخر فقد تكون بغرض تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة أو رغبة الأفراد في مقابلة زيادة مطالب الحياة المستقبلية كما قد تكون رغبة الفرد في تلبية بعض حاجاته واسرته والتي لن تتحقق الا اذا قلص من استهلاكه اليومي مثل التعليم، الصحة أو الرغبة في زياد الاستهلاك الحقيقي اذ الفرد يفضل استهلاكا حقيقيا في المستقبل عن استهلاك اقل في الوقت الحاضر.

3.1. دالة الإستهلاك

تعرف على أنها الدالة التي توضح العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون لشراء السلع والخدمات النهائية وهي علاقة موجبة (طرديّة)، أي كلما ازداد الدخل ازداد الاستهلاك وفيها يكون الانفاق الاستهلاكي للاقتصاد كمتغير تابع ومستوى الدخل المتاح كمتغير مستقل ويعبر عنها رياضيا

$$C = F(Y_d) \quad \dot{F}(Y_d) > 0$$

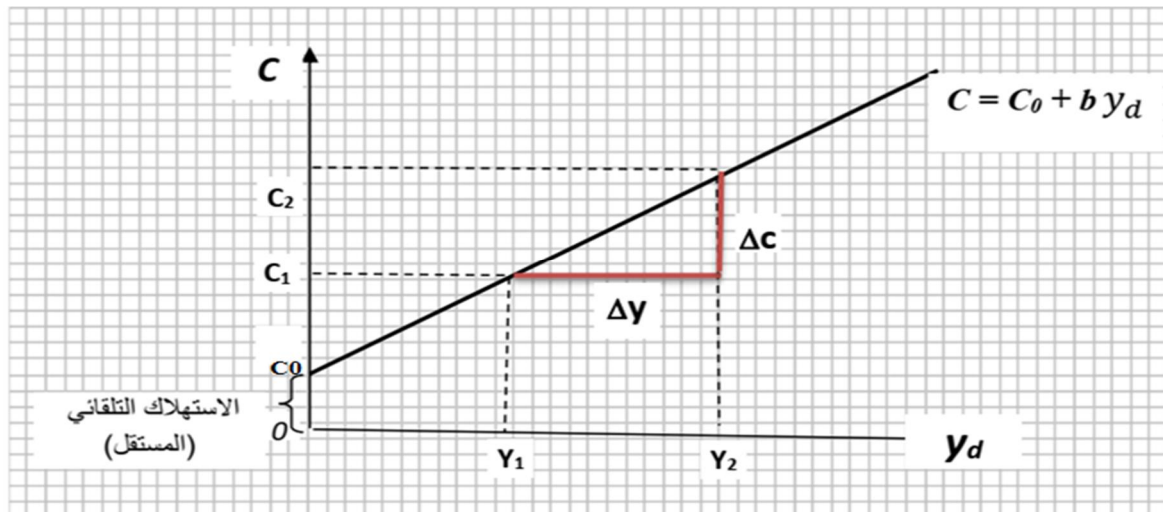
ويمكن صياغة دالة الإستهلاك كمايلي:

$$C = C_0 + bY_d$$

حيث ان

C	الإستهلاك الكلي	b	الميل الحدي للإستهلاك
C_0	الإستهلاك المستقل	Y_d	الدخل المتاح (التصرفي)

ويمكن تمثيلها بيانيا كمايلي:



4.1 الميل الحدي للإستهلاك MPC والميل المتوسط للإستهلاك APC

الميل الحدي للإستهلاك هو التغير الحاصل في الإستهلاك الناجم عن التغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة ، ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = b \quad 1 > MPC > 0$$

في حين أن الميل المتوسط للإستهلاك فهو الجزء من الدخل المنفق على الإستهلاك أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$APC = \frac{C}{Y_d}$$

نلاحظ أن الميل الحدي للإستهلاك عبارة عن قيمة ثابتة موجبة في حين أن الميل المتوسط عبارة عن قيم موجبة متناقصة كلما إرتفع الدخل. هذا الأخير يمثل القانون السيكلوجي لكينز والذي ينص على أن الأفراد يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة- إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن بنسب اقل من نسبة زيادة الدخل، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- ❖ أن الفرد كلما زاد دخله زاد رغبته في إشباع رغباته من السلع الاستهلاكية؛
- ❖ إن هذه الزيادة التي تحدث في الاستهلاك تكون متناقصة حيث كلما استهلك الفرد أكثر حقق إشباعا أكثر وبالتالي تقل رغبته في المزيد أكثر؛
- ❖ إن تحقيق درجة معينة من الإشباع للحاجات الضرورية للفرد وأسرته تدفعه إلى الميل أكثر فأكثر للإدخار.

2-الإدخار ودالة الإدخار

1.2. مفهوم الإدخار

يقصد بالإدخار هو "ذلك الجزء الجاري الذي لم يتم استخدامه في الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، وتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا في إطار دورة النشاط الاقتصادي"؛

وهناك من يعرف الإدخار بأنه "نتاج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"، وهذا يعني أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للبلدان النامية.

2.2. دوافع الإدخار

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين وهما القدرة الإدخارية والرغبة الإدخارية نوضحهما كمايلي:

❖ القدرة الإدخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وتحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته؛ ومن ثم فإن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

❖ الرغبة الإدخارية: فهي مسألة نفسية تربية وتتأثر بالدوافع التي تدعو للإدخار ومقدار تأثر الفرد، ومن أهم الدوافع النفسية للإدخار الرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للمتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة، وتقليل حجم الاستهلاك عندما يرتفع الدخل.... إلخ

ومن جانب آخر هناك دوافع موضوعية أشار إليها الاقتصادي "كينز" ولا تختلف عن الإستهلاك وتمثل في الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي حيث أن العوامل المؤثرة على الإستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الإستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل في الإستهلاك تزيد في الادخار بوتيرة متعكسة بين الإستهلاك والإدخار نذكرها في النقاط التالية :

الدخل: يؤثر الدخل في الإدخار تأثيراً طردياً، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الإدخار يقلل من استهلاك الأفراد؛

مستوى الأسعار: طبيعة العلاقة التي تربطه بالإدخار عكسية، فإرتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل الادخار؛

معدل الفائدة: تعتبر معدلات الفائدة حوافز للإدخار في البنوك فإرتفاع أسعار الفائدة يجذب الأفراد للإدخار (علاقة طردية)، يقلل من الميول الإستهلاكية (علاقة عكسية)؛

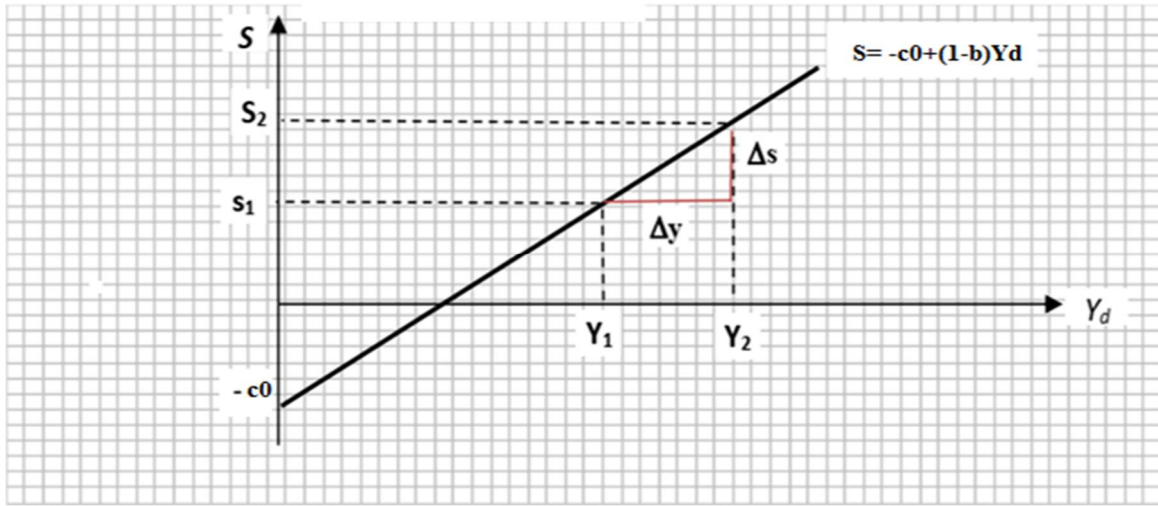
الضرائب: هي علاقة عكسية مع الادخار، فمثلاً عند فرض ضريبة مرتفعة على الدخل ينخفض الدخل فيقل الميل نحو الادخار على حساب الإستهلاك.

3.2. دالة لإدخار

يمكن صياغة دالة الإدخار كمايلي

$$C = -C_0 + (1 - b)Y_d$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كمايلي:



4.2. الميل الحدي للإدخار MPS والميل المتوسط للإستهلاك APS

الميل الحدي للإدخار هو التغير الحاصل في الإدخار الناجم عن التغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة ، ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d} \quad 1 > MPS > 0$$

في حين أن الميل المتوسط للإدخار فهو الجزء من الدخل المقتطع أو نسبة الإدخار إلى الدخل ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$APS = \frac{S}{Y_d}$$

نلاحظ أن الميل الحدي للإدخار عبارة عن قيمة ثابتة موجبة محصورة بين 0 و 1 الصحيح .

5.2. العلاقة بين الميلين الحديين للإستهلاك و للإدخار والميلين المتوسطين للإستهلاك و للإدخار

العلاقة التي تربط الميل الحدي للإستهلاك MPC والميل الحدي للإدخار MPS هي علاقة تكاملية حيث أن مجموع الميلين الحديين للإستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح، أي أن:

$$MPC + MPS = 1$$

ويمكن إثبات ذلك رياضيا كمايلي:

لدينا

$$Y = C + S \Rightarrow \Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

بقسمة طرفي المعادلة على ΔY نجد:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} \Rightarrow \mathbf{MPC + MPS = 1}$$

كما أن العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك APC و الادخار APS هي علاقة تكاملية حيث أن مجموع الميلين المتوسطين للاستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح، أي أن:

$$\mathbf{APC + APS = 1}$$

ويمكن إثبات ذلك رياضيا كمايلي:

$$Y = C + S \Rightarrow Y = C + S$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نجد:

$$\frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} \Rightarrow 1 = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} \Rightarrow \mathbf{APC + APS = 1}$$

مثال توضيحي:

800	700	600	500	400	300	200	100	00	الدخل
640	580	520	460	400	340	280	220	160	الإستهلاك
160	120	80	40	00	40-	80-	120-	160-	الإدخار
0,80	0,83	0,87	0,92	1	1,13	1,4	2,2	--	APC

المطلوب:

1- أحسب مستويات الإدخار

2- أحسب الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ماذا تلاحظ؟

3- أحسب الميل الحدي للإدخار والميل المتوسط للإدخار ماذا تلاحظ؟

حل المثال التوضيحي

800	700	600	500	400	300	200	100	00	
640	580	520	460	400	340	280	220	160	الإستهلاك
160	120	80	40	00	40-	80-	120-	160-	الإدخار
0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	MPC
0,80	0,83	0,87	0,92	1	1,13	1,4	2,2	--	APC
0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	MPS
0,20	0,17	0,13	0,08	00	-0,13	-0,4	-1,2	--	APS

3-الإستثمار

يمثل الاستثمار الشق الآخر بعد الاستهلاك والادخار، وهو بالأصل في شكل ادخار موجه نحو الاستثمار في أصول ومشاريع عينية، من أجل الحصول على أرباح تزيد وترفع من رأسمال المؤسسة.

1.3. مفهوم الإستثمار

يعرف على أنه "استثمار للأعوان الإقتصاديين في الأصول ويتم الاحتفاظ به لفترة زمنية على أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل"؛

كما يعرف على أنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

كما يعرف على أنه الأموال المخصصة للإنتاج أو زيادة المخزون وهو يرتبط بثلاث مفاهيم إقتصادية وهي التضحية والحرمان والإنتظار .

كما يمكن تعريفه أنه تيار من السلع والرأسمالية الموجهة لخلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل إضافية.

2.3. انواع الإستثمار

يمكن التمييز بين عدة أنواع حسب المستويات التالية:

أ-حسب المدة الزمنية

- ❖ استثمار قصير الأجل: وهو الذي يكون في حدود لا تتجاوز السنة؛
- ❖ استثمار متوسط الأجل: ويكون لفترة بين سنتين إلى خمس سنوات على الأكثر؛
- ❖ استثمار طويل الأجل: وهو الاستثمار الذي يتجاوز عشر سنوات ويمكن أن يصل إلى 30 سنة.

ب- حسب الهدف

- ❖ الاستثمار الاقتصادي: ويهدف إلى الزيادة في إنتاجية السلع والخدمات وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي؛

- ❖ الاستثمار المالي: ويهدف إلى الاستثمار في المحافظ المالية وتحقيق الأرباح.

ج- حسب الملكية

- ❖ الاستثمارات العامة: وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة وتهدف منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛

❖ الاستثمارات الخاصة: هي استثمارات يقوم بها أفراد خواص يسعون إلى تنمية ثروتهم وتحقيق الأرباح بدرجة هامة؛

❖ الاستثمارات المشتركة: وتجمع في ملكيتها بين القطاع العام والقطاع الخاص.

د-حسب التمويل

❖ الاستثمار المحلي: يكون مصدر تمويل هذا الاستثمار من داخل حدود البلد وسواء كان قطاع عام أو خاص، الهدف منه تحقيق التنمية في مختلف المجالات؛

❖ الاستثمار الأجنبي: يكون مصدر تمويله خارج حدود البلد من طرف مستثمر أجنبي يسعى لتحقيق الأرباح ومن ثم تحويلها إلى خارج حدود البلد.

ه-حسب التبعية

❖ الإستثمار التلقائي: هو الإستثمار الثابت مهما كانت مستويات الدخل؛

❖ الإستثمار التبعي: هو الإستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الدخل.

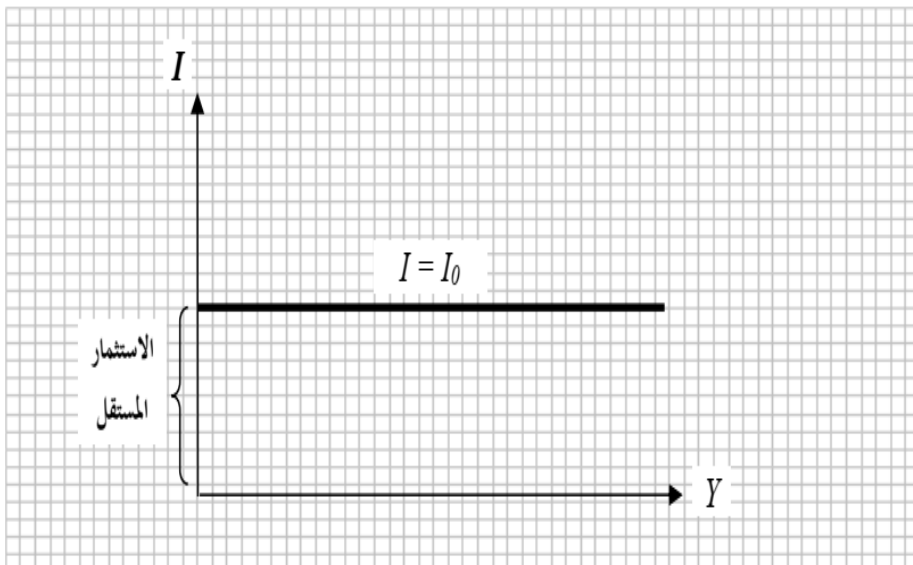
3.3. دالة الإستثمار

وفق التصنيف الأخير تأخذ دالة الإستثمار شكلين هما كمايلي:

في حالة الإستثمار التلقائي فغن الإستثمار يعتبر كمتغير خارجي يعطى كقيمة ثابتة عند مختلف مستويات الدخل ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$I = I_0 \dots \dots \dots (01) \quad I_0 > 0$$

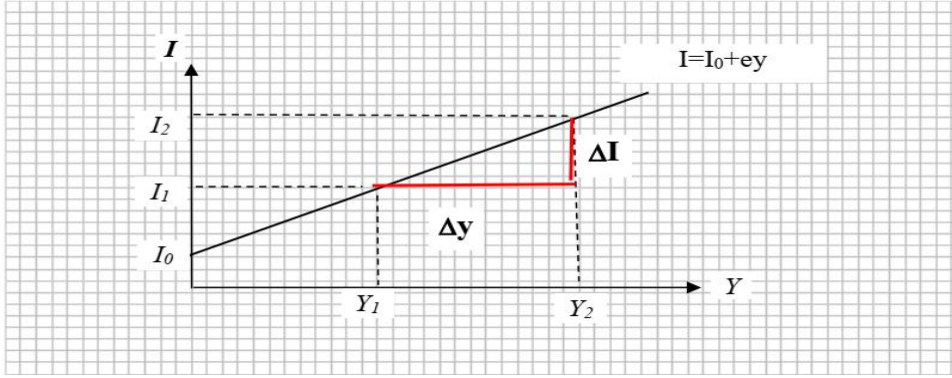
ويمكن تمثيله بيانيا كمايلي:



أما في حالة الإستثمار التبعي فالإستثمار متغير يحدد داخل النموذج وهو متغير تابع للدخل ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$I = I_0 + eY_d \dots \dots \dots (02) \quad 1 > e > 0$$

ويمكن تمثيله بيانيا كمايلي:



ثالثا: التوازن في إقتصاد مغلق مكون من قطاعين

1. الحالة الأولى: الإستثمار متغير خارجي (تلقائي)

وفقا لهذه الحالة يكون النموذج الاقتصادي لإقتصاد مكون من قطاعين كمايلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d & \dots (01) \\ S = -C_0 + (1 - b)Y_d & \dots (02) \\ I = I_0 & \dots (03) \\ AD = C + I & \dots (04) \\ AS = Y & \dots (05) \\ AD = AS & \dots (06) \end{cases}$$

ولتحديد حالة التوازن في إقتصاد بسيط مكون من قطاعين هناك طريقتين هما طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي وطريقة التسربات تساوي الحقن ويمكن توضيح الإشتقاق الرياضي للطريقتين فيمايلي

❖ طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

إنطلاقا من شرط التوازن : $AD = AS$

$$AD = Y \Rightarrow C + I = Y$$

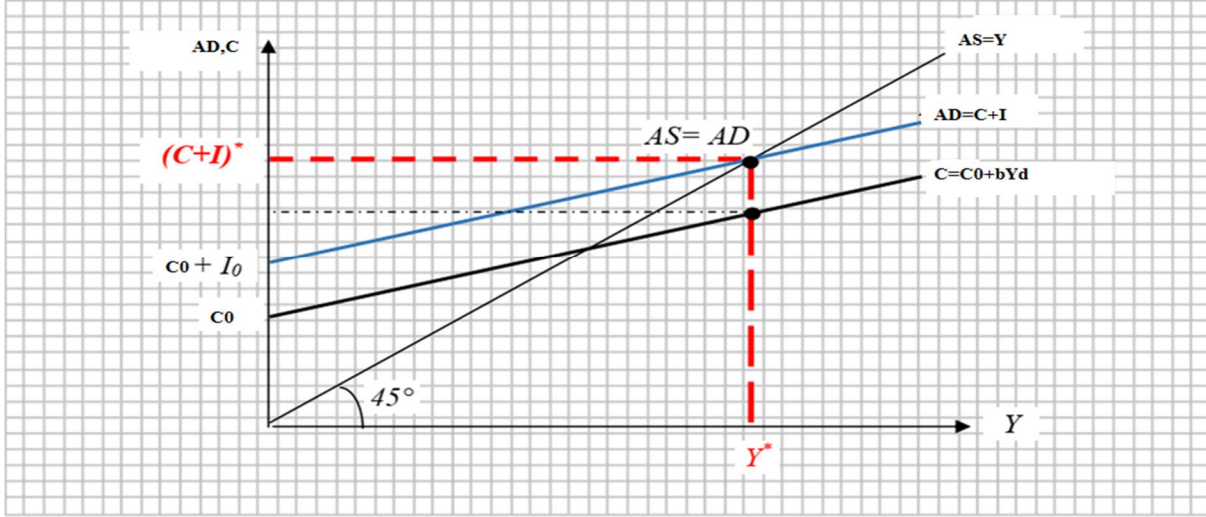
$$\Rightarrow C_0 + bY_d + I_0 = Y_d \Rightarrow C_0 + I_0 = Y_d - bY_d$$

$$\Rightarrow (C_0 + I_0) = (1 - b)Y_d$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{(1-b)} (C_0 + I_0) \text{ عبارة الدخل التوازني}$$

وتمثل بيانيا كمايلي:

برسم كل من منحنى العرض الكلي ((AS=Y)والمتمثل في منتصف الزاوية 90° ومنحنى الطلب الكلي (AD=C+I)) نقطة التقاطع تمثل نقطة التوازن ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



❖ طريقة التسريبات = الحقن (الإضافات)

إنطلاقا من شرط التوازن : $AD = AS$

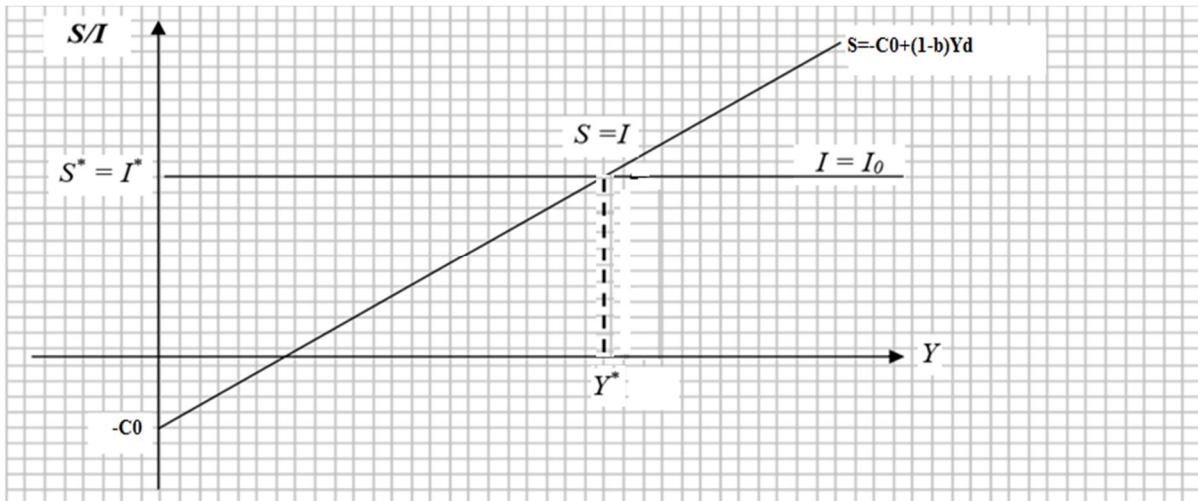
$$AD = Y \Rightarrow C + I = C + S$$

$$\Rightarrow I_0 = -C_0 + (1 - b)Y_d \Rightarrow (C_0 + I_0) = (1 - b)Y_d$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{(1-b)} (C_0 + I_0) \text{ عبارة الدخل التوازني}$$

فيما يخص التمثيل لحالة التوازن وفق طريقة التسريبات تساوي الحقن فالتمثيل البياني يكون

كالتالي:



2. الحالة الثانية: الإستثمار متغير داخلي (تبعي)

وفقا لهذه الحالة يكون النموذج الاقتصادي لإقتصاد مكون من قطاعين كمايلي:

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d & \dots (01) \\ S = -C_0 + (1 - b)Y_d & \dots (02) \\ I = I_0 + eY_d & \dots (03) \\ AD = C + I & \dots (04) \\ AS = Y & \dots (05) \\ AD = AS & \dots (06) \end{cases}$$

ولتحديد حالة التوازن في إقتصاد بسيط مكون من قطاعين هناك طريقتين هما طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي وطريقة التسربات تساوي الحقن ويمكن توضيح الإشتقاق الرياضي للطريقتين فيمايلي

❖ طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

إنطلاقا من شرط التوازن : $AD = AS$

$$AD = Y \Rightarrow C + I = Y$$

$$\Rightarrow C_0 + bY_d + I_0 + eY_d = Y_d \Rightarrow C_0 + I_0 = Y_d - bY_d - eY_d$$

$$\Rightarrow (C_0 + I_0) = (1 - b - e)Y_d$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{(1-b-e)} (C_0 + I_0) \text{ عبارة الدخل التوازني}$$

❖ طريقة التسربات = الحقن (الإضافات)

إنطلاقا من شرط التوازن : $AD = AS$

$$AD = Y \Rightarrow C + I = C + S$$

$$\Rightarrow I_0 + eY_d = -C_0 + (1 - b)Y_d \Rightarrow (C_0 + I_0) = (1 - b - e)Y_d$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{(1-b-e)} (C_0 + I_0) \text{ عبارة الدخل التوازني}$$

3. المضاعف

1.3. تعريف المضاعف

هو مفهوم كينزي يقيس عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل عند زيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي إما الإستهلاك المستقل أو الإستثمار المستقل بقيمة معلومة.

2.3. حساب المضاعف

من المعلوم أن دالة الاستهلاك هي من الشكل:

$$C = C_0 + bY_d$$

لنفترض ان الإستهلاك المستقل C_0 قد تغير بمقدار معلوم ΔC_0 وكنتيجة سيتغير الدخل Y بمقدار ΔY .

وكسؤال ما هو مقدار التغير الحاصل في قيمة الدخل ΔY ؟، ولإيجاد هذا التغير نتبع الخطوات

التالية:

لدينا عبارة الدخل التوازني في حالة إقتصاد مكون من قطاعين كمايلي:

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)} (C_0 + I_0) \dots \dots \dots (01)$$

في حالة التغير في قيمة الإستهلاك المستقل C_0 بقيمة ΔC_0 فإن قيمة الدخل Y ستتغير بـ ΔY لتصبح لدينا معادلة جديدة كما يلي:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-b)} (C_0 + \Delta C_0 + I_0) \dots \dots \dots (02)$$

بطرح المعادلة (01) من المعادلة (02) نجد:

$$Y + \Delta Y - Y = \frac{1}{(1-b)} (C_0 + \Delta C_0 + I_0) - \frac{1}{(1-b)} (C_0 + I_0)$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{(1-b)} C_0 + \frac{1}{(1-b)} \Delta C_0 + \frac{1}{(1-b)} I_0 - \frac{1}{(1-b)} C_0 - \frac{1}{(1-b)} I_0$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta C_0$$

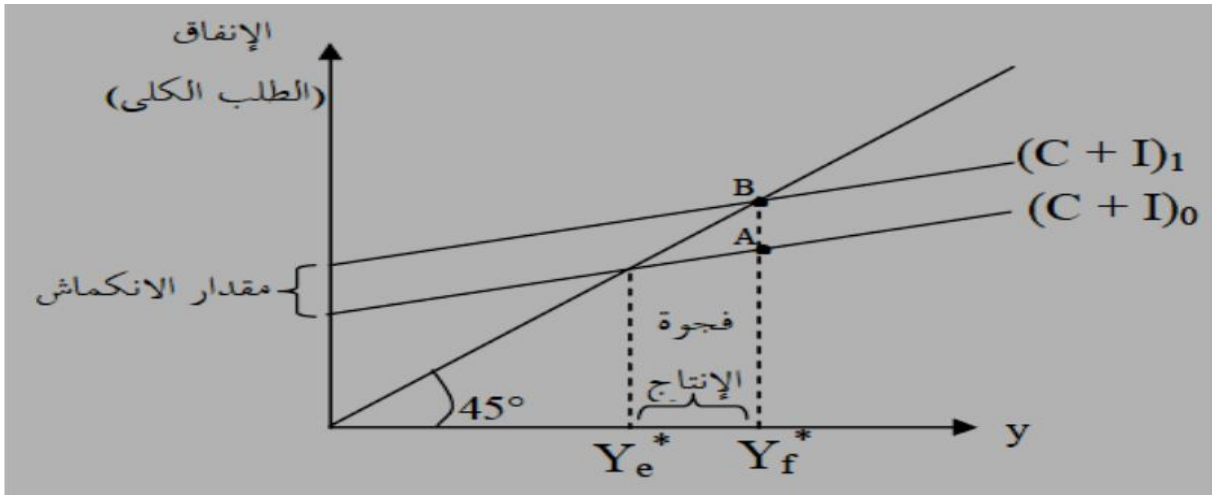
أي أن التغير في قيمة الإستهلاك المستقل C_0 بوحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في مستوى الدخل

بقيمة الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ ويسمى هذا الأخير بمضاعف الإستهلاك المستقل ويرمز له بالرمز Ke_{C_0} ومنه:

$$\Delta Y = Ke_{C_0} \Delta C_0$$

4. الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

يقوم الانفاق الكلي بالدور الرئيسي في التأثير على النشاط الانتاجي للمجتمع، ويطلق اسم الطلب الكلي على مقدار هذا الانفاق الكلي. فإذا زاد الطلب الكلي أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني ولكن زيادة الناتج قد تكون زيادة حقيقية أو مجرد زيادة إسمية تعكس ارتفاع الأسعار. ويحدث الاحتمال الأول إذا كانت هناك موارد عاطلة أي هناك مجال لزيادة الإنتاج. أما إذا كانت جميع الموارد المتاحة للمجتمع مستخدمة استخداما تاما وزاد الطلب الكلي فإنه يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار دون أية زيادة في الناتج الوطني الحقيقي. وفي الحالة العكسية إذا انخفض الطلب الكلي قل إجمالي الناتج الوطني ولكن في هذه الحالة لا يوجد احتمالان لأن الأسعار عادة غير مرنة عند انخفاضها بسبب عدم قابلية بعض التكاليف لانخفاض كأجور العمال وإيجارات العقارات، ولذلك ينتج عن نقص الطلب الكلي نقص في كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج ومن ثم نقص في الناتج الحقيقي. ويمكن توضيح ما سبق في الشكل أدناه:

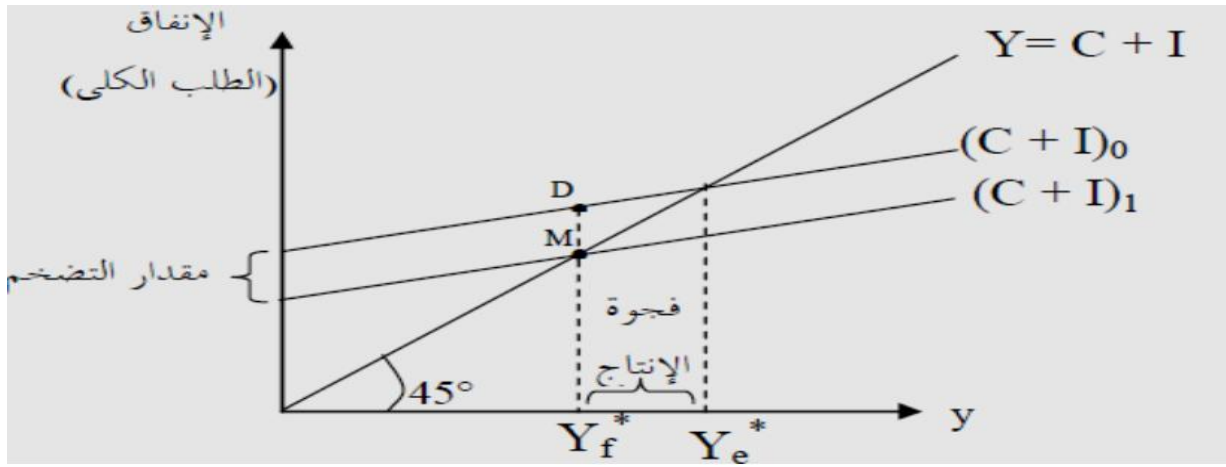


يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبلغ $(C+I)_0$ مثلا، فإن الدخل الوطني أو الناتج الوطني في التوازن Y_e^* (سيكون أقل من الدخل) أو الناتج الوطني المستطاع Y_f^* والناتج الوطني المستطاع (الكامن) هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع. وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر وبالتالي الفجوة الانكماشية والتي تقدر بالمسافة AB والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الانفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام التام ويمكن حسابها باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{فجوة الإنتاج} = \frac{\text{فجوة الإنتاج}}{\text{المضاعف}} = \text{الفجوة الانكماشية}$$

وفي الحالة العكسية إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل مثلا حالة منحنى $(C+I)_0$ المبين في الشكل الموالي، فإن الناتج أو الدخل الوطني في التوازن Y_e^* يكون أكبر من الناتج الوطني الممكن وبما أنه لا يمكن زيادة الانتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخدما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الناتج أو الدخل الوطني والمقدرة $(Y_e^* - Y_f^*)$. فما هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وتمثل المسافة MD الفجوة التضخمية وتحسب هي الأخرى بالعلاقة التالية:

$$\text{فجوة الإنتاج} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{المضاعف}}$$



1.4.1 طرق القضاء على الفجوة التضخمية والانكماشية

في جميع الحالات يمكن القضاء على الفجوتين عن طريق تغيير أحد عناصر مكونات الطلب الكلي:

1.1.4.1 بالنسبة للفجوة الانكماشية

هي أن نقوم بزيادة أو تخفيض مقدار العناصر أو المتغيرات التي تزيد في الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بشكل عام. (زيادة الإستهلاك التلقائي، الاستثمار التلقائي، التحويلات الحكومية، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الميل الحدي للإستهلاك... أو تخفيض الضرائب أو الواردات)

2.1.4.1 بالنسبة للفجوة التضخمية

من أجل إرجاع الدخل التضخمي إلى الدخل التوازني هو أن نقوم بتخفيض أو زيادة مقدار العناصر أو المتغيرات التي تخفض في الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الدخل الوطني (تخفيض الإستهلاك التلقائي، الاستثمار التلقائي، التحويلات الحكومية، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الميل الحدي للإستهلاك... أو زيادة الضرائب أو الواردات)

رابعاً: تمارين مقترحة

أ- الأسئلة النظرية

1- ما هي أهم فرضيات النظرية الكينزية؟

2- إشرح القانون السيكولوجي الأساسي لكينز؛

3- اثبت رياضياً أن مجموع الميلين الحديين للاستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح؛

4- اثبت رياضياً أن مجموع الميلين المتوسطين للاستهلاك والإدخار يساوي الواحد الصحيح.

ب- الأسئلة التطبيقية

التمرين 01

ليكن لديك المعطيات التالية:

920	880	800	480	440	360	200	120	80	0	الدخل
750	720	660	420	390	330	210	150	120	60	الإستهلاك
										الإدخار

المطلوب:

1- أحسب حجم الإدخار وفق مستويات الدخل المختلفة؛

2- أحسب الميل الحدي للإستهلاك والميل المتوسط للإستهلاك، ماذا تلاحظ؟

3- أحسب الميل الحدي للإدخار والميل المتوسط للإدخار، ماذا تلاحظ؟

4- أوجد دالتي الإستهلاك والإدخار مثلهما بيانياً؛

التمرين 02

لتكن لديك البيانات التالية المتعمقة باقتصاد بمد ما مكون من قطاعين

Y	C	S	I	AD
0	40	-40	60	...
80	100	-20	60	...
160	160	00	60	...
240	220	20	60	...
320	280	40	60	...
400	340	60	60	...

480	400	80	60	...
560	460	100	60	...

المطلوب: من خلال البيانات في الجدول السابق:

1- استخراج دالتي الاستهلاك والادخار؛

3- أحسب مقدار الطلب الكلي (AD)؛

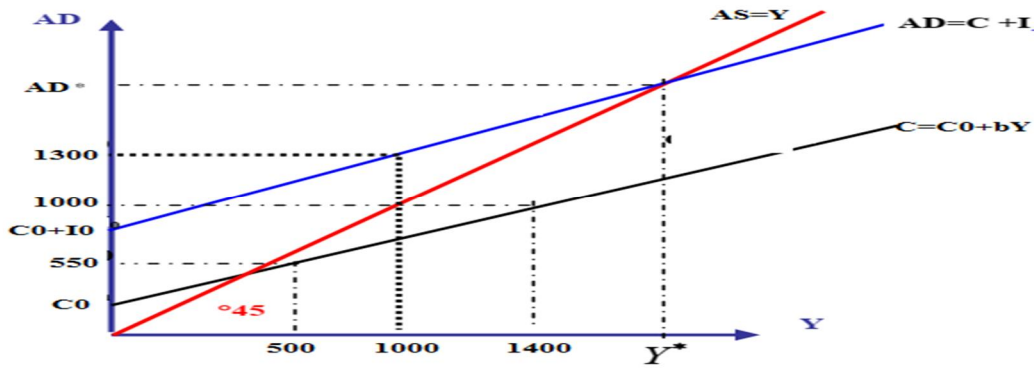
4- استخراج دالة الطلب الكلي؛

5- استخراج الدخل التوازني بطريقتين من الجدول؛

6- مثل بيانيا حالة التوازن بطريقتين.

التمرين 03

الشكل الموالي يمثل وضعية إقتصاد مكون من قطاعين والإستثمار متغير خارجي



المطلوب:

1- استخراج المعادلة السلوكية للإستهلاك، وأستنتج دالة الإدخار؛

2- أحسب الدخل التوازني لهذا النموذج بطريقتين.

التمرين 04

نفترض أن هناك إقتصاد مكون من قطاعين معرف بالمعادلات السلوكية التالية:

$$C = 12 + 0.8 Y_d$$

$$I = I_0 = 25$$

المطلوب:

1- هل دالة الإستهلاك تخضع للقانون السيكولوجي لكينز؛

2- أوجد دالة الطلب الكلي

3- أوجد الدخل التوازني بطريقتين ومثل حالة التوازن بيانيا؛

4- في حالة أصبح الإستثمار دالة في الدخل معطاة كالتالي:

$$I = 25 + 0.15Y$$

أ- أحسب الدخل التوازني الجديد ومثل وضعية التوازن بيانيا.

ب- أحسب القيم التوازنية.

التمرين 05

نفترض أن هناك إقتصاد مكون من قطاعين معرف بالمعادلات السلوكية التالية:

$$C = 50 + 0.75 Y_d$$

$$I = 20 + 0.2Y$$

المطلوب:

1- أحسب الدخل التوازني بطريقتين؛

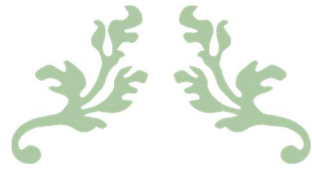
2- أحسب قيم كل من: الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الطلب الكلي عند التوازن.

3- مثل حالة التوازن بيانيا.

4- أحسب مضاعف كل من الاستهلاك المستقل، والاستثمار المستقل.

5- اذا زادت قيمة الاستهلاك المستقل بـ 10 و.ن، أحسب مقدار التغير في الدخل، وقيم المتغيرات التوازنية الجديدة.

6- اذا زادت قيمة الاستثمار المستقل بـ 10 و.ن، أحسب مقدار التغير في الدخل، وقيم المتغيرات التوازنية الجديدة.



قائمة المراجع



أولا-المراجع باللغة العربية

أ-كتب باللغة العربية

1. عبد الرحمن محمد السلطان: النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض السعودية، 2018.
2. معاذ شرفاوي الجزائري، حسين قبلان: الاقتصاد الكلي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2021.
3. أيمن ديوب، أحمد صالح: التحليل الاقتصادي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
4. مصطفى يوسف كافي: الحسابات الاقتصادية القومية وإستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. محمد عبد الحميد شهاب: التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2019.
6. عزت قناوي، نيرة سليمان: أساسيات الاقتصاد الكلي، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
7. محمد بن عبد الله الجراح، أحمد بن عبد الكريم المحميد، الطبعة السادسة، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2017.
8. أحمد توفيق محمد: الاقتصاد التجاري الكلي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
9. ب.برنيه، إ.سيمون: أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.
10. جيمس جوارتي، ريجارد أستروب: الاقتصاد الكلي الإختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1988.
11. مايكا أبدجمان: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2012.
12. ج.أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1980.

13. ج.أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1980.
14. عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2014.
15. حميد جاسم الجميلي، أنور بهجت عبد الكريم: التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
16. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. باول كروغمان، روبن ويلز: الإقتصاديات الكلية، ترجمة لينا السقر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2022.
18. مختار محمد متولي: النظرية الاقتصادية مدخل رياضي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000.
19. صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.
20. عبد الزهرة فيصل يونس: الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017.
21. عبد الله محمود الحوامدة: النظرية الاقتصادية والإقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
22. حاتم القريشي: أسس ومبادئ الحسابات القومية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة واسط، العراق، 2018.
23. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
24. محمد الأحمد الأفندي: النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012.
25. تومي الصالح: مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، بدون سنة.
26. إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية (كلي)، الطبعة الثانية، الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

27. حربي محمد عريقات: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2017.
28. محمود يونس وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
29. حميد الجميلي: النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة – نظريات النمو الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية ونظريات المدارس الاقتصادية، الطبعة الأولى، دارالوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
30. أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999.
31. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي – المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.
32. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي – نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.

ب-المطبوعات

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية

1. N. Gregory Mankiw, Germain Belzile, Benoît Pépin: Principes de macroéconomie, 2^e édition, Groupe Modulo, Montréal, Canada, 2014.
2. Anne Epaulard ,Aude Pommeret : Introduction à la macroéconomie, Éditions La Découverte, Paris, 2002.
3. N. Gregory Mankiw, Brief Principles of MACRO ECONOMICS, Ninth Edition, Cengage Learning, 2021.